الأستاذ الدكتور
كريم حسين ناصح الخالدي

نظرات في الجملة العربية





www. darsafa. com

نظرات في الجملة العربية

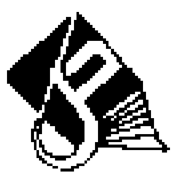
تأليف

الأستاذ الدكتور

كريم حسين الخالدي

الطبعة الأولى

2005م - 1425هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٥/٢/٢٧٦)

٤١٥

الخالدي، كريم

نظرات في الجملة العربية / كريم الخالدي : عمان: دار صفاء ٢٠٠٥.

(   ) ص

ر. أ (٢٧٦/ ٢ / ٢٠٠٥)

الواصفات : / اللغة العربية // قواعد اللغة العربية

* – تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى

2005 م - 1426 هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان – شارع السلط – مجمع الفحيص التجاري – هاتف وفاكس ٤٦١٢١٩٠

ص.ب ٩٢٢٧٦٢ عمان – الاردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: 4612190 P.O.Box: 922762 Amman - Jordan

http://www.darsafa.com

E-mail :safa@darsafa.com

ISBN - 9957 - 24 - 216 -4 ردمك



المقدمة

والحمد لله حمد الشاكرين المعترفين بفضله، وسبحانه بكرة وأصيلاً، لما سبغه علينا من آلاء لا تحصى ولا تعد، والشكر الجزيل له على عطاياه التي أنعم بها علينا شكراً يفوق عدد الحصى والرمال، والصلاة والسلام على نبي الرحمة والهدى، ورسول العلم والتقى محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، أمّا بعد: فقد صار من المسلّمات في الدرس اللغوي أن المتكلمين يعبّرون عن أغراضهم وحاجاتهم، ويتفاهم بعضهم مع بعضهم الآخر بالجمل لا بالألفاظ لأنّ الألفاظ إذا لم تنتظم نظماً يجري على منهج سليم يناسب طبيعة اللغة في الإسناد والترتيب والتقديم والتأخير والوصل والفصل، لا تفيد معنى تاماً، ولن تكون قادرة على إيصال المعاني إلى المخاطَبين، وهذا هو الأساس في الدرس اللغوي، وكان الأولى أن يبدأ الدرس النحوي بالجملة، ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها وليس بحسب المفرد، أو بحسب ما جرى عليه البحث في الكتب النحوية، فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك، على الرغم من أنّ أول كتاب في النحو بدأ بمباحث من الجملة كـ (باب المسند والمسند إليه)، وهو دراسة بناء كل من الجملة الاسمية والفعلية، وتلازم أركان كل منهما، وباب (وما يكون في اللفظ من الأعراض) وهو دراسة لما يعتري الجملة مما سموه حذفاً لركن من أركان الجملة، وباب الاستقامة من الكلام والإحالة، وهو دراسة معنوية لأنواع الجمل توسع فيه عدد من النحويين فيما بعد؛ فألف فيه أبو علي الفارسي كتاباً مستقلاً سماه أقسام الأخبار، وهو كتاب مطبوع.

ولم يستطع هذا الاتجاه في البحث النحوي أن يسود ويشغل مساحات أوسع من الفكر النحوي لطغيان الاتجاه الذي يعنى بالإعراب، وما يتبعه من عوامل، وعلل، وتأويلات واستغراق في بحث المفردات التي يجري فيها الإعراب؛ من بيان أنواعها، وحد كل نوع، وبيان خصائصه، وعلاماته، وعلامات إعرابه، وأصوله وفروعه والفرق بين هذا النوع وذاك، حتى غرق الدرس النحوي في لجج من المباحث الخاصة بالمفردات؛ إلى الحد الذي بوّبت كتبهم في ضوئها فجاءت مقسمة على أبواب الاسم والفعل والحرف، أو مبوبة على أساس المعمولات؛ كالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أو على أساس المبني والمعرب، ولم تؤلف الكتب على أساس الجملة إلا في النزر اليسير على نحو الكتاب الذي ذكرته لأبي علي الفارسي، وما كتبه ابن هشام في مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد وشرحه. وبعض هذه الكتب لم يكن مخصصاً لبحث الجملة بل بحث موضوعات تخص المفرد وإعرابه، وقد نجد لهذه الظاهرة أعذاراً تتلخص بالحاجة الملحة لتعليم المسلمين من غير العرب، والعرب أنفسهم ما يقي ألسنتهم اللحن ويعلمهم نطق ألفاظ القرآن الكريم نطقاً صحيحاً، فسار البحث اللغوي، والتأليف النحوي، بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة وبناؤها الجملي.

ولا أزعم أنّ علماء العربية أهملوا البحث في الجملة، فهذا كلام يناقض الحقيقة التي توصلت إلى إقرارها في دراستي مباحث الجملة عند النحويين القدماء في أطروحتي (أثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري)، بل أزعم أن الاتجاه الذي أشرت إليه، والذي اهتم بدراسة المفردة وإعرابها، صرف النحويين عن الإكثار من التآلف النحوية المختصة بمباحث الجملة، الأمر الذي حدّ من الاتساع في التنظير الجملي، والأنكى من ذلك اخضاع البحث في

الجملة لمعايير الإعراب وعوامله وعلله وتأويلاته، فاختلط المفرد بالجملة، وصار ما يحكم به على المفرد يسري على الجملة، فضاعت الغايات من البحث في الجملة، ودخل البحث في اتجاهات غريبة عن طبيعة اللغة.

وفي ضوء ذلك كتبت عدداً من البحوث بدأتها بنقد نظرية التلازم في بناء الجملة العربية التي رسخها سيبويه في أذهان الباحثين والعلماء الذين جاؤوا بعده، ولم ينقدها أحد منهم فأخلت بالفكر النحوي كثيراً بحدودها التي وردت في كتاب سيبويه، فزدت عليها أحكاماً تجعلها موافقة لطبيعة اللغة وأنظمة بنائها، وأردفته ببحث يناقش الأوهام الكبيرة التي أخلت بالبحث النحوي ومنها قضية المصدر المؤول التي صاغها النحويون صياغة غريبة عن الواقع اللغوي بتأثير من نظرية العمل، وانطلى الأمر على علماء العربية قروناً طويلة مع إدراكهم أنّ ذلك يخل بالمعاني الدقيقة التي يقصدها المتكلمون، ويناقش البحث إعراب الجمل كإعراب المفردات، وإخضاعها لما يقتضيه هذا الإعراب من عوامل وعلل وتأويلات، ويضع تفسيراً دلالياً يلغي الإعراب في الجمل، ويفي بما يتطلبه بناء الجملة من معان مقصودة، وهي المعاني نفسها التي حدت بالعلماء إلى التفكير بإعراب الجمل، ويناقش نوعاً من أنواع الجمل نسمع به ولا نجد له تنظيراً، فأنت تقرأ عن الجملة الظرفية التي عدّها ابن السراج قسماً قائماً برأسه، واستحسن أبو علي الفارسي هذا الرأي، من غيرُ أن تعرف حدود هذه الجملة والفرق بينها وبين الجملة الاسمية، التي يرى عدد من العلماء أنّ الجملة الظرفية منها، واقترح الباحث حدوداً فاصلة بينهما، كما اقترح توصيفاً لهذه الجملة، وأبدى ملحوظات في إعرابها؛ أما البحث الأخير فيعرض وجهاً من وجوه البحث في الجملة لم أجد له انتشاراً في بحوث الجملة على الرغم من أنه يمثل اتجاهاً بارزاً في نظرية النظم وهو وضع الألفاظ في مواضعها من الجملة، وقد قصدت إلى دراسة الجانب

الآخر منه وهو وضع الألفاظ في غير مواضعها من الجملة، لسبب أراه وجيهاً هو إفضاء هذا الوضع إلى الدلالة على معان أخرى غير المعاني التي يدلّ عليها وضع الألفاظ في مواضعها من الجملة، وهو بحث أردت من خلاله توجيه الأنظار إلى هذا الاتجاه في البحث ليكون سبيلاً إلى دراسة المعاني الأخرى في الجملة العربية، وتوسيع دلالاتها في البحث النحوي،علاوة على البحث البلاغي، وقد جمعت هذه البحوث التي يجمعها خيط هو النظر في مباحث الجملة التي صارت كالمسلّمات التي لا تناقش في هذا الكتاب الذي وسمته بـ (نظرات في الجملة العربية) . وهي نظرات فيها تحليل، ومناقشة، ونقد، وتجديد، وتيسير، ولا يخامرني أدنى شك في أن العلماء الأوائل قد قدموا للعربية أراءً، وأحكاماً في الجملة، يحق لنا أن نفخر بها في العصر الحديث ونعتز بها لأنها تراث فكري عظيم يستحقون عليه الثناء والتبجيل، ولا أقصد من تلك النظرات التي جاءت في هذا الكتاب، إنكار ذلك الفضل الكبير الذي أسبغه علينا علماؤنا فيما فتحوه من سبل البحث المعنوي، لأنه فتح كبير في ميدان الدراسات اللغوية إذا قسناه بما قدمته الأمم الأخرى في تلك العصور لكن العرفان لذلك لا يمنعنا من البحث والاجتهاد لأنهم علمونا ذلك، واختطوا لنا طريق الاختلاف في الرأي بين أصحاب المذهب الواحد، أو بين المذهب والمذهب، وكان بعضهم يؤاخذ بعضاً فيما يذهب إليه من أحكام، وآراء، فلا بأس أن نناقش الأمور بموضوعية وحسن نيّة للوصول إلى أفضل النتائج التي تخدم لغتنا، وثمة دافع آخر يدفعنا إلى النظر في آراء القدماء والمتأخرين هو إيماننا بضرورة أن تكون لنا بصماتنا المعاصرة في البحث اللغوي، المستمدة من روح لغتنا، وعلوم عصرنا، ومناهج التفكير والبحث الحديثين، من غير أن يصرفنا ذلك إلى النقل والاقتباس من الأمم

الأخرى لأنّ نظرياتهم قائمة على ما يوافق لغاتهم التي تختلف عن لغتنا، ورأى أنّ مهمة كل باحث لغوي ينبغي أن تأخذ اتجاهين:

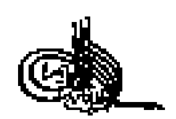
الأول: استيعاب الفكر اللغوي العربي استيعاباً شاملاً يمكنه من فهم تراث أمته فهماً عميقاً وليس الاكتفاء بالاطلاع على جوانب محدودة منه.

والآخر: المشاركة في مسيرة التنظير اللغوي السليم في ضوء مستجدات العصر من غير إلغاء ما توصل غليه السابقون شرط أن يكون الجديد مناسباً للغتنا ونابعاً من طبيعتها، ويخدم الناطقين بها، غير مبالين بما يستجد من انحراف في أبنيتها، فيما يسمى باللهجات العامية، لأنّ دراسة هذه اللهجات ينبغي أن يقتصر على ما يقربها من لغة القرآن الكريم، وذلك بدراسة الجوانب اللغوية الأصيلة فيها.

وفي ضوء هذين الاتجاهين يأتي هذا الكتاب لبنة صغيرة في بناء بحث لغوي معاصر أصيل آمل أن يكبر ويشمخ في عالم يزخر بالنظريات اللغوية الحديثة التي ترد إلينا بين الفينة والفينة فلا نجد غير الخضوع لمقولاتها والانسياق وراء بهرجها البراق، من غير تفكير وتدبر، فعسى أن يخدم هذا الكتاب لغتنا العربية التي كرمها الله بنزول القرآن الكريم بحروفها وألفاظها ونظمها، ويخدم الباحثين فيها، ويحقق مرضاة الله جلّ جلاله، ومرضاة سدنة اللغة العربية، والله ولي التوفيق ومنه نستمد العون والسداد.

التمهيد

وجوه الخلل في دراسة الجمل



شاعت في كتب النحو مصطلحات كثيرة عبرت عن معنى واحد، واختلطت هذه المصطلحات، وتداخلت، غير أن أشهرها وأكثرها استعمالاً هي الجملة، فقد طغى هذا المصطلح على المصطلحات الأخرى (الكلام)، و(المؤلف)، و(التركيب)، وهي مصطلحات متقاربة في المعنى غير أن كل واحد منها يتخصص بدلالة معينة، أو أنه ظهر في زمن غير الزمن الذي ظهر فيه غيره، وكلها تلتقي في الدلالة على ائتلاف كلمتين أو أكثر أفادتا معنى تاماً يحسن السكون عليه، وحسن السكوت يعني استغناء المخاطب بالمعنى فلا يطلب المزيد منه، وبذا افترق عن الكلام المؤلف من كلمتين أو أكثر ولا يفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه، كالمضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته، والجار والمجرور، والظرف وما أضيف إليه، نحو دار زيد، والرجل الطويل، وزيد ومحمد، والذي جاء، وفي الدار، ويوم الجمعة، ذلك أنّ هذه العبارات لا تدل على معنى تام، بل يتوقف معناها على ما أسند إليه أو ما يسند هو إليه، ليكون كلاماً تاماً، ومفيداً فائدة تامة يحسن السكوت عليها، وقد سماها عدد من الأصوليين جملة ناقصة، فرقا بينها وبين الجملة التامة.[1]

وتفاوتت هذه المصطلحات في الشيوع بحسب ملامستها للمعنى الذي تعبر عنه، أو بحسب تاريخ ظهور المصطلح وشيوعه، وقد استعمل مصطلحان أو أكثر في كتاب واحد كما سيتضح من خلال النصوص، وقد وجدت الباحثين

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين، ٢٤٥.

يخلطون هذه المصطلحات ولا يعرفون أيها أنسب للاستعمال، فيفرقون بين الكلام والجملة، أو يساوون بينهما وبين التركيب في المعنى والاصطلاح؛ لذا رأيت بيان كل منها بإيجاز إزالة للبس ودفعاً لما يقعون فيه من خلط.

١-الكلام:

أول مصطلح عبر عن هذا المفهوم، ظهر في أول كتاب نحوي وصل إلينا، إذ نراه يتكرر كثيراً في كتاب سيبويه لكونه المصطلح الوحيد الدال على هذا المفهوم قال: (واعلم أنّ (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلت: زيد منطلق، لأنه يحسن أن تقول : زيد منطلق، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه)[1]

وفي ضوء هذا القول لسيبويه حكم ابن جني على أن المراد بذلك الجملة قال (نعم وإخراج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك ثم قال في التمثيل : نحو قلت زيد منطلق، ألا ترى أنه يحسن أن تقول (زيد منطلق) فتمثيله بهذا يعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام، لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها الغانية عن غيرها)[2]

ولا شك في أنّ ابن جني كان واضحاً في تعيينه مصطلح (الكلام) وتخصيصه بالجملة، في حين أفرد مصطلح (القول) عنه لأنه قد يعني الجملة، وقد لا يعنيها، فأنت تقول (قلت صدقاً) وكلمة (صدقاً) ليست كلاماً تاماً لأنها مفردة، وتقول (قلت الله واحد) والله واحد جملة مفيدة أدت معنى تاماً، فقد كان

---

(١) الكتاب ١ / ١٢٢.

(٢) الخصائص ١ / ١٨ – ١٩.

سيبويه قاصداً الجملة حين أطلق مصطلح الكلام ولتأكيد ذلك أسوق له قولاً آخر قال (ألا ترى أنك لو قلت (فيها عبد الله) حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً، كما حسن واستغنى في قولك (هذا عبد الله).[1]

وقد يقول قائل إن الكلام قد يكون عاماً فيشمل أكثر من جملة فتقول القرآن كلام الله – جلّ جلاله – والحديث النبوي الشريف كلام محمد ﷺ وتكلّم فلان كلاماً بليغاً .

وهذا أمر لا جدال فيه لأن هذا الكلام ليس مصطلحاً، وثمة فرق بين ما يدل على شيء معين يصطلح عليه في كتب العلماء، واستعمال اللفظة نفسها في الدلالة على أمور عامة، فالحال يقولها المتكلم سائلاً: (كيف الحال) وهو لا يريد المصطلح النحوي (الحال) . ونقول هذا فاعل خير، وهذا فاعل شر، ولا نقصد الفاعل الذي اتفق النحويون عليه مصطلحاً، ونقول هذا تمييز بين آل فلان، وآل فلان، ولا نعني مصطلح التمييز، لذا أرى من الخطأ بين المصطلح وأصله في اللغة ذلك أنّ المصطلحات هي ألفاظ دالة على معان، ثم اختص كل منها بالدلالة على مفهوم علمي، لكن ذلك لا يعني فقدان اللفظة الأصلية دلالتها العامة. وهذا ما يفسر خلط عدد من الباحثين بين كلام الناس وهو لفظ دلالته عامة، والكلام مصطلحاً يراد به الجملة.

٢- الجملة :

ورد مصطلح الجملة في الكتب التي جاءت بعد كتاب سيبويه ومنها كتاب المقتضب للمبرّد قال في باب الفاعل (وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة

---

(١) الكتاب ٢ / ٨٨ .

الابتداء والخبر إذا قلت : قام زيد، فهو بمنزلة قولك : القائم زيد[1]. ثم شاع اصطلاح الجملة عند العلماء الذين جاؤوا بعده منهم ابن السراج والزجاج والزجاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي والرماني وابن جني وغيرهم.

وقد يرد أحياناً مصطلحا الكلام والجملة عند نحوي واحد لتقارب دلالتهما فابن السراج يقول (والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك الله إلهنا، ويأتلف الاسم والفعل نحو قام عمرو،[2] وقال في مكان آخر (والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله... من أجل أنهما جميعاً محدث عنهما وأنهما جملتان لا يستغني بعضهما عن بعض)[3]، وقال في مكان ثالث متحدثاً عن الخبر (الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً)[4] كما ورد المصطلحان في كتب أبي علي الفارسي قال (باب ما إذا إئتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا: (عمرو أخوك) و(بشر صاحبك) ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا (كتب عبد الله، وسُرَّ بكر) ومن ذلك (زيد في الدار) ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً)؟ وفي هذه النصوص دليل على أن الجملة هي الكلام، والكلام هو الجملة، ولا فرق بينهما، ولا أدري كيف أقدم عالمان كبيران مثل الزمخشري وابن هشام على التفريق بين الاثنين متوهمين أنّ الجملة أضيق معنى من الكلام فيما ذكره ابن هشام في الباب الثاني من مغني اللبيب الذي

---

(١) المقتضب ١ / ٨ .

(٢) الأصول في النحو / ٤٣ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٥٨

(٤) الإيضاح العضدي ٩.

وسمه بـ (في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها، شرح الجملة وبيان أنّ الكلام أخص منها لا مرادف لها) قائلاً (الكلام هو القول المفيد بالقص والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضُرب اللص) و(أقائمُ الزيدان) و(كان زيد قائماً) و(ظننته قائماً) وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهذا ظاهر قول صاحب المفصل؛ فإنّه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة، والصواب أنّه أعم منها إذ شرطه الإفادة بخلافها.

ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيداً بكلام)[1] ومردّ الوهم فيما ذهب إليه كل من الزمخشري وابن هشام أنهما يعدّان جملة الشرط أو جملة الجواب أو جملة الصلة جملاً غير مفيدة، وفي ذلك نظر، لأن هذه الجمل ليست كما يقولان؛ بل هي مفيدة، فقولنا (إن يأتِ زيد فسوف أكرمه) تفيد معنى تاماً بشرطه وجوابه ولو فصلت جملة الشرط لأفادت معنى تاماً كذلك ومثلها جملة الجواب، أمّا النقص الذي يبدو — في الظاهر — في جملة الشرط أو جملة الجواب إن فصلت إحداهما عن الأخرى مع وجود الأداة (إنْ)، فيعود إلى دلالة الأداة نفها، ذلك أنها تفيد معنى تحقق الشيء لتحقق غيره، أي تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط، وهذه الدلالة على الترابط بين الشرط والجواب، واقتضاء الشرط الجواب، هي التي توحي بالنقص في المعنى لكون جملة الشرط بأركانها الثلاثة(الأداة، وجملة الشرط، وجملة الجزاء) تختلف عن أنواع الجمل الأخرى، فهي جملة قائمة برأسها، لها نظم خاص، وأحوال، ودلالات، لا تجدها في أي نوع من أنواع الجمل الأخرى، لا يصح أن

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٧٤.

نقيس جزءاً من أجزائها بالجملة الفعلية أو الاسمية لأنّ أجزاءها لو رفعت عنها الأداة لعادت مفيدة تامة المعنى، وهذا سرّ الوهم الذي حدا بالزمخشري وابن هشام إلى القول بخصوصية الجملة، وعموم الكلام، وكذلك النقص الذي يظن العالمان الجليلان وجوده في جملة الصلة، يعود إلى ارتباط هذه الجملة بالاسم الموصول وتفسير النقص الموهوم فيها يتضح إذا علمنا أن الاسم الموصول لا يكون معرفة إلاّ بصلته، لذا قالوا إنهما كالكلمة الواحدة وهذا وهم آخر ينبغي أن نزيله من الدرس النحوي لأن الجملة غير المفرد، وما دامت جملة لصلة ضمن وظيفتها التعريفية، يرتبط معنى الاسم بها فلا يجوز قياسها بالجملة التي لم يسبقها اسم موصول لأنك إن حذفت ذلك الاسم منها عادت مفيدة يحسن السكوت عليها، فالنقص في الاسم وليس في الجملة بدليل أن الجملة أفادت الاسم الموصول تعريفاً كما يقول النحويون.

٣- المؤلف:

وهو مصطلح مأخوذ من معنى نظم الكلام، ذلك أن الألفاظ تأتلف فيما بينها، وقد أكثر ابن السراج وأبو علي الفارسي من مشتقات هذا المصطلح نحو إئتلف ويتألف ومؤتلف. ووسم الزمخشري كتاباً صغيراً له بـ (المفرد والمؤلف) وهو كتاب موجز فيه أبواب للمفرد وأخرى للجملة عرضها باختصار لذا قال عنها الدكتور حسن عون (هذا الكتاب رغم إيجازه الشديد وعملية السرد الرتيبة للقواعد وسرعة التناول والاكتفاء برؤوس المسائل يصور نظرة جديدة إلى الدرس النحوي والتخطيط له فهو يتخلص من فكرة الكلمة ويقوم بنوع آخر من التقسيمات، الأساس فيها المفرد والمركب، فالمفرد يتناول الاسم والفعل والحروف ... ثم يتحدث عن القسم الآخر – المؤلف – حيث يصنفه تصنيفاً لم

يسبق إليه، واضعاً في اعتباره التركيب اللغوي، وما يتكون منه وهذا هو الذي يعنينا[1]

ولم ينتشر هذا المصطلح في الكتب النحوية كثيراً لشيوع مصطلح الجملة، وخفة استعماله.

٤- التركيب :

شاع هذا المصطلح في العصور المتأخرة ويستعمل في العصر الحديث كثيراً على الرغم من أنه لا يؤدي الدلالة الحقيقية على معنى الائتلاف أو النظم أو الإسناد بين الأركان الأساسية للجملة لأن الأصل في هذا المصطلح هو الدمج بين جزأين من أجزاء الكلمة، فقد عبر علماء اللغة عن ربط جزائي الكلمة المركبة من جزأين منحوتين كالصلدم المنحوتة من (صلد) و(صدم) بمصطلح التركيب. ويبدو أن مصطلح التركيب الذي يعني تكوين لفظه من لفظتين استعارة عدد من العلماء المتأخرين ليدل على إسناد لفظتين بعضهما إلى البعض الآخر وليس دمجهما كما تدمج في للغات الأجنبية، ورأى أن مصطلح الجملة هو الأجدر بالاستعمال والشيوع لأنه يدل على معنى ألصق بما يراد من هذا المفهوم أي إجمال معنى لفظتين أو أكثر يسند أحدهما إلى الآخر ليدلا على معنى واحد يأخذ من هذه اللفظة وتلك قصد المتكلم.

ولا تنحصر مشكلات البحث في الجملة في مصطلحاتها بل يتخطاها إلى ما هو أبعد من ذلك لأن اختلاف المصطلحات وتعددها أمر هين يمكن استساغته غير أن الخلل يكمن في أن البحث في الجملة يتشعب إلى شعب كثيرة لم يسلكها الباحثون في دراساتهم، بل سلكوا سبلاً تؤدي إلى قصور في البحث اللغوي وسأقصر الحديث على ثلاثة أمور أراها قد أخلت بالبحث في الجملة هي:

---

(١) تطور الدرس النحوي ٩٦ ٩٧.

الأول : البحث في إعراب الجملة:

كان الوهم الذي قاد النحويين إلى إعراب الجمل وتصنيفها إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب كبيراً، أثقل الدرس النحوي بأمور يعترف النحويون بأنها طارئة على الجملة لكونها غريبة على الغاية التي تنظم من أجلها الجملة وتخل بالمعاني المتشعبة التي تحتملها بحسب سياقها وقرائنها وطرائق نظمها، لذا تراهم قد درسوا سبع جمل ليس لهم فيها هدف واضح، أو منهج صحيح، في دراستها، وهي الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فلو سأل الباحث علماءنا : لماذا درستم هذه الجمل؟ وإذا كان الإعراب يدل على معان معروفة في الأسماء فعلام يدل عدم الإعراب؟ وما الغاية من تقسيم هذه الجمل، والتمييز بينها ما دامت كلها لا محل لها من الإعراب بحسب قولهم؟ لجاء جوابهم مثيراً للغرابة يتلخص في أن هذه الجمل لا يصح تأويلها بمفرد لأن شرط إعرابها تأويلها بمفرد وهو جواب يضطرنا إلى السؤال مرة أخرى: ما علاقة الجملة بالمفرد كي نؤولها به سبباً لإعرابها؟ فالجملة مؤلفة من مفردات يربطها الإسناد فهل يصح أن نؤولها بمفرد؟ وهل يستطيع المفرد أن يؤدي معنى الجملة؟ لا شك في أن هذا أمر مستحيل بإقرار النحويين أنفسهم، ولو كان هذا ممكناً لما وجدت الجملة ولما صار لها نظمها وأنماطها، ولصار التعبير عن المعاني بالمفردات وحدها، وهو ما لا يقره البحث اللغوي، والذي أوقع النحويين في هذا المأزق الدلالي خضوعهم لفكرة العامل خضوعاً مطلقاً جعلهم يقيسون ما يجري على الفرد، على الجملة، فلما وجدوا مبتدأ ليس له خبر مفرد وجاء بعده جملة أو شبه جملة، حكموا على تلك الجملة بأنها خبر لذلك المبتدأ من غير تفريق بين خصائص المفرد ودلالاته، وخصائص الجملة ودلالاتها في هذا المقام، وما يتعلق ببنائها من معان دقيقة ومتشعبة لا يؤدي المفرد أياً منها لاختلاف النوعين بناءً ودلالة.

وجرهم مبدأ تأويل الجملة بمفرد إلى تطبيق ذلك على أكثر مواقع الاسم من الإعراب حتى صار عدد الجمل التي محل من الإعراب سبعة، وزاد عليها بعضهم موقع النصب في الاستثناء المنقطع، والجملة المسند إليها، وموقع الرفع للفاعل أو ما ينوب عنه قال ابن هشام (هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها، أمّا الأولى فنحو ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ* إلا مَنْ تَوَلّى وَكَفَرَ*فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأَكْبَرَ﴾ قال ابن خروف (من) مبتدأ و(يعذبه الله) الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . قال الفرّاء في قراءة بعضهم [فشربوا منه إلا قلي منهم] إن (قليل) مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا.. وأما الثانية فنحو [سواء عليهم أأنذرتهم] الآية إذا أعرب سواء خبراً وأنذرتهم مبتدأ... واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقاً وأجازه هشام وثعلب مطلقاً ... ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه)[1]، وهذا الخلاف يدل على أنهم لم يستندوا إلى رأي صحيح في كون الجملة لها محل أم لا، وإن كنت أشعر في قرارة نفسي أنهم يعلمون أن هذه الجمل جميعاً لا محل من الإعراب والدليل على ذلك ما قاله ابن هشام في أول كلامه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب (وهي سبع وبدأتها بها لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل)[2] وقوله هذا صريح لأن الأصل في الجمل أن لا يكون لها محل من الإعراب لأن الإعراب مختص بالأسماء، غير أن سيطرة فكرة العامل على تفكيرهم، واحتياج التعليم إلى الأخذ بالشكل أحياناً اضطرتهم إلى القول بإعراب الجمل كإعراب الأسماء فملأوا كتبهم بأبحاث لا مسوّغ

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٤٢٧ - ٤٢٨.

(٢) المصدر نفسه ٢ / ٣٨٢.

لوجودها وهي مباحث الجمل التي لها محل من الإعراب، أو الجمل التي لامحل لها ولا أريد أن أناقش فكرة إعراب الجمل بإسهاب لأني سأبحث ذلك في فصل من فصول الكتاب، وأكتفي بالإشارة إلى امر له مغزاه وهو كثرة اختلافهم في مباحث إعراب الجمل فهم يختلفون في كثير من الجمل لا يدرون ألها محل من الإعراب أم لا، فابن هشام ينبه على ما جرى فيه الخلاف هل هو مستأنف أم لا[1] وينبه على اختلافهم في التفريق بين الجملة المعترضة والجملة الحالية[2]. ولا شك في أن هذا الموضوع مفتعل لأن الجملة لا تعرب البتة ولا تظهر عليها علامات إعراب ولا تتأثر بالعوامل، لذا اختلف العلماء كثيراً في إعراب الجمل ناقلين اختلافاتهم في إعراب المفرد إلى ما ظنوه جائزاً في الجملة، لحلول الجملة في محله، ومن ينظر متأملاً في أقوالهم في إعراب الجمل يجد أنها مستوحاة من آرائهم في المفرد ومواقعه، وأثر العامل في الاسم وهذا هو الأساس في الوهم الكبير الذي وقعوا فيه لن الجملة تختلف في دلالتها وبنائها وأحوالها عن المفرد الذي هو جزء منها، ولا يؤدي معنى يحسن السكوت عليه.

الثاني : التقسيم الشكلي للجملة:

قسم النحويون الجملة بحسب ما تبدأ به فإن كان اسماً سموها جملة اسمية، وإن كان فعلاً سموها جملة فعلية، وحصروا الجملة في هذين النوعين ثم زاد ابن السراج الجملة الظرفية التي وردت إشارات عنها هنا أو هناك ولم يحدد الباحثون حدود هذه الجملة، وبماذا تفرق عن الجملة الاسمية، وما مسوغات استقلالها؟ وقد حاولت في هذا الكتاب مجتهداً وضع هيكل لبنائها والأسس التي بنيت عليها، والفروق التي تفصلها عن الجملة الاسمية آملاً أن يكون ما اقترحه لبنة في

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٣٨٥.

(٢)المصدر نفسه ٢ / ٣٩٥.

دراسات جادة فيها، وزاد أبو علي الفارسي وليس الزمخشري كما زعم ابن هشام نوعاً رابعاً هو الجملة الشرطية، وهي جملة قائمة برأسها لها مكوناتها وطرائق نظمها، ولها دلالاتها التي تنبثق من أساس التعلق الذي تفتقر إليه الجملة الفعلية وهو ما يميزها عن غيرها من الجمل الأخرى، والذي نراه أنّ الاقتصار على هذا النمط من التقسيم يضيق البحث في الجملة لأنه يستبعد الجانب الدلالي في دراسة الجملة وهذا ما يدعو إلى الاتساع في تقسيمات الجملة وشمول أنواع أخرى لم تدرس في الملفى دراسة معنوية، وتوضع لها الحدود والدلالات كالجملة القسمية وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، ولجوابها شروط ومواصفات ولها اشتراك مع الجملة الشرطية ومثلها الجملة الاستفهامية التي تعد نمطاً خاصاً من الكلام له حروفه وأسماؤه وأساليب التعبير في الحالات المختلفة وكذلك الحال في جملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي، وجملة المدح والذم، وجملة التعجب وغيرها من الجمل، ولا شك في أن كل واحدة من هذه الجمل تختلف عن الأخرى في بنائها ودلالاتها فليس من الدقة أن نقول هذه جملة فعلية منفية، وهذه جملة أسمية منفية. وينبغي أن نعلم الباحثين والدارسين أن جملة النفي غير جملة الإثبات لأن كلاً منهما كيان قائم بنفسه له دواعيه وبناؤه ودلالته، وهنا يجري التنظير لكل منهما بوضع الأحوال التي تكون عليها كل جملة والأدوات التي تلائم كل معنى، متخطين فكرة الاختصاص التي أربكت النحويين في كثير من مواطن التنظير وتفرض جملة المدح والذم نفسها من غير جدال لأن النحويين قالوا: إنها ثابتة في طريقة بنائها لا تتغير كالمثل، واحسب أن الأعراب شوّه هذا النمط من الجمل حين أخضعوها للعامل والمعمول وفرّطوا بدلالاتها وهي جديرة بأن يكون لها كيانها ودلالاتها الخاصة بها، أما جملة التعجب فقد نالها ما نال مثيلتها المدح والذم من مسخ لمعانيها بإخضاعها لفكرة

العمـل كذلـك، وعسـى أن تتاح لهذه الجمل ميادين بحث جديدة تأخذ بالحسبان خصوصية كل جملة من هذه الجمل ومعانيها وأبنيتها وطرائق نظمها، وقد قطعت شوطاً في إنجاز ذلك بتوفيق من الله.

الثالث :

ضـرورة توجـه البحـث الـنحوي إلى دراسـة الجملـة وهـو مطلب ملح في العصـر الحديث، وقد اقترحت على أحد طلبتي في الدكتوراه دراسة دلالة الجملة الاسمـية وهـو الدكتور شكر محمود عبد الله وقد نال عليها درجة الامتياز ومثله فعـل طالب آخر حينما درس دلالة الجملة الفعلية في آيات الآخرة، وقد أشرفت على الطالبين متابعاً نتائج البحث عند كل منهما، وقد ثبت عندي أن الخوض في هذا النوع من الدراسة يفضي إلى نتائج باهرة، أما الاقتصار على إعراب الجمل، وإعـراب المفرد والعمال والعلل، والتأويل، والقياس على السماع فهو بحث مجد غـير أن تكـراره وقصـر الدراسـة عليه في كتبـنا وأطاريحنا الجامعية يضيق دائرة البحـث، ويدفعـنا إلى الاتجـاه إلى الـدرس اللغـوي العـربي كونـه المـنفذ الوحيد للـتجديد والـتطوير في الـدرس اللغـوي العـربي وهو أمر أراه لا يليق بنا ونحن نحمـل هذا الإرث العظيم في الدراسات اللغوية نستطيع أن نعرض منه صفحات مشرقة في هذا العصر وأن نزيد عليه ما يجعلنا نباهي به الأمم الأخرى مستفيدين من إنجازات علمائنا الدلالية والمعنوية ومن هذا المنطلق أرى أننا ملزمون بتوجيه دراسة الجملة إلى منحى آخر بدراستها دلالياً ومعنوياً والاتساع في دراسة سياقها وقرائـنها المعـنوية وأنمـاط بـنائها وطـرائق إسـنادها، والعـوارض الطارئـة عليها والعلاقات الرابطة بين أجزائها والاهتمام بدراسة الدلالة المنبثقة من تنوع أبنيتها، وقدرتهـا على إيصال المعاني المتشعبة والنهوض بمهمة التنظير الدلالي المستوحى مـن آراء البلاغـيين والأصـوليين والـنحويين واللغويين المبثوثة في كتبهم، وإيجاد

النظريات الدلالية الجديدة المستوحاة من طبيعة لغتنا مبتعدين عن الأنماط المكررة لأنها صارت معروفة، وفي ضوء هذه التصورات لدراسة الجملة وضعت هذا الكتاب خطوة على هذا الطريق الطويل الذي آمل أن تتوحد فيه كل الخطى لمواصلة المسير لبناء درس نحوي دلالي معنوي جديد.

الفصل الأول

نظرات في التلازم
بين أركان الجملة العربية

نظرات في التلازم في بناء الجملة

يتفق النحاة على أن الجملة العربية تتألف من ركنين أساسيين أحدهما مسند إلى الآخر متمم لمعناه ومفتقر إليه ولا بد من وجوده وهذان الركنان هما المسند والمسند إليه، وهما عمدة في الكلام لا يصح تأليفه بدونهما، فإذا أسند إلى الآخر تم معنى الجملة وحسن السكوت عليها، وقد يرد فيها مكملات (فضلات) تزيد في دلالة الجملة بيد أنها يصح تأليفها بدون هذه الفضلات، قال سيبويه واصفاً المسند والمسند إليه (وهما مالا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بُداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقاً " وليت زيداً منطلق" لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده)[1] وهذا النص يظهر بجلاء ركني الجملة الرئيسين (المسند والمسند إليه) يرتبط أحدهما بالآخر إلى حد التلازم والافتقار أي أن المبتدأ لا يتم معناه إلا بالخبر ولا يؤلف جملة إلا باجتماعه معه ذلك أن المبتدأ وحده أو الخبر وحده لا يظهر المعنى المقصود بل يظل ناقصاً، "يفتقر إلى ما يتممه مفيداً" يحسن السكوت عليه وذلك بانضمام أحدهما إلى الآخر، وكذلك الحال في الفعل والفاعل لا يتم الكلام إلا باجتماعهما أما الفضلات التي تضيف معاني جديدة إلى معنى المسند والمسند إليه فلا يعدها النحاة أركاناً أساسية لأنها (يمكن أن يتألف الكلام بدونها بخلاف العمدة فإنه ليس من الممكن أن يتألف الكلام بدونهما إذ كل كلام لا بد أن يكون فيه عمدة

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣ - ٢٤.

مذكورة أو مقررة بخلاف الفضلة فإنه يمكن أن يتألف الكلام بدونها نحو (محمد مسافر) و (فاض النهر)[1].

وقد استنتج النحاة من كلام سيبويه عن المسند والمسند إليه أن كلا منهما لا بد له من الآخر أي أنهما يتلازمان فلا ينفك أحدهما عن الآخر بل يحتاج إليه لإتمام معناه وهذا الاحتياج أو الافتقار وعدم الانفكاك هو ما نعنيه بالتلازم والملازمة في بناء الجملة .

ولم يقف النحاة في حديثهم عن التلازم عند حدود المسند والمسند إليه بل أشاروا إلى حالات التلازم بين أجزاء أخرى من الكلام ليست عمداً في أكثرها كالمضاف والمضاف إليه والصلة والموصول والنعت والمنعوت وغيرها مما سيرد ذكرها في تفاصيل هذا البحث، ويتضح أثر هذا الاستنتاج في مباحث كثيرة في النحو أهمها:

١. اعتماد التلازم في إيضاح عدد من العوامل.
٢. اعتماد التلازم في تفسير معاني الحالات الإعرابية.
٣. وضع كثير من أبواب الحذف في ضوئها.

ولبيان هذا الأثر ينبغي أن أذكر آراء النحاة المبثوثة في كتبهم في هذه المسائل وإيضاح مدى هيمنة فكرة التلازم عليهم في عرضهم لها كما ينبغي أن أذكر أمثلة موضحة لتلك الآراء أنتقيها على وجه التمثيل لا الحصر لأن استقصاءها لا يتناسب مع طبيعة هذا البحث.

---

(١) معاني النحو، ١/ ١٥

١ اعتماد التلازم في إيضاح عدد من العوامل :

يلاحظ المتتبع لمسائل الخلاف النحوي أن العامل كان واحداً من أهم الأمور التي اختلف فيها النحاة ذلك أن تفسير المؤثر في الإعراب أمر اجتهادي يمكن التفاوت في عرض الآراء فيه وقد كان التلازم بين ركني الجملة أثر في الخلاف النحوي ويتجلى في عدد من العوامل أهمها:

أ. عامل رفع المبتدأ والخبر:

يلخص ابن الأنباري الخلاف في هذه المسألة قائلاً (ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو " زيد أخوك وعمرو غلامك " وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء.)[١]

وقد بنى الكوفيون رأيهم في رافع كل من المبتدأ والخبر على أساس التلازم بينهما واحتياج كل منها إلى الآخر وهذه الملازمة عندهم تعني التكامل في المعنى لأن معنى المبتدأ يكمل معنى الخبر وبإجماع المعنيين يصبح الكلام تاماً " مفيداً " وهذا الاحتياج في المعنى أي أن أحدهما محتاج إلى الآخر لاتمام القصد المراد – هو الذي رفع كلاً من المبتدأ والخبر.

قال أبو البركات الأنباري موضحاً رأي الكوفيين في هذه المسألة (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك احدهما

---

(١)الانصاف في مسائل الخلاف، ١ / ٤٤ .

من صاحبه، ولا يتم الكلام إلا بهما إلا ترى أنك إذا قلت " زيد أخوك لا يكون أحدهما كلاماً " إلا بانضمام الآخر إليه فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما مثل ما عمل صاحبه فيه فلهذا قلنا: إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه.[1]

وقال ابن يعيش (ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من حيث كل واحد منهما مخبراً عنه وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر،[2] ويذهب أبو البركات الأنباري إلى أن عامل الرفع في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ ويعلل رأيه هذا في ضوء فكرة التلازم بينهما قائلاً : (والتحقيق فيه عندي أن يقال أن الابتداء، هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه ورتبته أن لا يقع إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ به،[3] ويلاحظ في هذه المسألة أن رد البصريين على رأي الكوفيين المبني على فكرة التلازم لا ينقضها بحجج تناقض فكرة التلازم وإنما نقضها البصريون في ضوء فرضيات أوجدها النحاة في صناعتهم النحوية عند تنظيرهم لفكرة العامل لخصها أبو البركات الأنباري في أمرين هما:

● **الأول :**

أن ما ذكرتموه يؤدي إلى محال وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال وما يؤدي إلى محال محال.

---

(١) المصدر نفسه ١ / ٤٤ – ٤٥، شرح المفصل ١ / ٨٤.

(٢) شرح المفصل ١/ ٧٣.

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف ١ / ٤٦ – ٤٧.

● **والوجه الثاني:**

أن العامل في الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره لأن عاملاً لا يدخل على عامل فلما جاز أن يقال (كان زيد أخاك وإن زيداً أخوك وظننت زيداً أخاك بطل أن يكون أحدهما عاملاً في الآخر)[1] ومرد انصرافهم عن مناقشة فكرة التلازم هو أن هذه الفكرة التي بنى عليها الكوفيون رأيهم مقبولة عند علماء المدرستين ولا يرفضها أي منهم لأنها فكرة بصرية أساساً كما لاحظنا ذلك في نص سيبويه.

ب. عامل الجزم في جواب الشرط:

ويتضح أثر التلازم بين الأجزاء في مسألة جزم جواب الشرط بصورة أوضح وخلاصة هذه المسألة ان الكوفيين ذهبوا إلى أن (جواب الشرط مجزوم على الجوار واختلف البصريون فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف،[2]

ويوضح ابن برهان أثر التلازم بين الأجزاء في هذه المسألة قائلاً (والشرط مشبه بالمبتدأ والجزاء مشبه بخبره من حيث كان كل واحد منهما لا بد له من الآخر، وكان الابتداء عاملاً في المبتدأ ومعقود الابتداء والمبتدأ عملاًفي الخبر وكذلك إن تجزم الشرط ومعقودهما بجزم الجزاء ولا تجزمه إن وحدها لأنه لا يجزم فعلان بجازم واحد ولا ينجزم بالشرط وحده لأن الفعل لا يعمل في لفظه

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٨.

(٢) المصدر نفسه ٢ / ٦٠٢.

فعل فكما صح أن يحذف المبتدأ ويبقى عمله في الخبر كذلك يصح أن يحذف الشرط ويبقى عمله في الجزاء.[1]

وذكر أبو بركات الأنباري آراء مختلفة في هذه المسألة غير أن أكثرها يعتمد التلازم أساساً في إيضاح رأيه؛ فالكوفيون الذين قالوا أنه مجزوم على الجوار عللوا الجزم في ضوء فكرة التلازم قال ابن الأنباري موضحاً رأيهم: (إنما قلنا أنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل لازم له لا يكاد ينفك عنه فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم)[2]

وقال الرضي موضحاً رأى السيرافي (أن العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاءً واحداً وربط أحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة)[3]

وقال أيضاً موضحاً رأي كل من الخليل والمبرّد (وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معاً يعملان في الجزاء لارتباطهما)[4]، وقد علل البصريون رأيهم الذي يتلخص بأن كلا من (إنْ) وفعل الشرط يجزم الجواب مستندين إلى فكرة التلازم كما ورد في رأي الخليل والمبرد، قال ابن الأنباري (وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في جواب الشرط فقال: إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً)[5].

---

(١) شرح اللمع ٢ / ٣٧٠-٣٧١.

(٢)الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٠٢.

(٣)شرح الكافية ٢ / ٢٥٤.

(٤)الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٦٠٨

(٥) المصدر السابق ٢/ ٢٥٤ وينظر في المقتضب ٢/ ٤٩.

وقال الجرجاني موضحاً هذه العلة(إن الشرط والجزاء جملتان وجب تصاحبهما فجرتا مجرى الجملة الواحدة فقولك (إن تكرمه) بمنزلة أخوك وقولك (يكرمك) بمنزلة (منطلق) في احتياج أحدهما إلى صاحبه وامتناعه من أن يستقل بنفسه)[1].

ج- عامل نصب المفعول به :

يرى عدد من النحاة أن الفعل والفاعل هما عاملا النصب في المفعول به ويعللون ذلك بأن تلازم ركني الجملة يجعلهما كالكلمة الواحدة وذلك لارتباط أحدهما بالآخر ارتباط جزأي الكلمة الواحدة بعضهما بالآخر وقد أوضح أبو البركات الأنباري ذلك في المسألة التي عقدها لهذا الموضوع فقال مبيناً رأي الكوفيين فاحتجوا بأن قالوا (إنما قلنا أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقديراً إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه: الأول أن إعراب الفعل في الأمثلة الخمسة يقع بعده نحو (يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا امرأة) ولو لا أن الفعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده.

- والوجه الثاني :

انه يُسكَّن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو ضربت وذهبت لئلا يجتمع في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله.

---

(١) المقتصد في شرح الايضاح ٢٨٧.

● **والوجه الثالث:**

أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً فلو لا أنه يتنزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التأنيث لأن الفعل لا يؤنث وإنما يؤنث الاسم.

● **والوجه الرابع:**

أنهم قالوا (حبذا) فركبوا (حبّ) وهو فعل مع (ذا) وهو اسم فصارا بمنزلة شيء واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

● **والوجه الخامس:**

أنهم قالوا في النسب إلى كنت (كُنتي) فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها.

● **والوجه السادس:**

أنهم قالوا (زيد ظننت منطلق) فألغوا (ظننت) لولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل.

● **والوجه السابع:**

أنهم قالوا للواحد (قفا) على التثنية لأن المعنى قِفْ قف، قال الله تعالى (ألقيا في جهنم)[1] فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد وهو مالك خازن النار لأن المعنى ألاق ألق ألقِ والتثنية إنما تكون للأسماء لا للأفعال، فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد، وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما وصار هذا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان في الخبر لأنه لا يقع إلا بعدهما.[2]

---

(١) ق ٢٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٧٩ – ٨٠ شرح المفصل ١/ ١٤، ١/ ٧١، شرح ابن عقيل ١/ ٤١٠.

د. وقد استند البصريون في دفاعهم عن رأي سيبويه في (المسألة الزنبورية) إلى فكرة التلازم فقالوا أنه لا يجوز أن يقال (كنت أظن أن العقرب أشد لسعةً من الزنبور فإذا هو إياها) ويجب أن يقال (فإذا هو هي) قال أبو البركات الأنباري موضحاً حجتهم.

● (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه لا يجوز إلا الرفع لأن (هو) مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر وليس ها هنا ما يصلح أن يكون خبراً عنه إلا ما وقع الخلاف فيه فوجب أن يكون مرفوعاً ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما فوجب أن يقال (فإذا هو هي)[1]. وفي ضوء ما ذكرت من أمثلة يتضح أن فكرة الملازمة بين ركني الجملة الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر قد أملت على النحاة آراء مهمة ذات أثر كبير في تفسير كثير من التغيرات الإعرابية التي تلحق أواخر الكلم وهذا ما دفعهم إلى الاختلاف في تقدير العوامل المؤثرة في تلك التغيرات. وسواء أكانت تلك الآراء صحيحة أم غير صحيحة فإنها أعطت الفكر النحوي مسلمات بنيت عليها نتائج لا بد لنا من مناقشتها والتأكد من صحتها وهذا ما سأقوم به بعد عرض آراء النحاة التي بنيت على أساس فكرة التلازم (الملازمة) بين ركن الجملة واحتياج أحدهما الآخر.

٢- اعتماد التلازم في تفسير معاني الحالات الإعرابية:

ولم يقتصر أثر الملازمة على العوامل المؤثرة في التغييرات الإعرابية في أواخر الكلم التي أشرت إلى عدد منها بل امتد إلى جانب أهم هو معاني الحالات الإعرابية فقد أوضح النحاة أن معنى الرفع هو الإسناد وأن معنى النصب هو كون الاسم فضلة في الجملة ومعنى الجر هو (الإضافة) ويلاحظ أن المعنيين الأولين مبنيان على الفكرة التي اعتمدها النحاة أساساً في بناء الجملة وهي

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٤، المقتصد ٣٢٨.

ضرورة ارتكاز الجملة المفيدة على ركنين رئيسين هما المسند والمسند إليه واحتياج أحدهما إلى الآخر لذا كان الإسناد بين هذين الطرفين معنى فسروا به حالة الرفع التي يكون فيها الاسم في أعلى مراتب وجوده في الجملة، قال الدكتور الجواري موضحاً رأي النحاة في ذلك (الإسناد وهو أبسط صورة من صور الكلام لا بد أن يكون له طرفان: الوصف أو المسند والموصوف أو المسند إليه وكل من هذين الطرفين لا بد منه في الكلام ولا غناء عنه ليكون كلام ذو معنى يحسن السكوت عليه كما يقول النحاة، وهنا نستطيع أن نتبين لماذا استحق هذان الطرفان أن يكونا في المنزلة العالية منزلة الرفع ونستطيع أن نتبين أيضاً العلاقة بين المعنى اللغوي للرفع والمعنى الذي اصطلح عليه النحاة.[1]

وقد حدد الرضي بدقة مفهوم الإسناد قائلاً (ذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه والفعل يصلح لكونه مسنداً لا مسنداً إليه)[2].

وفي ضوء الملازمة هذه التي بنيت على أساسها أن الطرفين الأساسيين في الجملة يستحقان مرتبة الرفع، أعطيت المكملات الأخرى أي الفضلات مرتبة النصب لكونها يتألف الكلام بدونها وهي مرتبة أدنى من مرتبة الرفع وأعلى من مرتبة الخفض قال الرضي:(وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز واقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غر المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة

---

(١) نحو التيسير ٧٢ وينظر في الكتاب ١ / ٢٣. المقتضب ١ / ٨.

(٢) شرح الكافية ١ /٨.

أعني حروف الجر وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها.[1]

٣ اعتماد التلازم في وضع أبواب للحذف:

لا شك في أن كثيراً من مباحث الحذف جاء في ضوء فكرة التلازم ذلك أن الحذف يعني نقصان ركن من الركنين الرئيسيين اللذين ينبغي تلازمهما لدلالة قرينة عليه أو نقصان إحدى الفضلات التي تؤدي معاني إضافية لمعنى هذين الركنين لدلالة قرينة أو من غير دلالة وقد كانت فكرة التلازم واضحة في ذهن ابن هشام عند وضعه لشروط الحذف قال (الشرط الثاني أن لا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي، وهشام، والسهيلي في نحو (ضربني وضربت زيداً) أن الفاعل محذوف لا مضمر وقال ابن عطية في (بئس مثلُ القومِ الذين كذّبوا)[2] أن التقدير بئس المثل مثل القوم فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وأن أراد تفسير المعنى وأن في بئس ضمير المثل مستتراً فأين تفسيره وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره بئس مثلاً وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف والصواب أن (مثل القوم) فاعل وحذف المخصوص أي مثل هؤلاء أو مضاف أي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو (قالوا خيْراً) و (يا عبد الله) و(زيداً ضربته)[3] وقال ابن جني في باب حذف الجملة (وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو ضربت

(١) شرح الكافية ١ / ٢٠ – ٢١، وأورد بالنصب هنا الحركة وليس الموقع لأن الفتحة أخف الحركات.

(٢) الجمعة: ٥ .

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٦٠٨.

ويضربان وقامت هند و(لتبلون في أموالكم)[1] وحبذا زيد وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد.)[2]

وأشار الدكتور تمام حسان إلى أهمية الملازمة في الدلالة على المحذوف وعدها من أهم القرائن قال: (وأهم القرائن الدالة على المحذوف وهي الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية.[3]

وقد أيد الدكتور حماسه هذا الرأي قائلاً (والاستلزام المذكور في هذا النص أو التلازم هو ما أشير إليه دائماً على أنه تلازم بين عناصر البنية الأساسية ولولا أن هناك تلازماً بين المسند والمسند إليه لما أمكن قبول ذكر أحد العنصرين مع تجاهل العناصر الأخرى، مطلقاً فالعنصر المذكور يدل مع القرائن الأخرى على العنصر المحذوف)[4] وإذا أردنا التدقيق في فكرة الملازمة أو الافتقار التي أملت عليهم ماذكرته من عوامل وحالات إعرابية ومواطن حذف نجد أن النحاة قد أوردوا في عرضهم لهذه الفكرة أو شرحهم لها أو تعليلهم بها لظواهر أخرى مفاهيم كثيرة ومتداخلة فقد عدوا الركنين الأساسيين في الجملة الفعلية (الفعل والفاعل) لفرط احتياج أحدهما إلى الآخر كالكلمة الواحدة.[5]

وهذا الأمر يجعلنا نوازن بين الجملة الاسنادية والتراكيب الأخرى التي وصفها النحاة بالوصف نفسه فقالوا: أنها تتنزل منزلة الكلمة الواحدة أو بينهما وبين الجملتين اللتين تتنزلان منزلة الجملة الواحدة لترى مدى العلاقة بين فكرة التلازم بين أجزاء هذه التراكيب، وفكرة التلازم بين المسند والمسند إليه فقد ذكر

---

(١) آل عمران ١٨٦.

(٢) الخصائص ٢/ ٣٦٣.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ١/ ٢٢١.

(٤) في بناء الجملة العربية ٣٥٠.

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف ١/ ٧٩ –٨٠ شرح المفصل ١ / ١٤ شرح ابن عقيل ١ / ١٤٤.

النحاة أن التراكيب الآتية تنزل منزلة الكلمة الواحدة من غير الإشارة إلى مقاييس محددة لأثر فكرة التلازم بين أطرافها في أحكامهم التي أسسوها على فكرة التلازم بين المسند والمسند إليه لذا أورد ذكر هذه التراكيب وأشير إلى عبارتهم التي تنص على فكرة الملازمة بينهما لنلخص إلى نتائج قد تنفع في تصحيح بعض المفاهيم النحوية.

١. المضاف والمضاف إليه.

٢. الموصول وصلته.

٣. (لا) النافية للجنس واسمها.

٤. النعت ومنعوته.

فقد لاحظ النحاة أن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه هي علاقة ملازمة وتكميل إلى الحد الذي يجعلهما كالكلمة الواحدة قال المبرد عن المضاف والمضاف إليه: (فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف صار الثاني من تمام الأول وصارا جميعاً اسماً واحداً وانجرّ الآخر بإضافة الأول إليه وذلك قولك هذا عبد الله وهذا غلام زيد وصاحب عمر)[1]. وفي ضوء هذه النظرة للعلاقة بين المضاف والمضاف إليه لم يجوز النحاة الفصل بينها بغير الظرف وحرف الجر قال أبو البركات الأنباري (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد فلا يجوز أن يفصل بينهما)[2]. (ولذا رفض البصريون قراءة ابن عامر) (وكذلك زُيّن لكثير من المشتركين قتل أولادهم شركائهم)[3]، وقد كان رفضهم مبنياً على اعتقادهم

---

(١) المقتضب ٤ / ١٤٣ - ١٤٤.

(٢)الانصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٣١.

(٣) البحر المحيط ٤ / ٢٢٩.

أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة فلا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف والجار والمجرور، وقد عدّ ابن جني الفصل بها قبيحاً كثيراً لكنه من ضرورة الشعر[1] كما لاحظ النحاة العلاقة بين الموصول وصلته علاقة ملازمة وتكميل أيضاً إذ لا يتم معنى الموصول إلا بصلته قال الجرجاني (ومعنى الصلة أن الاسم لا يكون تاماً في أصله فيضم إليه ما يتممه ويجبر نقصه كما تقول هذا صلة هذا ووصله أي يكملة ويجبر نقصه ألا ترى أنك لو قلت جاءني الذي وحده لم تفد شيئاً وكان بمنزلة أن تقول جاءني (جع) من (جعفر) مثلاً فإذا وصلته بالجملة تم الاسم كقولك : (جاءني الذي عرفته كما أنك أتممت الاسم فقلت جاءني جعفر أفاد فالصلة تتنزل من الموصول بمنزلة الجزء من الاسم).[2]

وقال ابن يعيش:(معنى الموصول أن لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتم اسماً فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه)[3]

فالصلة والموصول كالكلمة الواحدة يتمم بعضها بعضاً لذا منع النحاة تقديم الصلة على الموصول كما منعوا تقديم الفاعل على الفعل قال المبرد (فإنما الصلة والموصول كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضاً فهذا القول الصحيح الذي لا يجوز في القياس غيره).[4] أما (لا) النافية للجنس فلا تختلف عن المضاف والمضاف إليه والموصول وصلته من حيث افتقار أحدهما للآخر وتنزيلهما منزلة الكلمة الواحدة فقد عد النحاة (لا) واسمها إذا كان مبنياً على الفتح كلمة واحدة وكذلك الحال في اسم لاوصفته وعللوا ذلك بأن الصفة ركبت مع

---

(١) الخصائص ٢/ ٤٠٦.

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٣١٥.

(٣) شرح المفصل ٣ / ١٥٠.

(٤) المقتضب ٣/ ١٩٧

الموصوف كتركيب (خمسة عشر) قال سيبويه (اعلم أنك إذا وصفت المنفي فإن شئت نونت صفة المنفي وهو أكثر في الكلام وإن شئت لم تنون وذلك قولك لاغلامَ ظريفاً لك ولا غلامَ ظريفَ لك فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسمَ ولا بمنزلة اسم واحد وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزله في غير النفي وأما الذين قالوا لا غلامَ ظريفَ لك فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد.[1]

وأوضح ابن السراج هذا الرأي قائلاً (والوجه الثاني أن تجعل المنفي ونعته اسماً واحداً وتبنيه معه فتقول (لا رجلَ ظريفَ في الدار بنيت (رجل) مع ظريف وحجة من رأي أن يجعله مع المنعوت اسماً واحداً أن يقول لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً كان بناء اسم أكثر وأفشى من بناء اسم مع حرف فإن قلت لا رجلَ ظريفاً عاقلاً فأنت في النعت الأول بالخيار. فأما الثاني فليس فيه إلا التنوين لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً[2] وقال أيضاً: (والوجه الثالث أن تجعل النعت على الموضع فترفع لأن (لا) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ فنقول (لا رجلَ ظريفٌ) فتجري ظريف على الموضع فيكون موضع اسم مبتدأ[3]

يتضح مما تقدم أن (لا) واسمها يتنزلان منزلة اسم واحد وكذلك اسمها ونعته كما يتضح أن هذه التراكيب تتمايز بأنها تتكون من جزأين مترابطين أشد الارتباط إلى الحد الذي جعل النحاة يعدونهما كالاسم الواحد كما عدوا جملتي الشرط والجزاء لافتقار معنى الأولى إلى الثانية قال ابن السراج موضحاً ذلك. وذلك قولك: إن تأتني آتك وان تقم أقم فقولك أن تأتني شرط وآتك جوابه ولا

---

(١) الكتاب ١ / ٣٥١.

(٢) الأصول في النحو ١ / ٤٦٨.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٤٦٩، شرح المفصل ١ / ٩٥

بد للشرط من جواب وإلا لم يتم الكلام وهو نظير المبتدأ الذي لا بد له من خبر ألا ترى أنك لو قلت (زيد) لم يكن كلاماً يقال فيه صدق ولا كذب فإذا قلت (منطلق) تم الكلام فكذلك إذا قلت (أن تأتني) لم يكن كلاماً حتى تقول (آتك) وما أشبه.[1]

وقد مر بنا قول السيرافي في عامل جزم الجزاء حيث وصف الجملتين بأنهما كالجملة الواحدة والنحاة في ذلك متفقون. وهنا لا بد من التوقف عند هذه النصوص وقفة تأمل ومراجعة متسائلين هل جعل النحاة هذا التلازم والاحتياج مقياساً واحداً في تفسير الظواهر التي تطرأ على الجملة الإسنادية وهذه التراكيب وإلا فكيف جاز اعتماد التلازم بين الجزأين وافتقار أحدهما إلى الآخر عاملاً في بعضها وغير عامل في بعضها الآخر فسر عدد منهم رفع المبتدأ والخبر بهذه الملازمة وافتقار أحدهما إلى الآخر ما فسروا جزم جواب الشرط بالعامل نفسه في الوقت الذي لم تجد فيه هذه الملازمة غير عاملة في المضاف إليه أو صلة الموصول أو اسم (لا) النافية للجنس أو الاسم المنعوت وهم يؤكدون ظاهرة الملازمة فيها على حد سواء إذ يجعلونها كالكلمة الواحة لفرط تلازم الجزأين في أي منها واحتياج أحدهما إلى الآخر وعدم انفكاكه عنه ولا شك في أن هذه الأحكام التي أطلقوها في ضوء فكرة التلازم لم تكن مبنية على أساس صحيح لأن فكرة الملازمة بين المسند والمسند إليه ليست صحيحة، بل هي علاقة غير ثابتة أو مطردة دائماً وإنما يخضع استمرارها للمعنى المقصود.

وقد شاب هذه الأحكام كثير من الخلط بين أمور ورد ذكرها في نصوص النحاة ينبغي إيضاحها لإزالة اللبس عن هذا الموضوع المهم، وأول هذه الأمور هو الخلط بين مصطلح الإسناد والتلازم إذ يجد الباحث التداخل بين الأمرين

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ١٦٤.

وكـان الإسناد هو التلازم أو أن الإسناد لا يكون إلا بين اسمين لا بد لأحدهما مـن الآخـر ولإيضـاح حقـيقة المصـطلحين أورد حـد الرضـي للإسـناد (والمراد بالإسـناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به.[1]

وقـد أوضـح الرضـي هـذا الحـد قائلاً (فقولنا) أن يخبر احتراز عن النسبة الإضـافية وعـن الـتي بـين الـتوابع ومتبوعاتها ،وقولنا في الحال كما في قام زيد، وزيد قائم وقولنا: أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي في نحو بعـت وأنـت حر وفي الطلبي نحو : هل أنت قائم وليتك أو لعلك قائم وكذا نحو (اضـرب) لأنه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب .... وقولنا على أن يكـون المخـبر عـنه أهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبراً أيضاً عن واحد مـن المنصـوبات في نحـو ضرب زيد عمراً أمامك يوم الجمعة ضربةً وضربَ زيد يـوم الجمعـة أمـامك ضربة فإن المرفوع في الموضعين أخصّ بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات[2].

فالإسـناد عند النحاة كما هو واضح في حد الرضي- هو الإخبار بخبر عن كـلمة أو كمـا يصـفه الرضـي هـو الحكم أي الرابطة ولابد له من طرفين مسند ومسـند إليه وهذا الحد يضعنا في حرج عند التدقيق في تفاصيله إذ أن الإخبار قد يحصـل بهـذا وقـد يحصـل في النسبة القائمة في التراكيب الأخرى غير الإسنادية فقولـنا (زيـد مسـافر) أو (سـافر زيد) يعني نسبة الحدث (السفر) إلى زيد وذلك بالإخـبار عـنه بذلـك وهـذا المعنى يقرب من قولنا زيد المسافر لأنه وصف لزيد بإحداث السفر وكذلك قولنا (سفر زيد) فإننا أضفنا الحدث (السفر) إلى زيد وفي

---

(١) شرح الكافية ١ / ٨

(٢) شرح الكافية ١/ ٨

قولـنا (زيـد الذي سافر) وصفنا زيداً بالسفر وهذه التراكيب وصفها النحاة بأنها تـنزل مـنزلة الكـلمة الواحـدة وهي تراكيب متقاربة في التعبير إلا أنّ بينها فروقاً معـنوية دقـيقة يختص بهـا كـل تركيـب مـنها لكن الذي يمتاز به التركيبان (زيد مسـافر: سـافر زيـد) عن التراكيب الأخرى هو تمام المعنى أما التراكيب الأخرى فهـي ناقصـة المعـنى لأنهـا لا يحسـن السكوت عليها، وفي هذا ينحاز الإسناد في هـاتين الجملـتين بكونه إسناداً ويفيد فائدة يحسن السكوت عليها، أما الإسناد في التراكيب الأخرى فهو إسناد ناقص يفيد فائدة لا يحسن السكوت عليها.

وقـد وصـف سـيبويه العلاقـة بـين المبتدأ والخبر بعلاقة البناء الذي يستند بعضـه إلى بعض لذا قال عنها (المبني والمبني عليه) وقد أحس الرضي بالفرق بين التراكيـب الـتي لا يكـون الإسناد فيها تام الفائدة، والتراكيب التي يكون الإسناد فـيها تـام الفائدة، وأطلق على الإسناد الأخير مصطلح الإسناد الأصلي المقصود قـال (وكـان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته لـيخرج بالأصـلي إسـناد المصـدر واسمـي الفـاعل والمفعـول والصـفة المشـبهة والظـرف فإنهـا مـع مـا أسندت إليه ليست بكلام وإما نحو قائم الزيدان فلكونه بمـنزلة الفعـل وبمعـناه كما في أسماء الأفعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاتـه الإسـناد الـذي في خـبر المبتدأ في الحـال أو في الأصل وفي الصفة والحال والمضـاف إلـيه إذا كانـت كـلها جمـلاً والإسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء فجزاء الشـرط وجـواب القسـم كلامـان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملـة والكـلام إن الجملـة مـا تضـمن الإسـناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أو لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسمـا الفـاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه... واحترز

بقوله بالإسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك)[1]. فالرضي يميز بين أنواع من الإسناد منها ما كان أصليا ومنها الإسناد في صلة الموصول والقسم والشرط وميز هذا الإسناد عن العلاقة بين أجزاء المضاف والمضاف إليه أو التابع والمتبوع أي أنه لم يخلط بين ما كانت علاقته علاقة إسناد وما كانت علاقته علاقة أخرى غير الإسناد عند الحديث عن التراكيب التي تنزل منزلة الاسم الواحد في تلازمها واحتياج بعضها إلى بعض – ذلك لأن الإسناد معنى لا نجده في التراكيب التي قلنا أنها تفيد فائدة خاصة لا يحسن السكوت عليها، وقد أطلق عدد من الأصوليين مصطلح (الجملة الناقصة) على تلك التراكيب على أن بعض الأصوليين يطلقون مصطلح (الجملة الناقصة) على ذات النسبة الناقصة كجملة الإضافة وجملة الوصف أما جملتا الشرط والجواب وجملة الصلة فهي عندهم من الجملة التامة وان لم يصح السكوت عليها لاحتوائها على نسبة تامة بين المسند والمسند إليه، ويعللون عدم السكوت على جملة الشرط وحدها ليس بنقصان نسبتها بل لوقوعها طرفاً في نسبة ثانوية هي (النسبة التعليقية) للجملة الشرطية بكاملها)[2] وبعد أن اتضح أن ثمة فرقا بين التراكيب التي أملت فكرة التلازم جعلها بمثابة كلمة واحدة أو جملة واحدة فلابد من إيضاح الفصل بين الإسناد والتلازم الذي قاد النحاة إلى كثير من أحكام الحذف غير الدقيقة، فقد كان إيضاح سيبويه للمسند والمسند إليه قائماً على وجود ركنين أساسيين لا ينفك أحدهما عن الآخر إذ بدأ ذلك الإيضاح قائلاً (وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً)[3]. وهذا يعني أن المسند ملازم للمسند

---

(١) شرح الكافية ١/ ٨

(٢) البحث النحوي عند الأصوليين ٢٤٤

(٣) الكتاب ١/ ٢٣

إليه لا يستغني أحدهما عن الآخر وهذه الملازمة كما ذكرت نجدها كذلك بين المضاف والمضاف إليه والموصول وصلته والتابع والمتبوع إذ لا يجوز حذف أحد الركنين إلا في حدود ضيقه أوضحها النحاة ولا يجوز الفصل بينهما بأجنبي ولا يجوز تقديم الثاني على الأول ولذا قال ابن جني في باب عقده لهذا الموضوع (وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضا. فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي وهو دون الأول ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف نحو قولك كان فيك زيداً راغباً، وتبع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف نحو قول الفرزدق.

فلمّا للصلاة دعا النادي نهضتُ وكنتُ منها في غُرور

وسترى ذلك ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما وعلى الجملة فكلما ازداد الجزءان اتصالاً قوي قبح الفصل بينهما فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله:

فقد والشكُّ بيّن لي عناء بوشك فراقهم صُرَد يصيح

أراد فقد تبين لي صُرَد يصيح بوشك فراقهم والشك عناء ففيه من الفصول ما أذكره وهو الفصل بين (قد) والفعل الذي هو (بيّن) وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال ألا تراها تُعتد مع الفعل كالجزء منه، ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على (قد)في نحو قول الله تعالى ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[1] وقوله سبحانه ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ﴾[2] وقوله:

ولقد أجمعُ رِجْليّ بها حذَر الموت وإني لفَرور

---

(١) الزمر ٦٥

(٢) البقرة ١٠٢

وفصل بين المبتدأ الذي هو الشك وبين الخبر الذي هو عناء بقوله (بين لي) وفصل بين الفعل الذي هو (بيّن) وبين فاعله الذي هو (صُرد) بخبر المبدأ الذي هو عناء...[(١)].

ويلاحظ في هذا النص أن التلازم بين المضاف والمضاف إليه لا يقلّ قوة عن التلازم بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ومع ذلك فلا تعد العلاقة بين المضاف والمضاف إليه إسناداً بمعنى الإخبار بأحدهما عن الآخر، وكان الأجدر إيضاح فكرة الإسناد من غير التأكيد على التلازم ذلك أننا قد نكتفي بأحد الركنين دون الآخر إذا دل السياق أو القرائن على المعنى المقصود، ولا حاجة لذكر الركنين معاً واعتقد أن الخلط بين المصطلحين يزول وتتضح المفاهيم بشكل لا لبس فيه لو أن النحاة ذكروا أن الإسناد هو الإخبار بكلمة أو أكثر عن أخرى ثم فصلوا القول في حالة الاحتياج أو الافتقار وذلك بتقسيمه على حالتين:

- الأولى: قد يقتضي المعنى تلازم الركنين فلا ينفك أحدهما عن الآخر وهو ما ذكره سيبويه واقتصر على ذكره.
- الثاني: قد يستغني أحدهما عن الآخر إذا دل السياق والقرائن على المعنى المقصود في ضوء ذلك لا يكون التلازم حكماً قاطعاً بل ينبغي فسح المجال لوصف الحالات الخارجة عن التلازم وجعلها مقبولة عند وجود ما يجعل المعنى تاماً بركن واحد يجعلنا نعيد النظر في وصف كثير من نصوص القرآن الكريم والشعر العربي وهذا الوصف يجعلنا نعيد النظر في كثير من الأحكام التي ذكرها النحاة في مسائل الحذف والإضمار وقد أدرك النحاة ذلك في كثير من المواطن ولكنهم عبروا عن ذلك بألفاظ ملتوية تتلاءم مع فكرة التلازم بين ركني الجملة ففي باب الابتداء بالوصف إذا ما سبقه نفي

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٩٢ - ٣٩٣

أو استفهام نحو قولنا (أقائم الزيدان) أجاز النحاة الاستغناء عن الخبر معبرين عن ذلك بقولهم أن فاعل الوصف سد مسد الخبر.

ولم يذكروا أن المبتدأ وحده استغنى عن خبره بدلالة ما أتم معناه وهو فاعل الوصف أو نائب الفاعل في اسم المفعول ولم يلازم أحد الركنين الآخر وقد أدرك الرضي هذا الاستغناء في بناء الجملة الاسمية وعدم احتياج المبتدأ إلى الخبر قال (والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضاً في حد المبتدأ الأول فقالوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت إذ هو في المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له)[1]. وهذا القول صريح في الاعتراف بعدم احتياج أحد الركنين إلى الآخر ذلك أن عبارة (بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده) لا تقبل التأويل أو التفسير وتؤكد صحة ما ذهبنا إليه من أن فكرة التلازم يمكن التخلي عنها إذا دل على المعنى ما يسوغ استغناء أحدهما عن الآخر وكذلك الحال في نحو قولنا (ضربي زيداً قائماً) حيث نجد الحال سدت مسد الخبر فلا حاجة لذكره وقد اختلف النحاة في تقدير خبر هذا المبتدأ وتضاربت تأويلاتهم فقد ذهب ابن درستويه وطاهر بن أحمد بن بابشاذ إلى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل ذلك أن معنى ضربي زيداً قائما اضربه قائماً وهو نحو أقائم الزيدان عندهما[2] وذهب الكوفيون إلى أن نحو (قائماً) حال من معمول المصدر لفظاً ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ بعد الحال وجوبا أي ضربي زيداً قائما حاصل)[3] وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضربي زيدا ضربه قائما

---

(١) شرح الكافية ١/ ٨٦

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٠٥

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٥

أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المفيد[1] ولا شك في أن ابن درستويه وابن بابشاذ قد أدركا أن هذا التركيب لا خبر لمبتدئه لأن سياق الجملة قد أوحى بالمعنى المراد من الخبر وما هذه التأويلات التي ابتدعها النحاة إلا من وحي فكرة الملازمة التي تقتضي وجود ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه ولو استعرضنا حالات الحذف وجوبا لوجدنا أن ما قدروه من أخبار أو مبتدءات محذوفة ليست إلا تكلفًا في تحميل المعنى أكثر مما تستطيع الألفاظ حمله والتعبير عنه لذا أرى أن فكرة الملازمة ينبغي أن تعدل فيشار إلى أن الركنين الأساسيين في الجملة قد يكونان متلازمين وقد يستغني عن أحدهما إذا دلت القرائن والسياق على المعنى المقصود دون الحاجة إلى الآخر. كما ينبغي أن تعاد صياغة حد الإسناد في ضوء هذا التعديل لكي يكون له معناه الدقيق الذي لا يلحقه ما ليس منه وفي ضوء هذا الاستنتاج ينبغي إعادة النظر في مباحث الحذف في الجملة العربية ذلك أن مباحث الحذف والتقدير والتأويل من الصناعة النحوية وهي جديرة بأن ينظر فيها نظرة فاحصة في ضوء ما يتم التوصل إليه من استنتاجات دقيقة من خلال استقراء النصوص الموثوق بفصاحتها وأفصحها بلا شك آيات القرآن الكريم التي حفظها الله جلّت قدرته من كل تحريف أو تغيير قال عز من قائل ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2] وما ذكرته عن استغناء المبتدأ بالفاعل إذا كان وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام أو استغنائه بالحال إذا كان المبتدأ مصدراً يدل دلالة لا ريب فيها على أن فكرة الملازمة لا تطرد كثيراً بل أن القول باطرادها اعتقاد لا تؤيده النصوص وفي القرآن الكريم نصوص كثيرة يستغني فيها الفعل عن فاعله وهما أيضا ركنان أساسيان في الجملة الفعلية قال

---

(١) المصدر نفسه ١/ ١٠٥

(٢) الحجر ٩

تعالى ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[1] ويقدر النحاة الفاعل تقديراً على أنه ضمير يفسر التمييز (كلمة) قال ابن السراج (فإما الضرب الثاني فإن تضمر فيها مرفوعا يفسره ما بعده وذلك قولهم نعم رجلاً أنت ونعم الدابة دابتك وبئس في الدار رجلاً أنت ففي (نعم وبئس) مضمر يفسره ما بعده والمضمر الرجل استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته لأن كل مبهم من الإعداد وغيرها إنما تفسره النكرة المنصوبة... وما كان مثل كرم رجلا زيد وشرف رجلاً زيد إذا تعجبت فهو مثل نعم رجلا زيد لأنك إنما تمدح وتذم وأنت متعجب ومن ذلك قوله سبحانه ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[2] وقوله ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[3] والاستغناء عن ذكر الفاعل في هذه الصيغ التي يخرج فيها الفعل من الخبر إلى معان أخرى حالة ينبغي الأخذ بها على أنها أسلوب من أساليب اللغة العربية في الاكتفاء بما يدل عليه الفعل وما يحيط به من موحيات بالمعنى المقصود دون الحاجة إلى فاعل لأن المعنى يتم ويحسن السكوت عليه من غير ذكر للفاعل وهذا ما يدل على أن التلازم بين الفعل والفاعل غير مطرد.

وفي جمل المدح والذم والتعجب يخرج المعنى من الخبر إلى الإنشاء لأن هذه الجمل إنشائية غير طلبية يكتسب الفعل دلالة لا يحتاج معها إلى ذكر من يقوم بالحدث كما هو معروف في الجمل الخبرية لأن المعنى المقصود هو التعبير عن الشعور الكامن في النفس من تعجب أو مدح أو ذم والمتدفق بأثر حدث مثير للتعجب أو يدعو إلى المدح أو الذم ولا يقصد منه الإخبار عن ذلك الحدث. قال الدكتور فاضل السامرائي (ويدل إضمار الفاعل وتفسيره بالتميز على أن الفعل خرج من الخبر إلى معنى آخر كالتعجب أو إنشاء المدح والذم تقول (حسن شعرا

---

(١) الكهف ٥

(٢) الأعراف ١٧٧

(٣) الكهف ٥، الأصول ١/ ١٣٤- ١٣٦

قالـه محمـد) و (فشـلت خطة وضعها سالم) فهذا يفيد التعجب بمعنى (ما أحسن شـعراً قاله محمد) و (ما أفشل خطة وضعها سالم) أو يفيد إنشاء المدح والذم ولا يفـيد الإخبار بحسن الشعر وفشل الخطة ولو صرحت بالفاعل بدل التمييز فقلت (حسـن شـعر قالـه محمد) و(فشلت خطة وضعها سالم) لاحتمل أن يكون إخبار بذلـك أي يكون إخباراً بأن شعراً قاله محمد قد حسن وأن خطة وضعها سالم قد فشـلت واحـتمل المعـنى الأول أيضاً فالتمييز الذي يفسر الفاعل ينقل الفعل من دلالـة الإخبار إلى دلالة الإنشاء)[1]. ونجد في أسلوب التعجب دليلاً أوضح على ضـعف فكـرة الـتلازم لأن تقديـر الفاعل في قولنا (ما أجملَ السماءَ) فيه تكلف واضـح لا يؤيده المعنى لأن القول بوجود ضمير يعود على (ما) لا يرتضيه واقع اللغـة ولا المعـنى سـواء أقدرنـا (مـا) نكـرة تامـة بمعـنى (شيء عظيم) أم نكرة موصوفة أم اسما موصولا ذلك أن عودة الضمير عليها يحيل المعنى إلى إخبار لا يطـابق معـنى إنشـاء التعجب الذي يعبر عن حالة الإعجاب التي تنشأ في النفس لـذا تغـدو فكـرة تقديـر فـاعل لهذا الفعل يعود على (ما) أمراً مفتعلاً لا يحتمله المعـنى ويـنبغي أن يؤخـذ هذا التعبير على هيئته التي عرف بها وذلك بأن يكون الفعـل (فعـلاً يفيد التعجب) وما بعده متعجب منه منصوب بمعنى التعجب من غـير الاسـتغراق في تفصـيلات نظـرية العـامل الـتي تتطلـب وجود فاعل للفعل ومفعول للفعل المتعدي ويظهر في تأويلات النحاة لفعل الصيغة الثانية (أفعل به) اضـطراب واضـح فقـد جـاء في شرح الكافية ((وأما)أحسن بزيد) فعند سيبويه (افعـل) صـورته أمر ومعناه الماضي من (أفعل أي صار ذا فعل) كألحم أي صار ذا لحـم والـباء بعـده زائـدة في الفاعل لازمة وقد تحذف إن كان المتعجب منه أن وصلتها نحو (أحسن أن تقول) أي (بأن تقول) على ما هو القياس وضعف قوله

---

(1) معاني النحو ٤/ ٦٧٥

بأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو اتقى امرؤ ربه وبأن افعل صار (إذا) كذا قليل ولو كان منه لجاز ألحم بزيد وأشحم بزيد وبأنه زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خرّوف أن أحسن أمر لكل أحد بان يجعل زيداً حسناً وإنما يجعله حسنا كذلك بأن يصفه بالحسن فكأنه قيل صفة بالحسن كيف شئت فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص كما قال:

وقد وجدت مكان القول ذا سعة　　　فإن وجدت لساناً قائلاً فقل

وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه[1]. وجملة التعجب هذه لا تدل على أن (السماء) في قولنا (أجمل بالسماء) فاعل لأن هذا التقدير يتنافى مع معنى التعجب الذي قيل أنه انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفي سببه لأن السماء هنا أثارت في النفس هذا الانفعال بجمالها لا بصيغة الفعل والفاعل وإنما بصيغة التعجب والمتعجب منه لأن هذه الصيغ خرجت عن الجمل الاعتيادية لتدل على معنى التعجب الناشئ من إثارة الانفعال في النفس لذا ينبغي أن لا يفسر هذا التركيب في ضوء العامل والمعمول فيقال (جعلت السماء) وإنما يفسر على وفق دلالته المختلفة عن دلالة الجملة الخبرية ولو سلمنا جدلا بكون المجرور بالباء في صيغة (افعل به) فاعلا فقد ورد في القرآن الكريم ما يدحض فكرة التلازم إذ جاء الفعل(ابصر)في قوله تعالى﴿اسمعْ بهم وابصر﴾[2] مجرداً من الفاعل.

وفي ضوء الحقائق المتقدمة التي لا تقبل التأويل والتي تتجلى في استغناء المبتدأ عن الخبر واستغناء الفعل عن الفاعل في المواضع التي ذكرتها والتي وصفها

(١) شرح الكافية ٢/ ٣١٠

(٢) مريم ٣٨

النحاة قسراً بـ (الحذف وجوباً) بناء على اعتقادهم المستند إلى فكرة وجوب التلازم بين المسند والمسند إليه نستطيع وصف الجملة العربية وصفاً جديداً مبنياً على نصوص القرآن الكريم يمكن إجماله في ثلاث حالات هي:

● الأولى:

أن الجملة العربية يعبر عنها بركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه وهذه الطريقة في بناء الجملة العربية أكثر شيوعاً من غيرها.

● الثانية:

يصح التعبير عن المعنى المقصود بركن واحد إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الثاني أو تقديره إذ يصح التعبير بالمبتدأ وحده من غير احتياج إلى ذكر الخبر أو تقديره كما يصح التعبير بالفعل وحده من غير احتياج إلى الفاعل.

● الثالثة:

قد لا يتم معنى الجملة إلا بذكر المسند والمسند إليه والفضلة متممة للمعنى لا يمكن الاستغناء عنها، وقد يتم المعنى بالمسند والمسند إليه وحدهما، وقد يتم بأحد الركنين من غير احتياج إلى الركن الثاني أو إحدى الفضلات.

ولإيضاح الحالة الثانية التي تؤسس لوضع اتجاه جديد في دراسة الجملة يختلف عن الاتجاه الذي سلكه النحاة في دراستهم لها والذي قام على فكرة التلازم المفضية حتما إلى مباحث الحذف التي أشرت إليها أرى من الضرورة اعتماد رأي الدكتور أحمد عبد الستار الجواري الذي توصل إليه بعد دراسة مستفيضة لأساليب القرآن الكريم فقد ورد في كتابه (نحو القرآن) بيان لطبيعة بناء الجملة العربية التي تعتمد السياق والحال والقرائن في استغناء أحد الركنين عن

الآخر قال ((وصفوة القول أن الاكتفاء بالاسم المرفوع العمدة يشيع في العبارة القرآنية على الأغلب في أربع صور:

● الأولى:

جملة الشرط حين يقع الجواب جملة فيكتفى فيها بأحد الركنين دون أن يكون الآخر مذكوراً في كلام متقدم إلا إشارة أي إشارة إليه نحو ﴿فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدةٌ من أيام أخر﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين﴾[2]، ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [3] ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إلا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾[4].

● الثانية:

حين يكون موصوفا نحو قوله تعالى ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[5] ﴿قُلْ لا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾[6] وهذا يشعر بإغناء الوصف مطلقاً وكفايته عن الوصف المسند وهو الخبر.

● الثالثة:

في مواضع معينة بعد الاستفهام سواءً أكان حقيقياً أم غير حقيقي كأن في الاستفهام دلالة على عجب أو إعجاب أو استنكار يستغني به عن الركن الآخر

---

(١) البقرة ١٨٤

(٢) التوبة ١١

(٣) البقرة ٢٨٣

(٤) النساء ٩٢

(٥) سبأ ١٥

(٦) النور ٥٣

في التركيب نحو: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ﴾[1] ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾[2].

• الرابعة:

بعد القول وهذا كثير كثرة تلفت النظر نحو: ﴿وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ﴾[3] ﴿وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾[4] ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾[5].كما وجد الدكتور الجواري في الجملة الفعلية قدرة على الاستغناء بالفعل وحده فلا يحتاج إلى الفاعل قال: ولكن العبارة القرآنية يشيع فيها أن يأتي الفعل وحده من دون أن يسبقه اسم ظاهر يصلح ضميره فاعلاً لذلك الفعل قال تعالى في سورة القيامة: ﴿كَلا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ وَظَنَّ أَنَّهُ الْفِرَاقُ﴾[6] وقال تعالى في سورة القيامة أيضا: ﴿أيحسبُ الإنسان أنْ يترك سُدىً ألم يَكُ نُطفةً من مني يُمنى ثم كان علقة فخلق فسوّى فجعل منه الزوجينِ الذكرَ والأنثى أليس ذلك بقادر على أنْ يُحيي الموتى﴾[7] ألا ترى أن الفاعل في الآيات السابقة قد استغنى عن ذكره لأنه معلوم مفهوم من سياق الكلام[8] وقد تشدد النحاة كثيراً في تفسيرهم لهذه التراكيب وأصروا على تقديرها في ضوء فكرة التلازم فجاءت تقديراتهم متكلفة لا موجب لها سوى تأكيد حقيقة أن الركنين لابد من وجودهما فإن جاءت الجملة خالية من أحدهما

---

(١) هود ١٧

(٢) فاطر ٨

(٣) النساء ٨١

(٤) القصص ٩

(٥) الطور ٣٠، نحو القرآن ٢٣-٢٥

(٦) القيامة ٢٦-٢٨

(٧) القيامة ٣٦-٤٠

(٨) نحو القرآن ٢٧-٢٨

فلابـد مـن تقديـر الثاني محذوفاً ففي تفسيرهـم للمصادر المرفوعة أو المنصوبة في نحـو قولـنا (صبرٌ جميلٌ) أو (صبراً جميلاً) يذهبون إلى تصور وجود مبتدأ محذوف أو فعـل محذوف ولم يكتفوا بوصف الجملة كما هي في ضوء ما يوحي به السياق لذا قال سيبويه في قول الشاعر:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا　　　　أذو نسب أم أنت بالحي عارف

لم تـرد حِنّ ولكنها قالت أمرنا حنان أو ما يصيبنا حنان وفي هذا المعنى كلّه معنى النصب ومثله ذلك قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طولَ السُّرى　　　　صبرٌ جميل فكلانا مبتلى

والنصب أكثر واجود لأنه يأمره ومثل الرفع﴿فصبرٌ جميلٌ واللهُ المستعانُ﴾[1] كأنه يقول الأمر صبر جميل والذي يرفع عليه (حنان) و (صبر) وما أشبه ذلك لا يستعمل إظهاره، وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه[2] ولا شك في أن لجوء سيبويه إلى القول بان الفعل متروك إظهاره وأن المبتدأ متروك إظهاره في مثل هذه المصـادر أمـر لا يقـبله واقع اللغة ذلك أنه لو كان الإظهار مستساغا ومقبولاً في اللسـان العربي لظهر في مثل هذه المواضع ولا طرد استعماله لكن عدم ظهور ما يقدرونه يدل على أن هذه التراكيب لا تحتاج إلى مثل هذه التأويلات لأنها قائمة بذاتهـا تفهـم مـن موقعهـا الإعرابي ودلالة سياق الكلام فالعلامة الإعرابية هنا دلالـة عـلى إرادة معـنى الثـبوت أو إرادة معـنى الـتغير والحدوث ذلك أن رفع الاســم ودلالة السياق يفيد أن المعنى المقصود ولا حاجة لتقدير اسم آخر يكمل معناه والنصب في المصدر ودلالة السياق يكفيان كذلك لإيضاح المعنى الآخر من غير اللجوء إلى تقدير فعل ناصب متروك إظهاره.

---

(١) يوسف ١٨

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٠-٣٢١

وقـد استنتج الدكـتور الجـواري من خلال استقرائه لحالات حذف الركن الـثاني من الجملة أمرين يسبران غور هذه التراكيب ويضعان البحث النحوي في مسار صحيح يصل إلى حقيقة مثل هذه التراكيب:

● الأول:

إن بعـض الأسمـاء الـتي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها.

● الثاني:

الاكـتفاء بمجمـل مـا يـدل عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دون التقيد بورود لفظ يشار إليه بضمير أو نحو ذلك. وهذه كلها طرق في التعبير الفني جنى عليها تمسك النحاة بأجزاء الجملة ولا سيما طرفاها اللذان يعرفان بالعمدة، وتقديـر مـا لم يذكـر مـنها وتأويل الكلام بحيث تذهب روعته ويضمحل أثره في الـنفس[1] ومـا ذهـب إلـيه الدكـتور الجـواري صحيح لأن القرآن الكريم أمدنا بنصـوص كـثيرة عـرض فـيها أساليب للتعـبير ورد في بعضها ذكر للفاعل دون الفعـل وورد في أخـرى مشـابهة ذكـر للفعـل والفـاعل بحسب ما يقتضيه المعنى والسياق قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾[2]. فذكر الفعل والفاعل والمفعول بيد أنه سبحانه وتعالى لم يذكر الفعل في آية مشابهة قال ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[3] فذكر الفاعل ولم يذكـر الفعـل ولم يجـوز ابن هشام إعراب لفظ الجلالة في الآية الأخيرة مبتدأ قياسا على شواهد قرآنية مماثلة[4].

---

(١) نحو القرآن ٢٥

(٢) الزخرف ٩

(٣) الزخرف ٨٧

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٦٢٠

ولإيضاح الحالة الثالثة من الحالات التي تصف بناء الجملة ينبغي التأكيد أولاً على أهمية المعنى المقصود في بناء الجملة لأنه الفيصل الذي يوجه بناء الجملة ويقضي بضرورة اكتمال عناصرها ونقص بعضها أو الاكتفاء بأحدها دون غيره. وقد كان الجرجاني سباقاً في الإشارة إلى بعض هذه الحقائق.

قال:(أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلا في أنك لا ترى له مفعولا لا لفظا ولا تقديرا ومثال ذلك قول الناس فلان يحل ويعقد ويأمر وينهي ويضر وينفع وكقولهم هو يعطي ويجزل ويقري ويضيف المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق. وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس وعلى ذلك قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[1] المعنى هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم، وكذلك قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[2] وقوله ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾[3] المعنى هو الذي من الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه أو لا يكون منه فإن الفاعل لا يعدى هناك تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدنانير كان المعنى على انك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها وكان

(١) الزمر ٩

(٢) النجم ٤٣-٤٤

(٣) النجم ٤٨

تدخـل في عطائـه أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها وكان غرضك على الجملة بـيان جـنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه بل مع من أثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع"[1]. ويؤكد هذا النص أن النحاة يدركـون أن المعـنى هـو الأسـاس في بناء الجملة فقد يكون الفعل متعديا غير أن المعـنى لا يحـتاج إلى المفعـول فلا يذكر في الجملة وقد يقتضي المعنى ذكر المفعول فيـتم المعـنى بذكـره قال الدكتور محمد حماسة (وقد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكـون في بعـض الأحيان هي الغاية والقصد مثل قوله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ﴾[2] فإن العنصرين الأساسيين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة (لاعبين) وإذا حذفت هذه الحال اختلت الجملة أيما اخـتلال في معـناها رغـم اكتمال عناصرها الأصلية من الفعل والفاعل وقد زاد فيها عنصر غير مؤسس آخر هو المفعول به[3] ولو تأملنا في قوله تعالى ﴿لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[4] لرأينا أن المعـنى المقصـود لا يـتم بالفعل والفاعل والمفعـول به ذلك أن المعنى يبقى مبتوراً حتى تذكر جملة الحال. وفي قوله تعالى ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[5] نجد ظرف الزمان (يومـاً) لا يمكـن الاسـتغناء عنه في هذه الآية لأن حذفه يجعل الكلام ناقصاً (لا يفـي بالمعنى المقصود ذلك أن المعنى لا يتم إلا بذكر الظرف (يوماً) في هذه الآية الكـريمة للإجابـة عـن السـؤال (كـم لبثـتم) وقد لا يسوغ المعنى حذف المفعول

---

(١) دلائل الإعجاز ١١٨-١١٩

(٢) الأنبياء ١٦

(٣) في بناء الجملة العربية ٤٧

(٤) النساء ٤٣

(٥) الكهف ١٩

لفائدته الملحة في إتمام المعنى ففي قوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْماً اللهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً شَدِيداً قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ﴾[1] ذلك أن (معذرة) جاء لبيان علة الوعظ وإيضاح سببه ولو حذف المفعول في هذه الآية لظل السؤال بغير جواب ولا يتم المعنى المقصود بالفعل والفاعل (قالوا).

ولو تأملنا كذلك في قوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[2] وقوله تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾[3] لألفينا لفظتي (شيبا) و (عيونا) لا يمكن الاستغناء عنهما مطلقاً إذ إن الاستغناء عن أي منهما يخل بالمعنى المراد وتظل الجملة ناقصة لأنه سبحانه وتعالى لا يريد الإخبار عند اشتعال الرأس لأن ذلك معنى آخر غير المعنى الذي قصده في قوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾ لذا يأتي التمييز إيضاحا للقصد الأساسي من هذه الآية الكريمة وكذلك الحال في (عيوناً). فالفضلات إذن لا يمكن الاستغناء عنها دائما بل قد يكون وجودها أساسياً في أداء المعنى المقصود كما يكون وجود كل من المبتدأ والخبر أو الفعل أو الفاعل أساسياً في إيضاح المعنى، وهذا يجعلنا نخلص إلى أنه لا يصح الجزم بتلازم المبتدأ والخبر أو تلازم الفعل والفاعل وعدم جواز استغناء أحد الجزأين عن الآخر في حين يجوز الاستغناء عن الفضلات لأنها غير أساسية في الكلام ذلك أن المعنى قد يتم باجتماع الركنين وقد يتم بوجود واحد منها كما تبين لنا في كثير من الأمثلة التي ذكرتها وقد لا يتم المعنى باجتماع الركنين الأساسيين المسند والمسند إليه بل يظل ناقصاً يعوزه مجيء الفضلة كما في التمييز أو الحال أو الظرف أو غير ذلك من المكملات التي يصح المعنى بغيرها وقد لا يصح إلا بذكرها لأن الأساس في ذلك هو المعنى المقصود وليس الحكم الذي أصدره النحاة وأرادوا

---

(١) الأعراف ١٦٤

(٢) مريم ٤

(٣) القمر ١٢

تطبيقه قسراً على كل النصوص بالقول بمبدأ الملازمة بين أجزاء من الكلام إلى الحد الذي لا يجوز فيه مجيء أحدهما دون الآخر وهذا وهم اتضح بالبينة والدليل عدم جدوى الأخذ به في الدراسات النحوية.

الفصل الثاني

نظرات في المصدر المؤوّل وإعراب الجمل

بين يدي الفصل

يجمع العلماء على أن اللغة العربية لغة معربة، تتغيّر فيها أواخر الأسماء بتغيّر مواقعها في الكلام، بحسب ما يقتضيه المعنى، ويقصده المتكلم، كما يتفقون على أنّ الفعل المضارع تعتوره الحركات لاختلاف العوامل، وقيل لاختلاف المعاني والأزمنة.

وقد ذهب الدارسون لهذه الظاهرة منذ بدء الدراسات النحوية، مذاهب شتى في بيان أنواع الأسماء المعربة، والعوامل المؤثرة فيها، وقادهم البحث إلى تقسيم الإعراب إلى إعراب لفظيّ، وإعراب محكيّ، وإعراب محليّ، ويقصدون بالإعراب المحليّ (تغيّر اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً، ويكون في الكلمات المبنيّة... ويكون أيضاً في الجمل المحكيّة)[1] والذي حمل الباحثين على الاعتقاد بهذا النوع من الإعراب، هو نظرية العامل التي تفترض أن تكون لكلّ عامل معمول، فإنْ كان المعمول اسماً معرباً تظهر عليه الحركات، أو تقدّر صرّحوا بإعرابه، وإنْ كان جملة، أو مصدراً مؤوّلاً، قدّروا له محلاً مماثلاً للمحل الذي يحتله المفرد.

وقادهم هذا القياس الشكليّ إلى أحكام مثيرة للجدل، أنها بُنيت على افتراضات، واستنتاجات مستقاة من حالات غير ظاهرة، ولا دليل عليها، سوى أنها ممّا يقتضيه المنطق العقليّ، فوصفوا حالات للجملة يصحّ فيها تأويلها بمفرد، أي يصحّ وضعها في محلّ المفرد من الإعراب، وسمّوا هذه الجمل بالجمل التي لها محل من الإعراب، ورأوا أنّ هذا الوصف ينطبق على المصدر المؤوّل كذلك.

---

(١) جامع الدروس العربية ٢٨ .

أما الجمل التي لا يصحّ تأويلها بمفرد، فقد سموها الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وكان هذا الأمر يشغل بالي منذ زمن بعيد، ويدفعني إلى تقليب وجوهه، لكي أصل إلى ما يقنعني بصحة هذا الافتراض. وأوّل ما يلفت انتباه الباحث في المصدر المؤوّل، وصف النحويّين حروفه وصفين مختلفين، وذلك يعني أنّ لها وظيفتين مختلفتين في آن واحد:

الأولى: أنها حروف مصدرية، ينسبك معها الفعل، أو الجملة الاسمية، لتكوين تركيب يساوي في موقعه الإعرابي ومعناه المصدر[1]، وهذا الوصف يقتضي أن يكون الفعل (تصوم) في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2] والحرف السابق له (أن) في محلّ رفع مبتدأ، ولا يكون للفاعل (الواو) أية علاقة أو ارتباط في بيان دلالة هذا المبتدأ.

الثانية: أنها حروف موصولة، أو (موصولات حرفية)، وهذا الوصف يقتضي أن يكون لهذه الحروف صلة، والصلة كما هو معروف إما أن تكون جملة، أو شبه جملة، لذا ينبغي أن تكون الجملة الاسمية أو الفعلية التي يسبقها الحرف الموصول لا محلّ لها من الإعراب، لأنها لا يجوز تأويلها بمفرد، لذا تكون الجملة الفعلية (تصوموا) في الآية الكريمة صلة للموصول الحرفي (أنْ) وهي لا محل لها من الإعراب. وفي ضوء الوصفين السابقين يكون الفعل (تصوم) ضمن تركيب احتل موقع المبتدأ أي صلة الموصول الحرفي. وفي الوصفين المختلفين لهذه الآية تناقض واضح، ويتضح هذا التناقض في الحرف المصدري (أنّ) في نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾[3] فالجملة الاسمية (العذاب على من كذب وتولى) والموصول الحرفي (أنّ) في محل رفع؛ لأنها في

---

(1) لا أرغب في تسميته مصدراً صريحاً لأني لا أعتقد بوجود مصدر صريح وآخر غير صريح .
(2) البقرة ١٤٨ .
(3) طه ٤٨ .

موقع نائب الفاعل على الوصف الأوّل، أما على الوصف الثاني فالجملة الاسمية نفسها من غير الموصول الحرفي، لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الحرفي، وهنا يضطرب الوصف، ويختل الحكم، فهي جملة تامة المعنى لكنّها لا محل لها من الإعراب، وهي إذا أوّلت بمفرد – بحسب الوصف الأول – لها محل من الإعراب. ولا مسوّغ لتأويلها بالمفرد إلا ما يقتضيه العامل من أنّ الفعل المبنيّ للمجهول محتاج إلى نائب للفاعل يكون مرفوعا، فإن جعلنا الجملة في موقع ذلك المفرد وأوّلناها به على الرغم مما يترتب على ذلك من إخلال بالمعنى؛ لأنّ دلالة الجملة تتحصّل من مجموع مكوّنات بنائها، وهذا ما لا يؤديه المفرد.

وفي ضوء ما تقدم وجدت أنّ موضوع "المصدر المؤول" يحتاج إلى إعادة البحث فيه للوقوف على حقيقة هذا المصطلح، ودراسة إعرابه، ولابدّ من الإشارة إلى أن عدداً من الباحثين المحدّثين وقفوا عند هذا الموضوع وقفات تأمل ودراسة، لكنّ دراستهم لم تكن عميقة، ولم تكن النتائج التي توصّلوا إليها دقيقة أو جديدة، وكان أكثرهم يردّد أقوال السابقين من غير تصحيح، سوى نظرات في حالات إعراب المصدر المؤول في عدد من الآيات القرآنية، مما يؤدي إلى اختلافهم في اختيار إعراب دون آخر.

وللوقوف على حقيقة هذا الموضوع اعتمد بحثنا هذا على موازنة بين ما سمّي بالمصدر المؤول، والمصدر من حيث الدلالة، والاستعمال والإعراب، للوصول إلى نتائج آمل أن تكون مفيدة في الدرس النحوي.

راي في مصطلح " المصدر المؤوّل"

يتكرّر في كتب عدد من النحويين المتأخرين[1] والمحدثين مصطلح (المصدر المؤوّل)، ويراد به التركيب المنسبك من كلّ من الحروف (أنْ أو ما أو كي أو لو) والفعل، أو من الحرف المشبّه بالفعل (أنّ) واسمها وخبرها، المؤوّل بمصدر.

وهذه التسمية فيها نظر، ذلك أنّ المصدر ليس هو المؤول بشيء آخر لكي نقول (المصدر المؤول)، بل المؤوّل هو التركيب المنسبك من (أنْ) والفعل أو (أنّ) والجملة الاسمية. فالمصدر هنا لا يؤول بل يؤوّل به، ذلك أن الحالات التي يُؤوّل فيها المصدر هي غير هذه، فهو يؤوّل إذا جاء خبراً لاسم في نحو قول الشاعرة:

ترتعُ ما غَفَلَتْ حتى إذا ادكرتْ　　　فإنّما هي إقبالٌ وإدبارُ[2]

أي ذات إقبال وذات إدبار. وهو يؤول كذلك إذا وقع حالاً؛ قال المبرّد: ((ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه فيكون حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل وأغنى غناءه وذلك قولهم: قَتَلَته صبْراً إنما تأويله صابراً أو مُصْبراً))[3]. أما التركيب المنسبك من (أنْ) والفعل، أو (أنّ) واسمها وخبرها فهو المؤول بالمصدر؛ لذا قال العلماء عبارات مثل (أنْ هي والفعل بمنزلة المصدر) و (أنْ والفعل بتأويل المصدر) أي أنّ المصدر مؤوّل به. قال الرضيّ في حديثه عن (ما): ((ولا يوصل بالأمر؛ لأنّه ينبغي أنْ يفيد المصدر المؤوّل به (أنْ) مع الفعل، ما أفاد (أنْ) مع ذلك الفعل وإلاّ فليسا مؤولين به))[4] وهذا الفهم يوجب أنْ لا نطلق مصطلح (المصدر المؤوّل) على التركيب المنسبك من (أنْ والفعل) أو (أنّ واسمها وخبرها)؛ لأنه يؤوّل بالمصدر وليس هو المصدر؛ لذا أرى ضرورة التنبيه على وجوب إلغاء هذا المصطلح من الاستعمال بدلالته هذه

---

(١) ينظر على سبيل المثال شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٨٦ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٧٨ .

(٣) المقتضب ٣/ ٢٣٤ وينظر شرح عيون الإعراب ١٧٢ .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٧٦

والتعبير عنه بقولنا (ما يُؤوّل بالمصدر) إن أردنا الاستمرار على الوصف النحوي القديم لهذا التركيب. وكذلك لا أجد مسوّغا لتسمية المصدر بالمصدر الصريح؛ لأنه ليس ثمة مصدر مؤول لكي يقابله مصدر صريح بل هناك مصدر يقابله تركيب.

التأويل بالمصدر

ظلّ الاعتقاد بأنّ التركيب المنسبك من (أنْ والفعل) أو (أنّ واسمها وخبرها) يمكن تأويله بمفرد سائداً في الدرس النحوي حتى يومنا هذا، وهو اعتقاد مبنيّ على أساس هش، لا يصمد أمام التحليل اللغوي، والموازنات المعنوية، ذلك أنّ التعبير بنمط من الكلام لا يصح أنْ يساوي في دلالته نمطاً آخر منه، فالتعبير بالمصدر غير التعبير بالفعل، والتعبير بالجملة الفعلية غير التعبير بالجملة الاسمية، وقد ذكر الجرجاني الفروق بين تعبير وآخر بتفصيل قال: ((وإذ قد عرفت أنّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه، والفروق التي من شأنها أنْ تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق، والوجوه، كثيرة، ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها))[1]، فالفروق بين الأنماط التعبيرية، تؤدي إلى فروق في المعاني، ومن يتأمل في آيات القرآن الكريم، يجدها أمثلة واضحة بدقة الأنماط التعبيرية في أداء المعاني، فلو قرأنا في سورة الروم ومثلاً قوله تعالى في الآيات الكريمة الآتية، لوجدنا فروقاً واضحة في الدلالة والاستعمال:

١ - ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾[2] .

---

(١) دلائل الإعجاز ٦٩ .

(٢) الروم ٢٠ .

٢- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجاً لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

٣- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ﴾[2].

٤- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾[3].

٥- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُحْيِي بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[4].

٦- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[5].

وردت في هذه الآيات الكريمة عبارة تبدأ بها كل آية منها هي قوله تعالى ﴿ومن آياته﴾ تعبّر عن معنى نحوي هو الإسناد، إذ جاء خبراً مقدماً لمبتدأ اختلفت صيغ التعبير عنه فقد ورد بصيغة الفعل الماضي المسبوق بـ(أن) في الآيتين الأولى والثانية، وجاء مصدراً في الآيتين الثالثة والرابعة، وجاء فعلاً مضارعاً غير مسبوق بـ(أن) في الخامسة ومسبوقاً بـ(أن) في الآية السادسة، ولو دققنا النظر في هذه الاستعمالات المتباينة للمبتدأ لوجدنا أنَّ قوله تعالى ﴿أن خلقكم﴾ و ﴿أن خلق لكم﴾ و ﴿أن تقوم السماء﴾ مصادر مؤولة بمصادر صريحة كما يقول النحاة، وهي في الحقيقة أفعال مصدرة بموصول حرفي (أن)، والمعروف

---

(١) الروم ٢١ .

(٢) الروم ٢٢ .

(٣) الروم ٢٣ .

(٤) الروم ٢٤ .

(٥) الروم ٢٥ .

أن الأفعال لا يصح أن تكون مبتدآت يخبر عنها، لذا اضطر النحاة إلى تأويلها بمصدر، وهذا التأويل يبعد هذه التراكيب عن دلالتها، ويجعلها مساوية لمعنى الفرد المفرد، وهو أمر يرفضه التحليل المعنوي لهذه التراكيب إذ لكلّ تركيب دلالته الخاصة، لأنها لو كانت بمعنى واحد لما عُدل عنها إلى ما سُمّي مصدراً صريحاً في الآية الثالثة أو إلى الفعل المضارع في الآية الخامسة، ولإيضاح هذا التباين أذكر دلالة كل تركيب من تلك التراكيب التي جاءت مبتدأ أو في موقع المبتدأ، فالآية الأولى فيها دلالة على خَلْقِ أوّل البشر آدم -عليه السلام - الّذي خَلَقه من تراب، وهو حدث جرى في الزمن الماضي، وكذلك الحال في الآية الثانية التي أخبرت عن خلق المرأة التي جعلها الله سكناً ومودّةً للرجل منذ أول الخلق. وهذا يقتضي التعبير بصيغة الماضي، وليس في (أنْ) قرينة معنوية على صرف الماضي عن معناه قال المبرد: ((فإنْ وقعت على الماضي نحو: سرّني أنْ قُمْتَ، وساءني أنْ خرجت – كان جيداً قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ أي لأنْ كان هذا فيما مضى))[1].

وفي الآيتين الثالثة والرابعة ذكر أحداثاً مجرّدة أراد منها – سبحانه وتعالى- الإيجاد والصيرورة منها خلق السموات والأرض، واختلاف الألسنة والألوان بين الشعوب، والمنام في الليل، وابتغاء الناس فضل الله، وهذه الأحداث لا يُراد بها زمناً معيّناً، لأنّ صيغة الماضي التي وردت اختصت بخلق أوّل البشر، أمّا خلق البشر بعد آدم -عليه السلام- فما زال مستمراً؛ لذا فالأحداث الواردة في الآيتين الثالثة والرابعة هي أحداث أراد بها الله -سبحانه وتعالى- مجرّد الإحداث من غير زمن ماض أو حاضر أو مستقبل، فالمصدر يحتمل هذه الأزمنة جميعاً.

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٠

أما قوله تعالى " يُريكم" وعطف " يُنزّل" عليها فالحدث يحتمل الحاضر ويحتمل المستقبل، لأنّ البرق قد يحدث الآن، وسيحدث في المستقبل، وكذلك نزول المطر قرينة تصرفه إلى أحدهما. والتعبير هذا لا يُجيزه النحاة على ظاهره؛ لأنه لا يجوز إعراب الفعل والفاعل مبتدأ؛ لذا يُضطرون إلى التأويل؛ لأنهم لا يضعون الجملة في موضع المبتدأ قال ابن هشام: ((هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع- جارٍ على ما قرّروا والحقّ أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها... وأمّا الثانية فنحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[1] الآية، إذا أعرب (سواءٌ) خبراً وأنذرتهم مبتدأ [2]، فجمهور النحويين قرّروا أنّ الجملة لا تقع مبتدأ على الرغم من ورودها في القرآن الكريم، أمّا الآية السادسة، فقد دلّ الفعل (تقوم) على استمرار الفعل في الحدثان، وهو قيام السماء والأرض بأمره في زمن ممتد من لحظة خَلقها حتى تقوم الساعة، وامتداد هذا الزمن يعني تضمّنه الاستقبال الذي أفادته (أنْ)، التي تصرف الفعل المضارع إليه، ويؤيّد هذا قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[3] أي يوم تقوم القيامة، ويخرج الناس من أجداثهم، فالسماء والأرض تستمران في قيامهما بأمر الله حتى تحدث تلك اللحظة الموعودة ليبدأ يوم الحساب.

ومن هذا الفصل بين دلالة آية وأخرى نجد أن استعمال (أن الفعل) يدلّ على معنى غير معنى المصدر، فلكلّ استعماله الخاص ودلالته الخاصة. وقد تنبه عدد من النحويين إلى الفروق بين كلّ من المصدر وهذا التركيب المسّمى (المصدر

---

(١) البقرة ٦ .

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٤٢٧

(٣) الروم ٢٥ .

المؤول) ومنعوا استعمال أحدهما موضع الآخر أو تأويله به في مواضع كثيرة، وسأذكر هذه الفروق لأبيّن أنّ تأويل هذه التراكيب بالمصدر يُخلّ بالمعنى والإعراب، قال ابن السراج: ((وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه (أنْ)))[1] وفي ضوء هذا القول ستكون الموازنة بين (المصدر المؤوّل) والمصدر موزّعة على ثلاثة مباحث:

الأول: الموازنة بينهما من حيث الدلالة:

١- يؤدي معنى الأمر بصيغ كثيرة، منها فعل الأمر، واسم فعل الأمر، والمصدر النائب عن فعله، فضلاً عن المصادر المسموعة الدّالة على الأمر، وقد أثار دخول (أنْ) على فعل الأمر خلافاً بين النحويين، فمنهم من عدّها ناصبة مصدرية، وقد أجاز ذلك سيبويه قال: ((وأمّا قوله: كتبتُ إليه أنْ افعل، وأمرتُه أنْ قُمْ، فيكون على وجهين: على أنْ تكون (أن) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل (الذي) بـ (تفعل) إذا خاطبتَ حين تقول: أنت الذي تفعل، فوصلت (أنْ) بـ (قُم) لأنه في موضع أمر، كما وصلت (الذي) بـ (تقول) وأشباها إذا خاطبتَ، والدليل على أنّها تكون (أنْ) التي تنصب أنّك تُدخل الباء فتقول: أوعزتُ إليه بأن افعل، فلو كانت (أيْ) لم تدخلها الباءُ كما تدخل في الأسماء))[2]، وذهب آخرون إلى رفض هذا الرأي لكون التقدير بمصدر يبعده عن التعبير عن معنى الأمر؛ لأنّ المصدر يدلّ على الحدث وحده. فقد ذُكر أنّ ابن طاهر خالف رأي سيبويه وزعم أنها ليست المصدرية [3] قال أبو حيان متحدثاً عن قول سيبويه: ((وفي ذلك نظر لأنّ جميع ما ذكر من ذلك محتمل، ولا

---

(١) الأصول ٢/ ١٠ .

(٢) الكتاب ٣/ ١٦٢ .

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٨١ .

أحفظ من كلامهم: عجبتُ من أن أضربْ زيداً، ولا يعجبني أن أضربْ زيداً، فتوصل بالأمر، ولأنّ انسباك المصدر يُحيل معنى الأمر ويصَيِّره مستنداً إليه، وينافي ذلك الأمر)) [1] ورفض ابن هشام هذا الاعتراض، لكنّ رفضه لم يكن مبنياً على أساس معنوي، فهو لا ينكر فوات معنى الأمر، ولكنّه يحاججه بحدوث ذلك فيما أقرّ مصدريته نحو فوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير[2]، وهذا إقرار ضمني بفوات معنى الأمر فضلاً عن فوات معنى المضيّ والاستقبال عند التقدير بالمصدر.

٢- يؤدي معنى الدعاء بأنماط تعبيرية مختلفة، منها التعبير بالفعل الماضي. قال المبرّد: ((ألا ترى أن قولك: غَفَرَ الله لزيدٍ؛ معناه الدعاء ولفظه لفظ: ضَرَبَ))[3] ولكن هذا المعنى لا يمكن تحصيله عند دخول (أنْ) وتأويل التركيب بمصدر، ففي قوله تعالى ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ﴾[4] لا يُفْهَم معنى الدعاء إذا أولت الآية بـ (والخامسة غضب الله) وهذا ما أقرّ به ابن هشام في محاججته لأبي حيّان قال: ((إذ لا يُفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا، نحو: سَقْياً ورَعْياً))[5].

٣- يفترق المصدر عمّا يُسمّى المصدر المؤوّل إذا كان المصدر في موقع المفعول المطلق فلا يصحّ أنْ يقع المؤوّل موقعه قال المبرّد: ((وإنّما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان في معنى: أنْ فَعَلَ، أو يَفْعل. فأمّا إذا قلت: ضربتُ ضرباً؛

---

(١) البحر المحيط ١/ ٣٨١ .
(٢) مغني اللبيب ١/ ٢٩
(٣) المقتضب ١/ ٣٨٢ .
(٤) النور ٩ .
(٥) مغني اللبيب ١/ ٢٩ .

فليس المصدر مما يحتاج إلى صلة))[1] وقد وضّح الرضي العلاقة بينهما قائلاً: ((اعلم أنّ المصدر إنّما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً، وذلك لأنّ لا يصحّ إذن تقديره بـ (أنْ والفعل) إذ ليس ضربتُ ضرباً أو ضربةً أو ضرباً شديداً أنْ ضربْتُ))[2] وأورد السيوطي حججاً للتفريق بين المصدر الواقع في موقع المفعول المطلق والتركيب المسمّى مصدراً مؤولاً منها قوله ((وحجة الجمهور أنّ (أنْ) تُخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنّما يكون بالمصدر المبهم، وعلّله بعضهم بأنّ (أنْ تفعل) يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليس بالمصدر، فكذلك لم يسغ لها أنْ تقع مع صلتها موقع المصدر قال صاحب البديع: أجاز الأخفش مسألة لا يجيزها غيره: ضربتُ زيداً أنْ ضربتُ، ويقول هو في تقدير المصدر))[3].

وأصل هذا التباين بينهما في هذا الموقع، هو أنّ التأكيد في المصدر إنّما يأتي من تكرار الحدث ا لمجرّد في الفعل، لورود المصدر، وهو حدث مجرّد من المعاني الأخرى كذلك، فيجتمع في الجملة حَدَثان، أحدهما: الحدث الذي يتضمنه الفعل. والآخر: الحدث المجرّد في المصدر، فهذا ما لا يحصل عند دخول (أنْ والفعل) بعد الفعل فيتكرر كلّ من الزمن والحدث في الفعلين، وهذا ما يصرف الذهن عن تأكيد الحدث وحده.

٤ – المصدر لا يدلّ على زمن معيّن، أمّا أنْ والفعل الماضي، أو أنْ والفعل المضارع فالتركيب يدلّ على أنّ الفعل وقع في زمن مضى أو زمن سيقع.

---

(١) المقتضب ٣/ ١٩٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ١٩٤-١٩٥ .

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤-٤٥ .

قال السهيليّ: أمّا (أنْ) فهو مع الفعل بتأويل المصدر، فإن قيل: فهلاّ اكْتُفي بالمصدر واستُغني به عن (أنْ) لأنّه أخصر؟

فالجواب أنّ في دخول (أنْ) ثلاثَ فوائد: إحداها: أنّ الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدلّ على مضيّ، ولا استقبال، فجاؤوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان))[1].

٥- ذكر النحويون أن (أنْ والفعل) لا تحتمل معاني كثيرة غير الدلالة على الحدث والزمن، أمّا المصدر فالكلام معه يحتمل أكثر من معنى، قال السهيليّ في حديثه عن (أنْ والفعل): ((ففيها تحصين للمعنى من الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنّك إذا قلت: (كرهتُ خروجكَ) أو (أعجبني قدومُك) احتمل الكلام معاني منها: أنْ يكون نفس القدوم هو المُعجب لك دون صفة من صفاته وهيئاته، وإنْ كان لا يوصف في الحقيقة بصفات، ولكنها عبارة عن الكيفيّات، واحتمل أيضاً أنْ تريد أنّك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته، فإذا قلت: اجبني أنْ قدمتَ كانت على الفعل (أنْ) بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصوّرة في الأذهان؛ ولذلك زادوا (أنْ) بعد (لمّا) في قولهم (لمّا أنْ جاء زيد أكرمتُك) ولم يزيدوها بعد ظرف سوى (لمّا)، وذلك أنّ (لمّا) ليست في الحقيقة ظرف زمان، لكنه حرف يدلّ على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وانّ أحدهما كالعلّة للآخر بخلاف الظرف من الزمان، إذا قلت (حين قام زيدٌ قام عمرو) فجعلت أحدهما وقتاً للآخر، على اتفاق، لا على ارتباط، فلذلك زادوا (أنْ) بعدها صيانة لهذا المعنى وتخليصاً له من

---

(١) نتائج الفكر ١٢٦ وينظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٤٥٥-٤٥٧.

الاحـتمال العـارض في الظـرف؛ إذ ليس الظرف من الزمان بحرف، فيكون قـد جـاء لمعنى كما هو في (لمّا)))[1] نقل السيوطي عن الأندلسي في شرح المفصّل قولـه: ((إنّ المصـدر يحتمل الفعـل الذي نُسب إلى فاعله، والفعْلَ الـذي فَعَلـه، وإذا ذكرت (أنْ) مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك، مثال ذلك: أعجبني أنْ ضَرَب زيدٌ، وأنْ ضُرِبَ زيدٌ وأنْ تُضْرَبَ، وأنْ يُضْرَبَ زيدٌ))[2].

٦- استشـف أكـثر الـنحويين الدلالة على الزمن من (ما والفعل) وسمّوا (ما) ظرفـيّة مـرّة، وزمانيّة مرّة أخرى، قال ابن هشام: ((والزمانيّة نحو (ما دمتُ حيّاً)

أصـله مـدة دوامي حياً، فحذف الظرف، وخلفته (ما) وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو: جئتك صلاة العصر وآتيك قدوم الحاج، ومنه ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلا الأِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وقوله:

أجارتنا إن الخُطُوب تَنُوبُ وإنّي مُقيمٌ ما أقام عسِيبُ

ولو كان معنى كونها زمانيّة أنها تدل على الزمان بذاتها، لا بالنيابة لكانت اسمـاً، ولم تكـن مصدرية، كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري[3]، وذهب الزمخشـري إلى أكـثر مـن ذلـك حـين فسـر (أن الفعل) بتقدير ظرف يضاف إلى المصـدر فقـال في قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾[4] "ومحلها النصب على الظرف بتقدير حذف المكان كقولهم: اجلس ما دام زيدٌ جالساً"[5].

---

(١) نتائج الفكر ١٢٦-١٢٧.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٥٥.

(٣) مغني اللبيب (١/ ٣٠٤).

(٤) النساء ٩٢.

(٥) الكشاف ١/ ٥٥٣.

وهـذا ما رفضه النحاة لأنه مما انفردت به (ما)[1]، وأنكر ابن السراج وقوع (أن والفعـل) موقـع الفعـل عـند الإضافة إليه قال: "وللسائل أن يقول إذا قلت (آتـيك يوم تقوم) فإنها بمعنى يوم قيامك فلم لا تنصب الفعل بإضمار (أن) كما فعـل بـاللام فـإن الإضـافة إنمـا هـي في الأسماء؟ فالجواب في ذلك أن (أنْ) لا تصـلح في هذا الموضع لو قلت: أجيئك يوم أن يقوم زيدٌ، لم يجز لأن هذا موضع يتعاقـب المبـتدأ والخـبر والفـاعل فـيه، ويحسن أن يقع موقع اسم إذ وإذا، وجميع ذلك لا يصلح مع (أن)"[2].

وعلـل ابـن الطـراوة عدم جواز الإضافة إلى أن ومعمولها قائلاً: "لأن معناها التراخي، فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنية في المضاف إليه ثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه، فـأن يثبـت غـيره محال"[3] ويتضح مما تقدم أن (ما) أو (أنْ) لا يدلان على الزمن بل يقدّر الزمن فيهما بحذف ظرف متصور لا وجود له في أصل الكلام؛ لذا قالوا إنّ (مـا) لا تـدل عـلى الـزمن بذاتهـا، بل نيابة، وأنكر أكثرهم دلالة (أنْ) على الـزمن بـتقدير ظـرف، وعـندي أن الأداتـين لا تـدلان على الزمن بتقدير ظرف محـذوف بل يدل التركيب على الزمن بتكوينه وموحياته فقولنا (ما دمت حياً) لا يتحصـل الـزمان مـنه بـتقدير ظرف مقدر بل يستوحي ذلك من التركيب كله بما يوحيه الفعل مقترناً بـ (ما) لذا فإن هذا الزمن لا يقدر إلا في الأفعال التي توحي بهـذا الـزمن نحـو: دام، بقـي، عـاش، أقـام، وغيرهـا من الأفعال التي تدل على حـدوث الفعـل في الـزمن الماضـي، وإيحائهـا باستمراره بدلالة ما، والدليل على

---

(١) الأصول ٢/ ١٠، البحر المحيط ٣/ ٣٢٣، الأشباه والنظائر (٢/ ٤٥٠).

(٢) الأصول ٢/ ١٠.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٥٠.

ذلـك أن المصـدر المـؤول به لا يدل على زمن لذا يضطر النحاة إلى تقدير ظرف وهمـي لا وجود له في مثل هذا التركيب؛ لذا عدّه المالقيّ من باب التسامح قال: "واعلم أنه يتسامح في المصدرية فتعرب ظرفاً لإقامتها مقام الظرف"(١)

الثاني: الموازنة بينهما من حيث الاستعمال:

ثمـة مواضـع في اللغة يصح فيها استعمال (أنْ) أو غيرها من الحروف المصدرية مع ما تدخل عليه، ولا يصح وضع المصدر موضع أي منها لعدم صلاحه لذلك، وقد أشار العلماء إلى عدد من هذه المواضع سأكتفي بذكر عدد منها بإيجاز.

١- منع ابـن السراج وقوع المصدر موقع (أنْ والفعل) في نحو قولنا (عسى زيدٌ أن ينهض) قال: "تقول ... عسيت أن تفعل، وقاربت أن تفعل، ودنوت أن تفعـل، ولا تقـول: عسـيت الفعـل، ولا للفعـل"(٢) وهذا الكلام أجمع عليه العـلماء، لأننا لا نستطيع أن نضع المصدر (إفسادكم) موضع (أن تفسدوا) في قولـه تعـالى ﴿فَهَـلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْـتُمْ أَنْ تُفْسِـدُوا فِي الْأَرْضِ﴾(٣) لأن المعنى يختـل كـثيراً، ذلـك أن الله – سـبحانه وتعالى – أراد استمرارهم في الإفساد.

وتقديـر المصـدر جعـل كـثيراً مـن النحويين يضطربون في الحكم على (أن والفعل) إذا تقدمت فقالوا: (أنْ والفعل) في محل رفع فاعل في نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَسَـى أَنْ تَكْـرَهُوا شَـيْئاً وَهُـوَ خَيْرٌ لَكُـمْ﴾(٤) فلا يعقل في هذا التقدير (عسى حبكم شيئاً) توضع في موضع (أن تحبوا) لأن (عسى) تخرج عما وصفوها به من الدلالة على المقاربة، لذا ذهبوا في تلك الدلالة مذاهب شتى قال خطاب: "عسى بعيدة من المقاربة ومعناها الترجي للفعل واستدناء وقوعه وقال قوم: معنى عسى

---

(١) رصف المباني ٣٨١.

(٢) الأصول ٢/٢١٦.

(٣) محمد ٢٢.

(٤) البقرة ٢١٦.

الاشتقاق والطمع"[1] وأضاف أبو حيان إلى ذلك أن من العرب من يجعلها في معنى (كان) فيقول (عسى زيدٌ قائماً) قال: ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين بعد (عسى) ولا التصريح بالخبر منصوباً إلا في ضرورة، أو فيما جاء في المثل من قولهم: (عسى الغوير أبؤساً) وقد أولوه، وأما قول الكُمَيْت:

قالوا أساء بنو كَرْزٍ فقلتُ لهم   عسى الغُويرُ بأبآسٍ وأغوارِ

فإنه زاد الباء في بأبآس.[2]

ويتضح من هذه الأقوال أن وضع الاسم موضع (أنْ والفعل) غير جائز إلا في الضرورة فكيف يجوز لنا أن نقدر هذا الاسم إن لم يرد في الاستعمال.

٢- نقل السيوطي عن ابن مالك في شرحه للعمدة قوله: "إذا لم يشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان معاً، فلا بد من حرف التعليل، نحو جئتك لرغبتك فيّ، أو جئتك الساعة لوعدي إياك أمس، فلو كان المصدر (أنْ وصلتها) أو (أنّ وصلتها) لم يجب حرف التعليل، فيُقال: جئتك أنْ رغبت فيّ، وجئتك الساعة أن وعدتك أمس، وكذلك: أنك رغبت فيّ، لأنّ (أنْ) و(أنّ) قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ في هذا الباب وغيره، يشير بقوله (وغيره) إلى قوله في الألفية في باب التعدي واللزوم:

والحذفُ مع أنّ وأنْ يطّردُ   مع أَمْنِ لبسٍ كعجبتُ أن يَدُوا

فيقال: عجبت أن قُمْتَ، وعجبتَ من قيامك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً وحذفه مع (أنْ) وأنّ) وصلتها"[3]

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١١٨-١١٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/ ١٢١-١٢٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٩-٤٥٠.

وهذا يعني أن ما جاز في (أنْ) والفعل من استغنائهما عن دخول حرف الجر الذي يفيد التعليل، لا يرد في استعمال المصدر الصريح الذي يجب دخول حرف الجر معه، وما لا يرد في الاستعمال لا يستحسن فيه التأويل فكيف يصح تقدير الحرف في الموطن الذي لا يدخل فيه؟.

٣- أشار ابن يعيش إلى جواز حذف الواو أو (مِنْ) من (أنْ والفعل) في نحو (إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) قال: فأن في موضع نصب كأنه قال: إياي وحذف أحدكم الأرنب. وقال الزجاج: إن معناه: إياي وإياكم، ودل عليه قوله: وأن يحذف أحدكم الأرنب، ولو حذفت الواو لجاز مع (أنْ) فيقال: إيايّ أن أن يحذف أحدكم الأرنب، ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا (مِنْ) والفرق بينهما أن (أنْ) وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح"[1]

٤- ذكر ابن هشام أن المصدر لا يعطي حكم (أنّ وإنْ) وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزأي الإسناد في باب (ظن) و(عسى) ولا في النيابة عن ظرف الزمان. تقول: عجبتُ أن تقومَ، أو أنك قائم، ولا يجوز: عجبت قيامك، وتقول: حسبت أن تقوم، وأنك قائم، ولا تقول: حسبت قيامك، حتى تذكر الخبر، وتقول: عسى أن تقوم، ولا يجوز: قائم، وتقول: جئتك صلاة العصر، ولا يجوز: جئتك أن تصلي العصر، خلافاً لابن جني والزمخشري[2]

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٦.

(٢) مغني اللبيب ٢/ ٦٧٩.

وقال ابن إياز: "يجوز حذف حرف الجر مع أنْ وأنّ كثيراً، ولا يجوز مع المصدر، لا تقول: رغبتُ لقاءك، وتريد: في لقائك؛ إذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا"[1].

الثالث: الموازنة بينهما من حيث الموقع الإعرابي

يلاحظ المتأمل في إعراب العلماء لكثير من النصوص التي وردت فيها (مصادر مؤولة) اختلافهم في إعراب كثير من تلك المواقع، فيذهبون مذاهب شتى في توجيهها، وسوف أشير إلى أمثلة قليلة ذكر العلماء أنها تصلح أن يقع فيها المصدر، ولا تصلح (المصادر المؤولة) إذ تقع فيها أو بالعكس، وأبرز هذه الوقائع:

١- ذكر عدد من النحويين، أن المصدر المنسبك من (أنْ والفعل) أو (أنّ وصلتها)، لا يصح وصفه كما يوصف المصدر؛ لاختلافه عنهما، فلا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قُمْتَ السريع، تريد (قيامك السريع) ولا عجبت من أن تخرج السريع، أي: من خروجك السريع، قالوا: وحكم باقي الحروف حكم (أنْ)، فلا يوجد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من (أنْ) ولا من (ما) ولا من (كي) بخلاف المصدر فإنه يجوز أن يُنعت، وليس لكل مصدر حكم المنطوق به، وإنما يُتبع في ذلك ما تكلمت به العرب[2].

٢- لا يصح الإخبار عن (أنْ والفعل) بظرف، أو جار ومجرور، ولا يخبر عنهما بشيء مما هو ص فة للمصدر. قال السهيلي: "لأن المجرور لا يتعلق بالمعنى الذي تدل عليه (أنْ) ولا الذين من أجله صيغ الفعل واشتق من

(١) الأشباه والنظائر ٢/ ٤٥٢-٤٥٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٢/ ٤٥١-٤٥٢.

المصـدر، وإنمـا يتعلق المجرور بالمصدر نفسه مجرداً من هذا المعنى، فلا يكون خبراً عن (أنْ) المتقدمة، وإن كانت في تأويل اسم"[1].

وعلّـل السـهيلي ذلـك قـائلاً: "وأمـا أن وما بعدها، فإنها – وإن كانت في تـأويل المصـدر: فـإن لهـا معـنى زائداً لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يراد، ويكره، ويؤمر به، فإن وجدتها مبتدأة، ولها خبر، فليس الكلام على ظاهره"[2].

٣- تبـنى (غير) و(مثل) على الفتح عند إضافتهما إلى (أنْ أو أنّ) وصلتيهما في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[3] وقول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت   حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ

قـال ابـن يعـيش معلـلا بناءهما على الفتح: "كون أن مع الفعل في تقدير المصـدر شـيء تقديـري، والاسـم غـير ملفـوظ به، وإنما الملفوظ به فعل وحرف فصـل، فـلما أضـيفا إلى مـا ذكرنا مع لزومهما الإضافة بُنيتا معها؛ لأن الإضافة بابهـا أن تقـع على الأسماء المفردة فلما خرجت هنا عن بابها بني الاسـم"[4] ومع أن هـذه الإضـافة ليسـت هي العلة الوحيدة لما قيل في قراءة الفتح لكنها تفصح عـن أن المضـاف إليـه إذا كان مبنياً أو مركباً من (أنْ والفعل) خرج عن خاصية الإضـافة الـتي تقتضي أن يكون المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة؛ لذا بني (مـثل أو غـير) وهـذا يعني أن المصدر غير التركيب المنسبك من (أنْ والفعل) في هذا الموضع.

---

(١) نتائج الفكر ١٢٩.

(٢) نتائج الفكر ١٣٠.

(٣) الذاريات ٢٣.

(٤) شرح المفصل ٣/ ٨١ وينظر مغني اللبيب ٢/ ٥١٦.

٤- ذكر ابن هشام في رده على ابي حيان الذي رفض أن تكون (أن وفعل الأمر) في تأويل مصدر معللاً ذلك بأنهما لم يقعا فاعلاً ولا مفعولاً، لا يصح: أعجبني أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع، قال: "إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعلق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، لا لما ذكر، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية (كي)؛ لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل"[1]. وفي رد ابن هشام إقرار بامتناع وقوع (أنْ) وفعل الأمر أو (كي) والفعل المضارع فاعلاً أو مفعولاً بعكس المصدر الذي يقع في هذين الموضعين.

٥- أمثلة للخلاف بين النحويين في إعراب (المصدر المؤول):

أ- اختلف النحويون في جواز إعراب (أنْ والفعل) حالاً[2].

ب- اختلف النحويون في جواز إعراب (أن والفعل) ظرف زمان بتقدير ظرف محذوف نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللهُ المُلْكَ﴾[3] فقد جوز الزمخشري أن يكون (أنْ والفعل) منصوباً على الظرفية، قدره (حاج وقتَ أن آتاه الله الملك)[4].

ورده أبو حيان قائلاً: "فإن عنى أن ذلك على حذف مضاف فيمكن ذلك.. وإن عنى أنّ (أنْ والفعل) وقعت موقع المصدر الواقع ظرف الزمان، كقولك: جئتُ خفوقَ النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك، فلا يجوز ذلك... لأن

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٩.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٢٣٥.

(٣) البقرة ٢٥٨.

(٤) الكشاف ١/ ٣٨٨.

النحويين نصوا على أنه يقوم مقام ظرف الزمان إلا المصدر المصرح بلفظه فلا يجوز: أجيء أن يصيح الديك، ولا جئت أن صاح الديك"[1].

ج- اختلف النحويون في إعراب (أنْ والفعل) مفعولاً لأجله على تقدير حذف مضاف (كراهة أو مخافة) وقد أسهب الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة في بيان آراء النحاة فيها قال: "وفي آيات كثيرة يقدر البصريون المضاف محذوفاً ويقدر الكوفيون لام الجر ولا النافية محذوفتين"[2].

ومن هذه الفروق بين المصدر، والحروف المصدرية وصلاتها يتضح أن المصدر يختلف كثيراً عن تلك التراكيب دلالة وإعراباً واستعمالاً، كما يتضح أن لكل منهما خصائص، وسمات، يختص بها، وقد تنبه إلى ذلك عدد من العلماء من قبل، وأشاروا إلى تلك الفروق، فقد حصر السهيلي تلك الفروق في ثلاثة ذكرتها متفرقة بحسب مقتضيات البحث، وأرى أن ذكرها كاملة يوفي البحث حقه قال: "فإن قيل: فهلا اكتفى بالمصدر واستغني به عن (أنْ) لأنه أحضر فالجواب: أنّ في دخول (أنْ) ثلاث فوائد:

إحداها: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آت وليس في صيغته ما يدل على مضيّ ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن (أنْ) تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد الحدث دون احتمال معنى زائد عليه ففيها تحصين للمعنى عن الإشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال، وذلك أنك

---

(١) البحر المحيط ٢/ ٢٧٨.

(٢) دراسات في أسلوب القرآن الكريم ٣/ ٣١.

إذا قلت: كرهت خروجك، أو أعجبني قدومك، احتمل الكلام معاني...."[1].

وهذه الموازنة بينهما فضلاً عن الموازنان الأخرى[2] تكشف الخلل الكبير فيما ذهب إليه النحويون من تأويل (أنْ أو أنّ أو ما أو كي أو لو) وصلاتها بالمصدر، ذلك أن ما يحتمله المصدر من دلالات، لا تتفق مع دلالات هذه التراكيب، وهذا واضح في آيات القرآن الكريم؛ إذ يصرف التأويل بالمصدر المعنى عن مراده الحقيقي، ولا يفي بكل المعاني التي يوحي بها التركيب من أمر، ومضي، واستقبال، وفاعلية، ودعاء، وغير ذلك، مما تتضمنه تلك التراكيب من معان، فلا ينطبق معنى الآية الكريمة ﴿وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلا أَنْ يَخَافَا أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلا يُقِيمَا حُدُودَ اللهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾[3] جاء في مجمع البيان: "معناه إلا أن يغلب على ظنهما أن لا يقيما حدود الله لما بينهما من أسباب التباعد والتباغض، وقال ابن عباس: هو أن يظهر من المرأة النشوز وسوء الخلق بغضاً للزوج، وقال أبو عبد الله: إذا قالت المرأة له: لا أغتسل لك من جنابة، ولا أبر لك قسماً، ولا وطئن فراشك، ولأدخلن عليك بغير إذنك، إذا قالت له هذا حل له أن يخلعها وحل له ما أخذ منها، وعلى الجملة إذا خاف أن تعصي الله فيه بارتكاب محظور، أو إخلال بواجب، وأن لا تطيعه فيما يجب عليها فحينئذ يحل له أن يخلعها، وروي مثل

---

(١) نتائج الفكر ١٢٦-١٢٧.

(٢) ينظر الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٩-٤٥٧.

(٣) البقرة ٢٢٩.

ذلك عن الحسن، وقال الشعبي: هو نشوزها ونشوزه. (فإن خفتم ألا يقيما حدود الله) أي: فإن ظننتم أن لا يكون بينهما صلاح في المقام"[1].

فلو قدرنا المصدر لصار الكلام (خوفهما عدم إقامتهما حدود الله) و(خفتم عدم إقامتهما حدود الله)، فيختل المعنى اختلالاً واضحاً، لأن معنى الآية الكريمة كما ورد في التفسير أن الله بعد أن أمر بتحريم الأخذ مما يؤتى لهن، استثنى حالة، هي أن يخاف الزوجان فيما بعد أن لا يقيم أحدهما حدود الله المرعية للآخر باتباع مالا يرضيه ولا يرضى الله من عمل منكر. وهذا ما دلت عليه (أنْ)التي تصرف الفعل إلى الزمن المستقبل، والفعل المضارع المتضمن معنى الاستقبال والحال، وهذا هو المعنى المقصود أي: الخوف من حصول ذلك في المستقبل. وهو ما ذهب إليه السهيلي من أن (أنْ) تحصن الفعل من احتمالات المصدر[2] أما المصدر والخوف الآني والخوف الآتي، والخوف المصحوب بحذر، والخوف الحقيقي، والخوف الوهمي وغير ذلك مما تحتمله دلالة اللفظة المؤول بها (خوفهما). وقد اختلف النحويون في إعراب (أنْ والفعل) في الموضعين بعد أداة الاستثناء، فقد أعرب العكبري (ألا يقيما) حالاً، وأعربه أبو حيان منصوباً على حذف لام العلة، وكان توجيهه مبنياً على افتراض وذكر المصدر، وهو أمر خيالي، لا يصح البناء عليه، قال: (والذي يظهر أنه استثناء من المفعول له كأنه قيل: ولا يحل لكم أن تأخذوا بسبب من الأسباب إلا بسبب خوف عدم إقامة حدود الله، فذلك هو المبيح لكم الأخذ، ويكون حرف العلة قد حذف مع (أنْ) وهو جائز فصيح كثير ولا يجيء هنا خلاف الخليل وسيبويه أنه إذا حذف حرف الجر من (أنْ) هل ذلك في موضع نصب أو في موضع جر؟ بل هذا في موضع

---

(١) مجمع البيان ٢/ ٣٢٩.

(٢) نتائج الفكر ١٢٧.

نصب لأنه مقدر بالمصدر، والمصدر لو صرح به كان منصوباً واصلاً إليه العامل بنفسه فكذلك هذا المقدر به، وهذا الذي ذكرناه من أن (أنْ والفعل) إذا كانا في موضع المفعول من أجله، فالموضع نصب لا غير، منصوص عليه من النحويين ووجه ظاهر"[1]. ويدرك المتأمل في هذه التأويلات أن النحويين يولون الموضع اهتماماً أكبر من المعنى؛ لذا كان تأويلهم بالمصدر يراعي ما يقتضيه العامل أكثر من صحة هذا التقدير في أداء المعاني المقصودة. والغريب أن افتراض صحة هذه التأويلات كان أمراً مسلماً به ولا نقاش فيه؛ ذلك أن الغاية محصورة في دائرة ضيقة هي المطابقة في الموقع الإعرابي في ضوء تسلط العامل عليهما.

وقد يكون الاختلاف بين (أنْ والفعل) والمصدر من حيث المعنى أقل من الاختلاف بينه وبين (أن وصلتها) التي أجازوا تأويلهما بمصدر قال ابن هشام: "والأصح أيضاً أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فإن كان الخبر مشتقاً فالمصدر المؤول به من لفظه، فتقدير: (بلغني أنك تنطلق) أو (أنك منطلق): بلغني الانطلاق، ومنه (بلغني أنك في الدار) التقدير: استقرارك في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من: استقر أو مستقر، وإن كان جامداً قُدّر بالكون نحو (بلغني أن هذا زيد) تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون، تقول: هذا زيد، وإن شئت (هذا كائن زيداً)، إذ معناهما واحد"[2]. وفي هذا القول نظر؛ لأن لكل تعبير من هذه التعبيرات دلالة خاصة فدلالة (هذا زيد) غير دلالة (هذا كائن زيداً) لأن (هذا زيد) إشارة إلى وجود زيد وإخبار بأن المشار إليه زيد. أما الثانية فهو إخبار بأن المشار إليه سيؤول إلى صيرورة هي (زيد). وكذلك التعبيرات الأخرى لا يصح

---

(١) البحر المحيط ٢/ ١٩٧.

(٢) مغني اللبيب ١/ ٤٠.

أن تكـون كـلها بمعـنى واحـد؛ لـذا نسـتطيع القول إن التركيب (أنّ ومعموليها) يكتسـب دلالـته مـن الجملـة الاسمـية، وما دخل عليها، لأن أصل التركيب هو مبتدأ وخبر دخل عليهما حرف يصل الجملة بما قبلها ويؤهلها لأداء المعنى الذي يعـبر عـنه ذلك الموقع. وهذا الحرف لا يلغي كون ما دخل عليه هو جملة، وهذه الجملة فيها إسناد معنى إلى مسند إليه؛ لذا دلت على أحد معاني الجملة الاسمية وهي الثبات أو الاستقرار أو الاعتياد أو الديمومة.

وهـذه المعـاني لا يصـح التعبير عنها بمفرد البتة؛ لأنها حصيلة اجتماع أكثر من طرف في تركيب واحد. أما المفرد فهو دلالة على معنى معجمي مفرد، يحتمل احتمالات لا يفصلها إلا القرينة أو السياق.

فلـو دققـنا الـنظر في قولـه تعـالى: ﴿أَلَـمْ تَعْلَـمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلا نَصِيرٍ﴾[1]. أو قوله تعالى:

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾[2]

﴿يَوْمَـئِذٍ يُوَفِّـيهِمُ اللهُ دِيـنَهُمُ الحَـقَّ وَيَعْلَمُـونَ أَنَّ اللهَ هُـوَ الحَـقُّ المُبِينُ﴾[3].

لوجدنـا أن المعنى في كل تركيب من (أنّ ومعموليها) هو حصيلة معاني كل جزء مـن أجـزاء هـذا التركيـب، ولا يصح تقديره بمعنى المصدر المقدر من خبر (أنّ) سواء أكان التقدير بـ (استقر) أم (الكون)، لأن هذا التقدير لا يستقيم معه معنى الجملـة كاملـة بـل يذهـب إلى دلالـة جديـدة لا علاقـة لها بما دلت عليه الجملة الاسمـية المقترنـة بـ (أنّ). ولا أدري كيف يظهر المصدر المقدر دلالة الباء الزائدة في قولـه تعـالى: ﴿أَوَلَـمْ يَـرَوْا أَنَّ اللهَ الـذِي خَلَـقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ

---

(١) البقرة ١٠٧.

(٢) الأنفال: ٢٨.

(٣) النور ٢٥.

بخلقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[1]؟ وكيف يعبر المصدر المقدر المجرد من الأزمنة عن معنى قوله تعالى:﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾[2]. والجواب أن المصدر المؤول به عاجز عن أداء المعنى الذي يؤديه التركيب من (أنّ واسمها وخبرها) فلو قدرنا الاستقرار أو الكون بعد (لو) لصار المعنى غريباً؛ لذا اختلف النحويون في شروط خبر (أنّ) بعد (لو) فقال بعضهم: ينبغي أن يكون فعلاً، ولا يصح أن يكون اسماً جامداً أو مشتقاً، قال الزمخشري: "ولطلبهما الفعل وجب في (أنّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً كقولك: لو أنّ زيداً جاءني لأكرمته، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ ولو قلت: لو أن زيداً حاضري لأكرمته؛ لم يجز"[3]. وأجاز ابن الحاجب أن يكون الخبر جامداً لتعذر الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾، وذكر الرضي آراء علماء آخرين قال: "ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) وإن كان مشتقاً أيضاً كما ذهب إليه ابن مالك، قال أسود بن يعفر:

هما خبّتا في كل يومِ غنيمة   وأهلكتهم لو أنّ ذلك نافع

وقال كعب:

أكرِم بها خلةً لو أنها صدقت   موعودها أو لو أن النصح مقبول

ومع هذا فلا شك أن استعمال الفعل في خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) أكثر، وإن لم يكن لازماً"[4]

---

(١) الأحقاف: ٣٣.

(٢) هود ٨٠.

(٣) المفصل ٢/ ٢١٦.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٩١.

واختلاف الآراء في نوع خبر (أنّ) بعد (لو) يدل على اختلاف الآراء في المصدر المقدر، ودلالته، لأنهم يفترضون اشتقاقه من الفعل الواقع في خبرها، أو الاسم المشتق، وهذا أمر فيه نظر، لأن دلالة الفعل غير دلالة المصدر – كما ذكرت – ذلك أن دلالة الفعل على الحدث بالتضمن لا بالمطابقة كنحو دلالة البيت على السقف، ويدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال. أما اللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة، إنما هو الضرب، والقتل، وأما ضرب وقتل فلا[1].

وقد يذهب زاعم إلى أن الفعل لا يختلف كثيراً عن المصدر؛ لأن المصدر يسمى أحياناً فعلاً عند القدامى لدلالتهما على الحدث فيكون التقدير بالمصدر موفياً لمعنى الفعل. والجواب عن ذلك يسير، هو أن الحدث المجرد ليس كالحدث المصحوب بزمان ومعانٍ أخرى يكتسبها الفعل من الصيغة الدالة على نوع الفاعل، وما يكتسبها من دخول أدوات النفي والاستفهام والعرض والتحضيض، وما يدل عليه من الأمر أو الدعاء وغيرهما من المعاني، ولا تسوغ تسمية المصدر بالفعل تطابقهما في الدلالة. قال البطليوسي: (إن الأفعال في الحقيقة إنما هي حركات الأشخاص وتأثيرها في غيرها، ولكن الحركات والتأثيرات، لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعض، فقيل لبعضها: قيام، ولبعضها قعود.. كما فعل بالجواهر حين اختلفت فسمي بعضها حجراً، وبعضها نباتاً، وبعضها حيواناً ونحو من ذلك... وأما قولهم: يقعُد وقَعَد، ويضْرِبُ وضَرَب، ونحوها فإنما هي صيغ مشتقة منها لتحصيل الأزمنة ،إذ كان العقود والضرب ونحوهما لا يعطي زماناً محصلاً إنما يعطي زماناً مبهماً، فلما كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تدل عليها أسماء

---

(١) ينظر نتائج الفكر ١٠.

الحركات والتأثيرات وتزيد عليها بتحصيل الأزمنة، كانت أولى بأن تسمى أفعالاً من أسماء الحركات والتاثيرات، فإذا ذكر النحويون الأفعال لم يريدوا أسماء الحركات والتأثيرات، وإنما يريدون الصيغ المشتقة منها، ووضعوا للحركات والتاثيرات ألقاباً أخرى، فسموها أحداثاً؛ لأن الأشخاص يحدثونها وسموها مصادر لأن الصيغ المحصلة للأزمنة لما اشتقت منها صدرت عنها كما يصدر الصادر عن المكان"[1].

واختلف النحويون في مصدرية (لو)، فأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية أما الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء العكبري والتبريزي وابن مالك فكانوا يعتقدون بمصدريتها قال ابن هشام: "ويقول المانعون في ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ إنها شرطية وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان والتقدير (يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك) ولاخفاء بما في ذلك من التكلف"[2].

وخلط النحويون بين كون (ما) حرفية أو اسمية إذا كانت للوصل، وهو أمر أثار جدلاً، قال المالقي: "و (ما) هذه عند البصريين حرف، لأنها لا يعود عليها ضمير من صلتها، وبهذا يفرق بين حرف الموصولات واسمها. وبعض الكوفيين والأخفش يجعلها إذا كانت مصدرية اسماً، ويعيد عليها من صلتها ضمير المصدر إن كان الفعل غير متعد، وكذلك إن كان الفعل متعدياً، فإذا قلت: أعجبني ما صنعت، فتقديره عندهم: ما صنعته، الهاء تعود على (ما) التقدير عندهم: الصنع الذي صنعته، وهذا تكلف لا ضرورة تدعو إليه، وإن كان يمكن أن يقال به إن كان ضمير المصدر بارزاً نحو قوله:

(١) الخلل في إصلاح الخلل ٧٣-٧٤.

(٢) مغني اللبيب ١/٢٢٦.

هذا سراقة للقرآن يدرسه..."[1].

أي يدرس الدرس، وأما إذا لم يكن في اللفظ ضمير فلا حاجة تدعو إلى تقديره؛ إذ الفائدة تحصل دونه[2].

وخص السهيلي الاسمية بوقوعها على جنس تختلف أنواعه قال: "وظن بعض النحويين أن التي يعين بها المصدر ليست بـ (ما) الأولى، وإنما هي بمنزلة (أن) مع أن الفعل بتأويل المصدر، وليس كما ظنوه، ألا ترى أنك لا تقول: يعجبني ما تجلس، كما تقول: يعجبني أن تجلس، وأن تخرج، وأن تقعد، ولا تقول في هذا كله (ما)، والأصل في هذا الفصل أن (ما) لما كانت اسماً مبهماً لم يصح وقوعها إلا على جنس تختلف أنواعه، فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه، ويعبر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما فعلت، وكذلك تقول: ما حكمت؛ لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع، والفعل، والعمل. فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثاً من الكلام لخروج (ما) عن الإبهام، ووقوعها على ما لا يتنوع من المعاني؛ لأنه يكون التقدير حينئذ: أعجبني الجلوس الذي جلست، والقعود الذي قعدت، فيكون آخر الكلام مفسراً لأوله رافعاً للإبهام"[3] وفي ضوء ما ذكرته عن هذه الحروف التي يوصل بها الفعل أو الجملة الاسمية يتضح أن موضوع التأويل بالمصدر يحتاج إلى إعادة نظر، وإعادة صياغة، لأن هذا التركيب لا علاقة له بالمصدر، فلا يتطابق معه في معناه أو إعرابه أو استعمالات كل منهما. وقد تنبه إلى ذلك عدد من الباحثين، وأشاروا إلى كون هذه الحروف حروف وصل، فقد أدرك الأستاذ

---

(١) تمامه: والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب.

(٢) رصف المباني ٣٨١-٣٨٢.

(٣) نتائج الفكر ١٨٦.

محمد حماسة أن ما سمي المصدر المؤول هو جملة اقترنت بموصول حرفي قال :والمركب الاسمي الذي يتألف من جملة يسبقها موصول حرفي أو اسمي تترابط الجملة فيه ترابط إسناد، شأنها شأن كل جملة مستقلة.. ولكن إضافة السابقة الموصولية ينزع عن الجملة استقلالها، ويحولها إلى عنصر واحد، وقد أطلق النحاة على الحروف المصدرية: الموصول الحرفي"[1].

ولم يخرج الأستاذ حماسة عن هذا الفهم بل ظل متمسكاً بالوصف القديم وما يتبعه من إعراب. أما الدكتور مهدي المخزومي فقد كان أكثر فهماً لهذه التراكيب، وأقرب إلى الدقة في التحليل قال: "أكبر الظن أن لهذه الأدوات الثلاث وظيفة غير ما تصوروه، ذلك أنها أدوات استخدمتها اللغة وسائط لوضع الجمل في مواضع المفردات، وتحميها معانيها الإعرابية، من فاعلية، ومفعولية، وإضافة، وغيرها، فليس الغرض من (ما) في قولنا: أعجبني ما صنعت مثلاً، أن تؤدي ما أراد النحاة أن تؤديه من تأويل ما بعدها بالمصدر، فذلك ما لا نقصد إليه في مثل قولنا هذا؛ لأننا لم نرد إلى أن نؤول المثال بقولنا: أعجبني صنعك، ولو أردنا ذلك لاستعملنا (صنعك) منذ أول الأمر، ولم نكلف أنفسنا مثل هذا التأويل، بل أردنا إلى استعمال الفعل، وقصدنا إليه قصداً، ذلك أننا لم نرد بهذا المثال إلى أن نقول: إن صنعك مما أعجبني مثلاً، ولكننا أردنا إلى القول: إن ما أعجبنا هو أنك أديت الفعل بعد أنْ لم تكن فعلتَ، وبين القصدين بون بعيد"[2].

ويرى الدكتور المخزومي أن لهذه الحروف وظيفة، هي تمكين الجمل من احتلال مواقع إعرابية، لأنها لا يصح إيرادها مباشرة، لذا تكون هذه الأدوات واسطة لوضع الجمل في موضع المفرد فتكون فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ وغير ذلك

---

(١) في بناء الجملة العربية ٢٦٥-٢٦٦.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١٥.

مشبهاً تلك الوظيفة بوظيفة حروف الإضافة التي تمكن الفعل من الإضافة إلى الاسم..[1]. ويغور الدكتور المخزومي في أعماق دلالة الجملة التي تقترن بالأداة في نحو قولنا (أعجبني أن تمرح) موازناً بينها وبين دلالة المصدر قائلاً: "لأن استعمال المصدر معناه أن الذي يعجبني هو مرحك الثابت الدائم. أما استعمال الفعل فمعناه شيء آخر، لأن للفعل دلالة أخرى هي الدلالة على التجدد، وهي مما استفيد من دلالته على الزمان فقول القائل لمخاطبه: أعجبني أن تمرح، يدل على أن المخاطب كان من قبل على حال كئيبة لم تعجب محدثه، فإذا جدّ عليه المرح سر القائل، وواجه المخاطب بقوله ذاك.

فالقائل إذن كان يقصد إلى التعبير بالفعل قصداً، ولما لم يجز اتصال (تمرح) بأعجبني، ولم يجز وضع (تمرح) في موضع الفاعل عمد لـ (أن) فاستخدمها واسطة ليكون الفعل ببنائه وهيئته فاعلاً"[2].

ويتضح مما عرضه الدكتور المخزومي أن المصدر هو غير التركيب المنسبك من الموصولات الحرفية وصلاتها، لأن لكل منهما دلالته واستعماله وأن هذه الأدوات تؤهل الجمل لاحتلال مواقع المفرد، وهو رأي أقرب إلى الصواب من تأويل هذه التراكيب بمصدر، ولكنه يظل محصوراً في فكرة وقوع الجمل أو المصادر المسماة (مؤولة) في موقع المفرد، فيكون لها محل من الإعراب كما يكون لذلك المفرد، وهو أمر لا نرتضيه ونسعى إلى تغييره.

رأي في إعراب ما يؤول بالمصدر، والجمل:

ذكرت في بدء هذا البحث أن نظرية العامل جعلت النحويين يعتقدون أن لكل عامل معمولاً، فإن كان اسماً ظهرت عليه العلامات الإعرابية، وإن كان

---

(١) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١٥.

(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣١٦.

جملة أو ما يسمى مصدراً مؤولاً، اضطروا إلى تقدير تلك العلامات لعدم ظهورها، ووضعوها في مواضع المفرد، فإن لم يجز تأويلها بمفرد، قالوا: إنها لا محل لها من الإعراب. وظل هذا النظر الشكلي للجملة أو ما أولوه بمصدر سائداً إلى يومنا هذا، لا يستطيع باحث أن يخرج من إطاره، على الرغم من أن هذا الإعراب يوقع المتعلمين والدارسين في مهاوٍ كثيرة، منها اختلال التأويل، والتقدير، ومنها صعوبة إقناع المتعلم بالموقع الإعرابي المفترض، لعدم ظهور العلامات الإعرابية، ومنها اختلاف الدلالة بين الجملة والمفرد، وهو أمر معروف، إذ لا يصح مساواة دلالة الجملة بدلالة المفرد البتة إلا إذا ألغينا كل الفروق الدقيقة في المعنى بين الجملة والمفرد.

وقد أدركت بمرور الزمن أن الدرس النحوي لا بد من أن يخرج من النظر المنطقي والفلسفي في كثير من مسائله، ولا بد من تغيير في وصف عدد من ظواهره تغييراً لا يخل بالأركان الأساسية التي يقوم عليها، ولا سيما المعنى النحوي والدلالة عليه، ولا يصرف الوصف عن لغتنا العربية الفصيحة التي درسها علماؤنا الأوائل، وبنوا أحكامهم على استقرائها ووصفها.

وفي ضوء هذا التوجه، وجدت أن إعراب الجمل وأشباه الجمل والتركيب المسمى (مصدراً مؤولاً) خلل في الوصف النحوي، ذلك أن ظاهرة الإعراب تجري في الأسماء وحدها، ولا تجري في الحروف أو الأفعال، وهذا ما ذكره النحويون لذا قالوا: الأصل في الأسماء أنها معربة، والأصل في الأفعال أنها مبنية[1]. أما الفعل المضارع فإعرابه فيه آراء مختلفة، لا أرى ضرورة للخوض فيها، ولا خلاف في بناء الحروف والفعل الماضي، فالمتفق عليه أن الأسماء هي التي تكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها قال الزمخشري: "إن حق الإعراب للاسم

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٥-٥٤٩.

في أصله، والفعل إنما تطفل عليه بسبب المضارعة"[1]، فهو الذي يكون متغيراً بتغير مواقعه الإعرابية، وتظهر عليه علامات الإعراب أو تقدر، وهذا الأمر يجعلني اعتقد بأن الإعراب ينبغي أن يقصر على الاسم وحده، ولا يتعداه إلى غيره فلا تضطر إلى تأويل أو تقدير.

ورب سائل يسأل كيف نفسر وقوع الجملة في مواقع ينبغي أن يوضع فيها المفرد في التصور الشكلي لبناء الجملة، كوقوعها خبراً لمبتدأ، أو أحد نواسخه، ووقوعها حالاً، أو نعتاً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليه، وغير ذلك من المواضع التي وضع النحاة فيها الجملة، إذا جاز تأويلها بمفرد، وكيف نفسر الجملة الأخرى التي وصفوها بأنها لا محل لها من الإعراب؟ والجواب في رأيي ينبغي أن يستنبط من روح الدرس النحوي، وليس مما علق به من صناعة نحوية منطقية غلبت الجانب الشكلي على الجانب الدلالي الذي هو روح النحو إن جاز التعبير بذلك، وقد آن الأوان لتفسير كثير من الظواهر النحوية في ضوء الدرس الدلالي الذي صار ميداناً رحباً أخذ من علوم القدامى، واضاف إليه المحدثون أبواباً جديدة فتحت للدرس النحوي آفاقاً جديدة. وما أدعو إليه في هذا الموضوع هو الأخذ بفائدة الجملة المسبوقة بحرف وصل، قبل النظر في العوامل المؤثرة فيها. وبيان قدرة الجملة على إغناء المعنى عند ائتلافها مع لفظ أو ألفاظ تكون معها جملة كبرى بما جعل الكلام غير محتاج إلى ما يستحقه المفرد من موقع لو وضع موضعها. فليس وظيفة الجملة الحلول في مواقع إعرابية؛ لأن الإعراب مخصوص بأجزائها، بل وظيفتها أداء المعنى العام المقصود فإن ذكر مبتدأ وجاءت بعده جملة موصولة بحرف وصل أو غير موصولة فالأولى الاهتمام بوظيفتها المعنوية في أداء معنى الإخبار عن هذا المبتدأ، وليس المهم أنها تقع في موقع المفرد الذي يؤدي

---

(1) المفصل في علم العربية ١/ ٤٢.

هذه الوظيفة، فليس من الضرورة ذكر هذا الموقع، لأن الأساس هو الوصول إلى المعاني، لا إلى المواقع التي تقود إلى المعاني، وهذا ما تنبه عليه النحويون القدامى، وأشاروا إليه في أمور منها باب الاستغناء في النحو، وهو باب واسع، أذكر من موضوعاته على سبيل التذكير قولهم بإغناء فاعل الوصف المعتمد على نفي أو استفهام عن ذكر الخبر، في نحو قوله تعالى:﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[1].

كما قالوا بإغناء الحال عن ذكر الخبر، إذا كان المبتدأ مصدراً أو مضافاً إلى مصدر في نحو قولنا (ضَرْبِي العبدَ مُسيئاً) وغير ذلك مما جاء مغنياً عن غيره لدلالته عليه.

ولو أزحنا عن تصورنا نظرية العامل وأبعدناها عن أذهاننا متجردين من متطلباتها، وفسحنا المجال لموضوعات الدلالة لكي تأخذ حيزها في تفسير كثير من الظواهر النحوية لأدركنا أننا نستطيع أن نعيد النظر في موضوع إعراب الجمل أو أشباه الجمل، أو ما يسمى المصدر المؤول، ويتحقق ذلك إذا أخذنا الموضوع من زاوية دلالية، فالجملة هي كلام مفيد يحسن السكوت عليه، تتكون من أركان أساسية، وفضلات يتم المعنى باجتماعها وائتلافها في هيئة من هيئات نظام ترتيب الجملة، فإذا ذكرنا مبتدأ في جملة فلا بد من أن يكون له خبر قد يرد اسماً، فتظهر عليه علامة الرفع، وقد يغني عن ذكره تركيب من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، أو أحد هذين التركيبين مسبوقاً بأداة وصل؛ لذا تؤدي هذه التراكيب ما يؤديه الخبر المفرد مع زيادة في الدلالة بحسب ما تتضمنه تلك التراكيب من مكونات تحمل دلالات خاصة بكل منها، وهو أمر لا يحصل بذكر الخبر المفرد، وهذا الأمر لا يلزم بأن يكون لهذه التراكيب موقع هو ذات الموقع الذي يحتله

---

(١) مريم ٤٦.

المفـرد، بل نكتفي في وصفنا لهذه الجملة الكبرى أن تقول: أغنت الجملة عن ذكر الخبر لدلالتها عليه. أما ما يتطلبه العامل من موقع رفع فلا ضرورة له؛ لأن هذا من اختصاص الأسماء وحدها، أما الجمل فهي تراكيب ذات وظيفة دلالية تظهر دلالـتها مـن نـوع مكوناتهـا، وطريقة نظمها، وما دامت خالية من علامة خاصة بموقعهـا، فـلا موجـب لذكـر هـذا الموقـع؛ لأنـه موقـع للمفرد، وليس للجملة. ونسـتطيع أن نصـف الجملـة إذا وقعـت – كما قالوا – حالاً، أو نعتاً، أو مضافاً إلـيها. أو مفعـولاً به فنقول: اغنت الجملة عن ذكر الحال لدلالتها عليه، وأغنت الجملـة عـن ذكـر المفعول به لدلالتها عليه، وأغنت الجملة عن ذكر المضاف إليه لدلالـتها علـيه وهكذا في كل المواقع الأخرى. وهذا الوصف يسري على الجمل وأشـباه الجمـل والتركيب المسمى مصدراً مؤولاً، فلا يصح أن نقول إنّ (أنْ، أو مـا، أو كـي، أو لو) والفعل، و(أنّ) والجملة الاسمية وقعت موقع مصدر مؤول بـه، وهـو مصدر مفترض متخيل، بل نقول في نحو قوله تعالى﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُـمْ﴾ خـيرٌ خـبر مـرفوع لمبتدا أغنـت الجملـة الفعلية (أن تصوموا) عن ذكره لدلالتها عليه.

وفي هذا الوصف تبرز أهمية دلالة (الجملة الفعلية) على المعنى الذي يحمله الفعـل المضـارع، بزمـنه الـذي خصصـته (أنْ) بالاستقبال، ومنحته (التاء) معنى المخاطـب، ويحملـه الفـاعل بدلالته على جماعة المخاطبين، وهذه المعاني لا يمكن لـلمفرد أن يعـبر عـنها مطلقـاً؛ لأن المصـدر المؤول به يدل على حدث مجرد غير مسـتوف لدلالة الفعل بأنواعه وأزمنته وما يدخل عليه من سوابق ولواحق، وما يفـيده إسناده إلى الفاعل أو ما ينوب عنه، وما يتبع ذلك من إيحاء بمعان لا يمكن تحصـيلها إلا مـن أنماط الجملة الفعلية في حالات التقديم والتأخير، والاستفهام،

والأمـر، والنهي، والنفي، والعرض، والتحضيض، والحصر وغير ذلك مما يعجز المصدر المقدر به عن أدائه.

لـذا يكون هذا الوصف مراعياً للمعنى أكثر من مراعاة الجانب الشكلي في الإعـراب الـذي يضطرنا إلى التأويل؛ لأن قولنا: أغنت الجملة الفعلية عن المبتدأ أو المفعـول بـه أو غيرهمـا، يـؤدي الوظـيفة الإعرابية المطلوبة في النظر المنطقي، ويفسح المجال للدلالة على معنى الجملة، فالقول بما يسمى (المصدر المؤول) يلغي الموحـيات الدلالـية لـلجملة، ويـتجاهل المعـنى الذي يعبر عنه إسناد أحد ركني الجملة إلى الآخر، فضلاً عن إلغاء دلالة المكونات الأخرى للجملة التي أوضحت قيمـتها المعـنوية؛ لأنه يكتفي بدلالة المصدر المؤول به، وهذا هدر للمعنى ومسخ لدلالـة الجملـة عـلى ذلـك المعـنى، وقـد آن الأوان لنبذ مقولة (المصدر المؤول) ووضـع الجملـة في سـياقها الصـحيح بالأخذ بدلالتها المغنية عن ذكر لفظ حلت محله يفترضه المنطق ويرفضه الاستعمال في أداء المعنى نفسه. وما ذكر عن الجملة الفعلـية بعـد (أنْ، وما وكي، ولو) ينطبق على الجملة الاسمية بعد الحرف (أنْ)، ففـي قـولـه تعـالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلهِ رَبِّ العَالَمِينَ﴾ نقول إن الجملة الاسمـية مـن اسـم (أنْ) المخففة وخبرها وهو جملة اسمية أيضاً أغنت عن خبر المبتدأ(آخر) لدلالتها عليه.وفي قوله تعالى﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[1] نقـول إنّ (تـبين) فعل ماض والجملة الاسمية بعد أن أغنت عن الفاعل لدلالتها علـيه، وفي قـولـه تعـالى﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ العَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾[2] نقـول إنّ (أوحي) فعل ماضٍ مبني للمجهول والجملة الاسمية (أن العذاب على مـن كـذب وتـولى) أغنت عن نائب الفاعل؛ لدلالتها عليه، وهذا الوصف ليس

---

(١) التوبة ١١٤.

(٢) طه ٤٨.

بدعاً في المنهج العربي القديم، بل هو إضافة جديدة إلى حالات الإناء التي أقرها العلماء القدماء فضلاً عن كونه وصفاً ينحو منحىً دلالياً يتوخى بيان المعنى الدقيق للكلام، وهو ما عبر عنه عبد القاهر الجرجاني في قوله: "ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه من بعض.. وبعد أن كنا لا نشك في أن لا حال للفظة مع صاحبتها تعتبر إذا أنت عزلت دلالته جانباً"[1].

فإذا كان الأصل في نظم الكلام هو بيان المعنى بدلالة ائتلاف الألفاظ فالأولى في الوصف النحوي أن يكون أقرب إلى فهم نظم هذا الكلام بما يكشف عن معناه، وليس ببيان موقع اختص به المفرد، وليس الجملة، لأن البحث عن الموقع بالمنطق الشكلي يحيد بالدرس النحوي عن منحاه، وهو الكشف عن المعاني؛ لذا فإن ما ذهبت إليه من ضرورة إلغاء فكرة التأويل بمصدر في الجملة المسبوقة بحروف الوصل يضع الألفاظ والجمل في مراتبها المعبرة عن معانيها الدقيقة ويبعدها عن التأويل الذي يمسخ ذلك المعنى. ويمكن أن نستنتج مما تقدم:

١- إن تسمية التركيب المنسبك من (أن وما وكي ولو والفعل) أو (أن واسمها وخبرها) مصدراً مؤولاً تسمية غير صحيحة ينبغي العدول عنها إلى (ما يؤول بالمصدر) أو (التركيب المؤول بالمصدر).

٢- اقتضى التعليم ونظرية العامل إيجاد باب غريب وطارئ على نظام الجملة العربية سماه النحويون (المصدر المؤول)، وهو تركيب قالوا إنه يصح تأويله بمصدر سموه المصدر الصريح، وهو تأويل لا موجب له، وقد أثبت البحث بالأدلة وجود فروق بين هذا التركيب وذلك المصدر المؤول به؛ لافتراقهما

---

(١) دلائل الإعجاز ٤٠-٤١.

في الدلالة والاستعمال فضلاً عن عدد من الفروق بينهما في الإعراب. وبعد التأمل والتدبر في هذا التركيب مستعيناً بما توصلت إليه البحوث الجادة في هذا المضمار وجدت أن هذا التركيب ليس إلا جملة مسبوقة بحرف وصل، فهو إما جملة اسمية وإما جملة فعلية، ولا وجود لما قيل إنه مصدر مؤول، ونرى ضرورة إلغاء باب المصدر المؤول وإلحاقه بمباحث الجملة؛ لأن المصدر المؤول مفارقة غريبة في الدرس النحوي تقسر الجملة بما تحمله من موحيات دلالية على الانخراط في مسلك المفرد، وهو أمر ترفضه الدراسات النحوية السليمة القائمة على المعنى وما يدل عليه.

٣- وقد وجدت أن الأمر الأهم في هذه القضية هو أن المصدر المؤول بعد أن أعدناه إلى موطنه الحقيقي أي الجملة لا بد من أن ينظر إلى إعراب الجمل كافة نظرة فاحصة. وبعد التأمل والتفكير هداني الله – جل جلاله – إلى وصف جديد ينوب عن إعراب الجمل؛ ذلك أن الإعراب إنما يعتري الاسم لإيضاح معناه النحوي وبيانه. ولما كانت الجملة ذات معنى تام يحسن السكوت عليه سواء أكان لها محل من الإعراب أم لم يكن، فالإعراب لا يفيدها إيضاحاً ولا بياناً، لأن معناها تام بدلالة ألفاظها المعجمية ودلالة مواقع الألفاظ فيها من الإعراب ودلالة ما يدخل عليه من عوارض معنوية فضلاً عن دلالة نوعها ودلالة السياق. لذا يكون القول بأنها في محل رفع أو نصب أو جر لا موجب له البتة؛ لأن هذه المواقع للجملة مواقع وهمية لا وجود لها، وقد آن الأوان لإزالة هذا الوهم والإقرار بأن الإعراب في العربية يختص بالاسم، وبما يشبهه وهو الفعل المضارع له، ولا إعراب لما عدا هذين النوعين. وقد اهتديت إلى حل يظن أنه مشكل وهو وقوع الجملة في موقع المفرد مستفيداً من فكرة الإغناء في النحو العربي؛ لذا أوصي

بضـرورة إلغـاء إعراب الجمل من النحو العربي؛ والقول بإغناء الجملة عن مجيء المفـرد لدلالـتها علـيه، ولـيس وقوعهـا في موقعه كما كان الحال في الكتـب الـنحوية؛ لأن الجملة تغني بمعناها عن ذكر المفرد، وليس المحل بمبين لمعناها. وإعرابها أو عدم إعرابها فذلك وهـم آخر غير وهـم المصدر المؤول، لذا نوصي بإلغاء الأبواب الآتية من الكتب النحوية:

١ - المصدر المؤول.

٢ - الجمل التي لها محل من الإعراب.

٣- الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

الفصل الثالث

نظرات في التلازم بين أركان الجملة العربية

بين يدي الفصل

تعد الجملة الوحدة الأساسية المعبرة عن معنى تام يحسن السكوت عليه، لذا استأثرت باهتمام علماء النحو، فدرسوا أنواعها، ومعانيها، وأحوالها، غير أن تسلط فكرة الإعراب والبناء، ونظرية العمل على الدرس النحوي، جعلت البحث النحوي يسير في اتجاهين:

الأول: يهتم بمباحث الأعراب، ويجعلها الأساس للبحث النحوي وهذا ما يجعل المفردة مدار البحث وإن كان المراد المعنى الذي لا يتحقق إلا باكتمال أركان الجملة.

الثاني: ربط البحث النحوي بمجاري البحث عن معاني القرآن الكريم، ومجازه وسبل اعجازه، فكانت الجملة، وأساليب التعبير، وطرائق إيصال المعاني، هي محور البحث. وقد تجلى ذلك في كتاب معاني القرآن، ومجازه ، وإعجازه، والكتب التي درست معاني الكلام، ولا سيما الكتب التي خصصت لعلم المعاني مجالات واسعة[1] . وكانت أولى الإشارات إلى مباحث الكلام (الجملة) واضحة في كتاب سيبويه، كما نرى في باب (المسند والمسند إليه) و(باب الاستقامة من الكلام والإحالة)، فضلاً عن الآراء المبثوثة في مباحث كتابه الأخرى، ثم تتالت مباحث الجملة في كتب النحويين اللاحقة معبرين عنها بمصطلح الكلام أو الجملة، ففي كتاب الأصول لابن سراج، على سبيل المثال، يقول في أول مباحثه: (الكلام يتألف من ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف)[2]. وفي حديثه عن الاسم

---

(١) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ٢١٨.

(٢) ينظر أثر المعنى في الدراسات النحوية لمعرفة مباحث الجملة في كتب النحويين القدماء ٣١٥ وما بعدها.

أشـار إلى الجملـة الاسـمية بقولـه (أن يبنى عليه اسم مثله، أو يبنى على اسـم ويـتألف باجتماعهما الكلام ويتم)[1]. كما أشار إلى الجملة الفعلية بحديـثه عـن الفعل قائلاً (وأول عمله أن يرفع الفاعل، أو المفعول، الذي هـو حديـث عنه، نحو قام زيد، وضرب عمرو، وكل اسم تذكره ليزيد في الفـائدة، بعـد أن يستغني الفعل بالاسم المرفوع، الذي يكون ذلك الفعل حديـثاً عـنه، فهو منصوب ونصبه لأن الكلام قد تم قبل مجيئه، وفيه دليل علـيه)[2]. ولم يبتعد ابن السراج عن البحث في الجملة حين ذكر الأسماء المـرتفعة إذ حصـرها في مـا يسـند أو يسند إليه من الجملة فقال: الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف:

الأول: مبتدأ له خبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بني على فعل؛ ذلك الفعل حديثاً عنه.

والـرابع: مفعـول بـه بـني على فعل فهو حديث عنه، ولم تذكر من فعل به؛ فقام مقام الفاعل.

والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ[3].

وقـد نسب إليه أبو علي الفارسي نوعاً ثالثاً من أنواع الجملة سماه (الجملة الظرفـية) في حديثه عن قولهم (زيد في الدار)، و(القتال في اليوم) قال (فهو كلام مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حد قولك "إن زيداً منطلق"؛ ولكنه من

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٣٨.

(٢) المصدر نفسه ٥٥. المصدر نفسه ٦٢.

(٣) الأصول في النحو ٦٢.

خبره الفعل والاسم، أو الاسم والاسم... وقد جعل أبو بكر هذا التأليف – في بعض كتبه – قسمنا برأسه وذلك مذهب حسن)[1]

وكان أبو علي الفارسي أكثر وضوحاً في تحديد ملامح الجملة، إذ أفرد باباً سماه (ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة كان كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل)، قسم الجملة على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يأتلف فيه الاسم مع الاسم ويكون منهما كلام؛ نحو زيد أخوك.

الثاني: ما يأتلف فيه الفعل مع الاسم؛ نحو قام زيد.

الثالث: الكلام المؤتلف من اسم وحرف وليس هو على حد قولك؛ "إن زيداً منطلق"، ولكنه من خبره الفعل والاسم، أو الاسم والاسم؛ نحو "زيد في الدار" والقتال في اليوم[2] وناقش أبو علي الفارسي أنماطاً أخرى من الجمل، التي ذهب فيها النحويون إلى تقدير فعل مختزل غير مستعمل الإظهار، إما لأنه لو ظهر لقلب المعنى، كما في جملة النداء، أو لم يقلبه، ولم يبطل شيئاً عن حقيقته، نحو قولهم: "رأسَك والسيفَ" شراً ونفسَك[3] ونسب إليه أنه قسم الجملة على أربعة أقسام، قال ابن فلاح (واختلف النحاة في تقسيمها، فأبو علي قسمها أربعة أقسام وتبعه جماعة: فعليه واسمية وشرطية وظرفية، ومنهم من قسمها ثلاثة أقسام، وأدخل الظرف في المفرد) [4] وهو –بناء على ذلك – أول من جعل الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه وليس الزمخشري الذي نسب إليه

---

(١) المسائل العسكريات في النحو العربي ٨١-٨٢.

(٢) المصدر نفسه ٨١.

(٣) المصدر نفسه ٨٥.

(٤) المغني في النحو ٢/ ٢٨٧-٢٨٨.

ابن هشام ذلك في قوله (وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية)[1] ونالت الجملة عناية أكبر في كتب ابن هشام ولا سيما كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حيث خصص الباب الثاني لدراسة الجملة، وذكر أقسامها، وأحكامها، ومال إلى تقسيمها على ثلاثة أقسام بحسب تكوينها الشكلي، قائلاً فالاسمية هي التي صدرها اسم "كزيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان" عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون، والفعلية هي التي صدرها فعل، كـ "قام زيد، وضرب اللص، وكان زيد قائماً، وظنته قائماً، ويقوم زيد، وقم" والظرفية هي المصدرة بظرف، أو مجرور نحو: "أعندك زيد؟ وأفي الدار زيد؟" إذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف، والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما، ومثل الزمخشري لذلك بـ (في الدار) من قولك (زيد في الدار)، وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم، وعلى أنه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه)[2] ولم يوافق ابن هشام الزمخشري فيما نسبه إليه من أنه أول من قال باستقلال الجملة الشرطية، وذهب إلى ما ذهب إليه البصريون بعدها من الجملة الفعلية، وفي هذا الموقف نظر، ذلك أن الأمر لم يبن على شكل الجملة، وكونها مبتدئة بفعل أو غيره، بل الأساس في ذلك مبني على تركيب الجملة الشرطية ودلالتها، فهي تتفرد بخاصية تكوينها من جملتين لا جملة واحدة، وتعلق تحقق إحداهما بتحقق الأخرى، وهذا ما تفتقر إليه الجملة الفعلية، وسواء أكان أبو علي الفارسي أم الزمخشري

---

(١) مغني اللبيب ٢/ ٣٧٦.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣٧٦.

هـو أول من قال باستقلال الجملة الشرطية، فقد كان مصيباً فيما ذهب إليه، وقد حاول عدد من المحدثين الخوض في تقسيمات أخرى، غير أني لا أجد ضرورة لذكرها في هذا التقديم.

الجملة الظرفية في ضوء نظرية العمل

نظـر أبـو الحسن الأخفش وغيره من العلماء في اعراب الاسم المرفوع بعد الظـرف، أو الجار والمجرور، وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [البقرة: ٧٨]، وقوـله تعـالى: ﴿ وَلَهُـمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[البقرة: ٦٢]وقوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾ [الحجر: ٤٤] وقوله تعـالى: ﴿وَمَـنْ عِـنْدَهُ عِـلْمُ الكِـتَابِ﴾([الـرعد: ٤٣] فوجـدوا أن هذا التركيب المؤلـف من الظرف أو الجار والمجرور والاسم المرفوع بهما، يختلف عن غيره من التراكيب، من حيث إعرابه، والعوامل المؤثرة في إعراب مكوناته، فلم يستحسنوا إعـراب الاسـم المـرفوع بهما مبتدأ؛ مرفوعاً بالابتداء، لما يمتاز به هذا الاسـم من خصائص تبعده عن هذا الاعراب، في حين كان سيبويه وعدد من علماء البصرة يعدونـه مبتدأ، وإن لم يكن حكمهم على هذا التركيب حكماً واحداً يشمل سائر أنمـاط هـذه الجملـة، بـل اقتصر على الاسم المرفوع بالظروف التي لم تعتمد على شـيء آخـر. واختلفـت آراءهـم بحسـب اختـلاف أنمـاط هذا التركيب، فأوجب بعضـهم رفعـه فـاعلاً، فقد حكى ابن هشام الخضراوي عن الأكثرين أن المرفوع بعـد الجـار والمجرور يجب أن يكون فاعلاً، وأجاز الكوفيون والأخفش رفعهما – أي الجـار والمجـرور – الفـاعل، وأوجـب البصـريون غـير الأخفـش ابتدائيته[1]. ولإيضـاح هـذا الخلاف عقد أبو البركات الأنباري مسألة لبيان أوجه الخلاف في

---

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١/ ٨٤.

رافع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور قال: (ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفي الدار عمرو، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء[1] وخصص أبو البقاء العكبري ذلك بالظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله قال (إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده بل يكون الاسم مبتدأ،والظرف خبراً مقدماً، وفيه ضمير كما لو كان مؤخراً في اللفظ. وقال أبو الحسن الأخفش والكوفيون يرتفع الاسم بهما كما يرتفع بالفعل ويخلوان عن ضمير لعملهما في الظاهر)[2]. ويرى الرضي أن الأساس فيما ذهب إليه الكوفيون من كون المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور فاعلاً، اعتقادهم بأن الخبر لا يجوز تقديمه على المبتدأ، مفرداً كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع "زيد" في "في الدار زيد"، و"قائم زيد" على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره[3]. وفي ذلك يخالف الأخفش الكوفيين، فهو لا يوجب ارتفاع الاسم المرفوع بعد الظرف بالفاعلية، بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً، إذ يجوز تقدم الخبر على المبتدأ ، لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز إعراب زيد في قائم زيد، فاعلاً أيضاً، وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد أجاز إعراب زيد في قائمٌ زيدٌ، فاعلاً أيضاً، وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان، وذلك لأن

---

(١) الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١/ ٥١.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٣٣.

(٣) شرح الكافية ١/ ٨٧.

الظرف أضعف في عمله من الفعل، أو الصفة، وثبوت الاجماع على جواز في "داره زيدٌ" يصح تقديم الخبر.

ويمنع كون زيد فاعلاً[1]. فالكوفيون يوجبون الفاعلية، والأخفش يجيز الفاعلية والابتداء، أما البصريون فيوجبون الابتداء في هذا النمط من الجملة الظرفية؛ ويجيزون الفاعلية في نمط آخر، يكون الظرف فيه معتمداً على غيره، وحجة الكوفيين التي بنوا عليها رأيهم؛ أن الأصل في قولنا" أمامك زيد، وفي الدار عمرو" "حلّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمرو" فحذف الفعل، واكتفي بالظرف منه، وهو غير مطلوب؛ فارتفع الاسم به، كما يرتفع بالفعل)[2] وهذا التقدير متصور لا يؤيده نص، بل هو معنى مستوحى من معنى الظرفية، ولا يمكن الحكم على الظرف بما في الفعل، بل ينبغي أن يكون الظرف هو الأساس في الحكم، لذا منع النحويون اظهار العامل في الظرف إذا كان خبراً، لأن ذكر الظرف نائب عنه، فلم يجمع بينهما للعلم به، فأما قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ﴾ فمستقر فيه بمعنى الساكن بعد الحركة؛ إلا الاستقرار الذي هو مطلق الكون[3]. واحتج البصريون لإثبات قولهم بابتدائية الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور بأدلة عقلية لخصها العكبري في أمور أهمها:

الأول: أن الظرف جامد، فلم يعمل كسائر الجوامد.

الثاني: أنه لو كان عاملاً عمل الفعل؛ لما عمل فيه عامل آخر، وتخطاه إلى الاسم، وأنت تقول: "إن خلفك زيداً، وكان خلفك زيد، ورأيت خلفك زيداً" فيعمل الفعل في الاسم، ولا يعمل الظرف، ولو جرى الظرف مجرى

---

(١) ينظر شرح الكافية ١/ ٩٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١/ ٥١-٥٢.

(٣) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٤١.

الفعل، لما دخلت عليه هذه العوامل؛ لأن من حكمها ألا تدخل على الفعل.

والوجه الثالث: أن الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدم، وقد جاز ذلك جماعاً، كقولك "في داره زيد، وفي بيته يؤتى الحكم" ولو كان هو العامل؛ لكان اضماراً قبل الذكر لفظاً وتقديراً.

والوجه الرابع: أنهم اتفقوا على قولك " في الدار زيد قائم" أن زيداً مبتدأ، وقائم خبره، والخبر عندنا مرفوع بالابتداء، وعندهم بالمبتدأ، فحينئذ قد بطل عمل الظرف، وتعلق بـ "قائم" الذي هو الخبر، ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك.

والوجه الخامس: أن الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام الفعل؛ لجاز قولك" اليومَ زيدٌ" إذ التقدير استقر اليوم زيد، ولما لم يجز، لكون الاسم جثة، والظرف زماناً.

بان أنه لم يعمل؛ لما ذكروا[1] ويتضح من عرض، حجج الطرفين أنها مبنية على أسس وضعها النحويون لنظرية العمل، لا علاقة لها بالمعنى الذي يقصده المتكلم، أو طريقة بناء الجملة، ومهما كانت هذه الحجج، هي عرضة للرد والنقض، وللوقوف على صحة هذه الحجج أو ضعفها؛ لا بد من العودة إلى جذور هذه الخلافات، ومناقشة المنطلقات التي انبثقت منها آراؤهم.

عامل نصب الظرف

يتفق النحويون على أن عندك في قولنا "عندكَ زيدٌ" هي غير زيد، وهذا يناقض ما ذهب إليه النحويون من أن المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ في

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٣٣-٢٣٥.

المعنى، لذا اختلفوا في عامل نصب الظرف، قال ابن هشام عن الظرف والجار والمجرور (لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر... وزعم الكوفيون وابنا طاهر، وخروف أنه لا تقدير في نحو "زيدٌ عندَكَ/ و"عمروٌ في الدار: ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف، الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو "زيدٌ أخوكَ" وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه ، وقال الكوفيون : الناصب أمر معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ)[1].

فالكوفيون يرون أن الظرف منصوب بعامل الخلاف، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إلى أنه ينتصب؛ لأن الأصل في قولك: "أمامك زيد" حل أمامك، فحذف الفعل، وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه؛ فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل، واختلف البصريون في تقدير العامل إذا ذهب بعضهم إلى أنه منصوب بفعل مقدر بـ "استقر" وذهب آخرون إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير "زيد مستقر أمامك "وعمرو مستقر وراءك"[2] ويستند مذهب الكوفيون إلى أن الظرف لا يتعلق بشيء، ولا يحتاج إلى تقدير شيء، لذا ينتصب على الخلاف؛ لمخالفته للمبتدأ[3] ودحض البصريون ذلك بقولهم: (يبطل مذهبهم بالعكس والنقض، أما العكس فنصب المبتدأ على المخالفة؛ لأنهما إذا تخالفا لم يكن أحدهما أولى من الآخر بالنصب، وأما النقض:

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٣٣.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٥، المسألة ٢٩.

(٣) المغني في النحو ٢/ ٣١٧.

فبنحو قولهم: "زيد زهير شعراً، وعبد الله حاتم جودا"، إذا رفعوهما؛ وليس أحدهما الآخر[1] ويقوم رأي البصريين في تقدير فعل ناصب، على مسألة لا ترقى إلى البرهان الدقيق إذا قالوا إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر؛ وذلك لأن الأصل في قولك "زيد أمامك" و"عمرو وراءك" "في أمامك" و"في ورائك"؛ لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة، أو الازمنة، يراد فيه معنى "في"، وفي حرف جر، وحروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به؛ لأنها دخلت رابطة، تربط الأسماء بالافعال، كقولك "عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو "ولو قت" من أو "أو " إلى عمرو" لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به، فدل على أن التقدير في قولك: "زيد أمامك وعمرو وراءك" زيد استقر في أمامك،، وعمرو "استقر" مقدر مع الظرف، كما هو مع الحرف[2]. وهذا الرأي مبني على فكرة تعلق حروف الجر بفعل لا بد من تقديره، أو تقدير ما يشبهه، أو ما أو ما يشير إلى معناه، كما ذكرت، والتعلق مرتبط بمعنى كل من الفعل، والحرف، ذلك أن مكانة الحروف تبرز في كونها رابطة تربط الأسماء بالأفعال، كقولنا: "عجبت من زيد، ونظرت إلى عمرو" ولو قلت "من زيد، أو إلى عمرو، لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به[3]. ويستند المدافعون عن هذا الرأي إلى أن اختيار الفعل "استقر" أولى من تقدير فعل آخر؛ لكون الاستقرار هو الحصول المطلق، وغيره فعل معين، ولا دلالة في اللفظ على نوع مخصوص من الأفعال، بخلاف الحصول المطلق، فإنه محامل لجميع أنواع الفعل، وكونه ظرفاً يدل على الحصول المطلق[4]

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٣١٧-٣١٨.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٦.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٤٦.

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٣٧٧.

وفي تقدير الفعل "استقر" يكون الفعل وضميره جملة يخبر بها عن الاسم، بحسب رأي من قال بابتدائية ذلك الاسم. ويعلل النحويون المؤيدون هذا الرأي بقولهم: (والدليل على أنه مقدر بالجملة من وجهين: أحدهما: أنه كالجملة في الصلة كقولك "الذي خلفك زيد" فكذلك في الخبر ، والثاني أن الظرف معمول لغيره، والأصل في العمل للأفعال، والأسماء نائبة عنها، وجعل العمل هنا للفعل أولى، وإذا أنيب الظرف مناب الفعل؛ وإذا أنيب الظرف مناب الفعل؛ دل عليه)[1] أما من ذهب إلى تقدير الناصب اسم فاعل، ومنهم ابن سراج، وأبو الفتح ابن جني، فحجتهم من أربعة أوجه:

أحدها: القياس على الصفة، والحال؛ فإنهما يقدران بالمفرد، لأن أصل الصفة والحال المفرد.

الثاني: أن الأصل في خبر المبتدأ المفرد؛ فتقديره أولى.

الثالث: أن الاسم أصل الفعل؛ فتقدير الأصل أولى من الفرع.

الرابع: أنه يقع فاصلاً بين أما وجوابها، نحو قولك "أما خلفك فزيد" ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد[2] وسواء أكان تقدير الناصب فعلاً أم اسم فاعل، فهو تقدير لمعنى عام؛ لأنه لا يستقيم تقدير عامل لمعنى من المعاني الخاصة، ولا يعنينا أي التقديرين أولى؛ بل الذي يعنينا من هذا التقدير ما يراه النحويون من وجود ضمير يرفعه الفعل، أو اسم الفاعل، إذ ذهب أكثرهم إلى أن هذا الضمير يحل في الظرف بعد حذف الفعل، أو اسم الفاعل، وخالفهم السيرافي وغيره في ذلك، وذهب إلى أن الضمير

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٣٩.

(٢) المغني في النحو ٢/ ٣١٩.

حذف مع المتعلق[1]. وخصه ابن هشام بما متعلقه خاص قال: ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور[2].

ويستدل من يرى أن الضمير ينتقل إلى الظرف بأمور أهمها:

الأول: أنه يؤكد ؛ كقول الشاعر:

فإن يك جثماني بأرض سواكم   فإنّ فؤادي عندكَ الدهرَ أجمعُ

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله؛ ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان[3].

الثاني: أنه يعطف عليه، كقول الشاعر:

ألا يا نخلةً من ذاتِ عرقٍ   عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ

الثالث: أنه ينتصب عنه الحال، كقوله تعالى: ﴿فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[4] [هود:١٠٨].

ويعتقد النحويون بأهمية هذا الضمير لأنه الدليل على عمل الظرف بعد حذف المقدر قال ابن برهان (ثم إن العرب حذفت اسم الفاعل، اختصاراً، ونقلت الضمير منه إلى الظرف وحرف الجر، فعملاً في الضمير بحق النيابة، عن اسم الفاعل؛ عمل الفاعل في الضمير، فلم يبق لاسم الفاعل علقة بعد حذفه إلا نصب الظرف... وضمير مرتفع بأنه فاعل مستكن في الظرف، ومساهما واحد، وهو الراجح من خبر المبتدأ إليه، واسم منتصب باسم الفاعل المحذوف، وهو

---

(١) شرح الكافية ١/ ٩٣.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٤٨.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٤٤٣-٤٤٤ وينظر شرح الكافية ١/ ٩٣.

(٤) ينظر شرح الكافية ١/ ٩٣، والمغني في النحو ٢/ ٣٢٤.

الظـرف)[1] وفي ضوء هذا التصور لحذف العامل، وحلول الضمير في الظرف أو الجار والمجرور، اعتقد عدد من النحويين؛ بأن الظرف يكتسب من الفعل، أو اسم الفـاعل القـدرة عـلى رفع الاسم؛ لأنه ناب مناب الفعل، أو اسم الفاعل، ومن هـذا الاعـتقاد ظهـرت فكـرة اسـتقلال التركيـب المكـون مـن الظرف، أو الجار والمجرور، والاسم المرفوع بهما عن غيره من أنماط الجملة؛ ذلك أن هذا الاسـم لا يـرتفع بالابـتداء، كمـا يـرتفع المبتدأ؛ لأنه تركيب غير التركيب الاسمي المسمى الجملـة الاسـمية، ولا يـرتفع بالفعل ليكون فاعلاً له، بل هو تركيب مختلف عن ذينك النمطين من أنماط الجملة، يرتفع فيه الاسم بالظرف أو الجار والمجرور؛ لذا اتجهت الأنظار إلى القول بالجملة الظرفية.

هل يعمل الظرف في غيره؟

الأصـل في العمـل عـند الـنحويين للفعل؛ فهو أقوى العوامل. وقد أجروا عـدداً مـن الأسمـاء مجـرى الفعـل في العمل؛ منها المشتقات من الفعل لعلاقتها الاشـتقاقية بـه، كاسـم الفـاعل، واسـم المفعول، والصفة المشبهة، ومنها المصدر لكونـه حدثـاً لم يقـترن بـزمن، كما أجاز عدد منهم تحمل الاسم الجامد ضميراً، وهـذا مـا ذهـب إلـيه الكوفـيون والرماني واحتجوا بأن الجامد في معنى المشتق، فقولـنا: غلامـك؛ بمعـنى خـادمك، وأخـوك بمعنى قريبك، وكما يفتقر ذلك إلى ضمير كذلك ما هو في معناه ولا يرى البصريون ذلك؛ لأن كون الجامد في معنى المشـتق، لا يوجـب تحمـل الضمير؛ لأنه لا يعمل في الظاهر. وكذلك الضمير لا يعمـل، وإن كـان في معـنى مـا يعمـل. وسبب ذلك أن القريب والخادم مشتقان يعمـلان في الظاهـر؛ فلـزمهما الضـمير، ولـيس كذلك الجامد.[2] والظرف اسم

---

(١) شرح اللمع ١/ ٣٧ وينظر شرح عيون الأعراب ٩٥.

(٢) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٣٣-٢٣٨.

جامد، لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر له[1] وقد روي عن السيرافي أنه يرى أن الظرف اسم جامد لا مناسبة بينه وبين الفعل من جهة الاشتقاق[2] وهذا الكلام فيه نظر ذلك أن الظرف لا يبعد كثيراً عن الفعل، ولا سيما ظرف الزمان؛ فقد ذكروا أنه يرتبط بالفعل بآصرة قوية هي الدلالة على الزمن، قال المبرد (وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعل أولى؛ لأنها إنما بنيت لما مضى منه، ولما لم يأت)[3] وقال ابن برهان (واعلم أن ظرف الزمان أشد علقة بالفعل لدلالته عليه لفظاً ومعنى)[4] وهذه العلقة مكنت الظرف من العمل في غيره عمل الفعل، ولبيان ذلك أورد الأدلة المؤيدة لعمل الظرف مستقاة من أقوال النحويين أنفسهم:

الأول: نيابة الظرف عن الفعل وتحمل الضمير، وقد مر بيانه.

الثاني: نصبه الحال: ينتصب الحال بالظرف، كما ينتصب بالفعل، وقد صرح سيبويه بذلك في الباب الذي عقده لذلك قائلاً: (هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده، ويبنى على ما قبله، وذلك قولك: "هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ" لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم، وقبح أن تقول "فيها قائم"؛ فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح "مررت بقائم، وأتاني قائم" جعلت القائم حالاً. وكان المبني على الكلام الأول ما بعده .. وحُمِل هذا النصب على جواز "فيها رجلٌ قائماً" وصار حين أخر وجه الكلام فراراً من القبيح قال ذو الرمة:

شرح الكافية ١/ ٩٣.

(٢) المغني في النحو ٢/ ٣٢٦.

(٣) المقتضب ٣/ ١٧٦.

(٤) شرح اللمع ١/ ١٢٢.

وتحت العوالي في القنا مستظلةً ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ

وقال الآخر:

وبالجسم مِنّي بيّناً لو علمتِه شُحوبٌ وإنْ تستشهدي العينَ تشهدِ

وقال كثير لِميّةَ موحِشاً طَلَلُ"[1]

ولبيان قدرة الظرف على العمل يقرنه سيبويه بعمل الفعل قائلاً (واعلم أنه لا يقال "قائماً فيها رجل" فإن قال قائل أجعله بمنزلة "راكباً مر زيد، وراكباً مرّ الرجلُ" قيل له: فإنه مثله في القياس؛ لأن "فيها" بمنزلة "مرّ" ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأن "فيها" وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنها أنزلت منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل، فأجرها كما أجرتها العرب، واستحسنت"[2] وخص النحويون عمل الظرف بما كان تاماً منه، أما الناقص مثل "زيدٌ عندَك معرضٌ، وزيدُ إليك قاصد، ولك محبٌ، وفيك راغب" فلا يجوز في الاسم إلا الرفع؛ لأنه خبر الابتداء، ذلك أن الظرف الناقص لا يتم به الكلام، إذا جعل خبراً عن الاسم كالفعل، أو أحد المشتقات[3].

الثالث: الظرف ينصب الظرف: أشار النحويون إلى قدرة الظرف، على نصب الظرف سواء كان ظرف زمان أو مكان، قال المبرد عن العوامل الناصبة للظرف: (فأما ما يكون في معنى الفعل؛ فينتصب به، نحو قولك: "المال لك يوم الجمعة" لأن معناه تملك، و"زيد في الدار يومنا هذا" لأن معناه الاستقرار و"زيد صديق عبد الله اليوم"، لأن معناه أنه يؤاخيه في هذا

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٢ وينظر الأصول ٢/ ٢٥٦.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٤ وينظر المقتضب ٤/ ٣٠٠.

(٣) ينظر شرح عيون الإعراب ١٥١ والمغني في النحو ٢/ ٣٢٧.

اليوم)[1]. فظرف الزمان "يوم" منصوب بالجار والمجرور "لك"، والظرف "يومنا" منصوب بالجار والمجرور في "الدار" ومثل ابن الشجري لعمل ظرف المكان في ظرف الزمان متأخراً أو متقدماً عليه قال (وقد يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان كقولك "زيد في داره اليوم" وتقدمه عليه فتقول "الساعة زيد خلفك" فتعمل فيه معنى الفعل مقدماً كما أعملته فيه مؤخراً، فمن أعماله فيه مقدماً قولهم "كل يوم لك ثوب" ومثله في التنزيل ﴿هُنَالِكَ الوَلَايَةُ لله الحَقِّ ﴾[الكهف:٤٤] ألا ترى أن "هنالك مشار به إلى يوم القيامة، فإن كان المبتدأ اسم حدث، وجئت بعده بظرفين؛ زماني ومكاني، كقولك: "القتال يوم السبت خلفَ المدينة" جاز أن يعمل كل واحد منهما في الآخر، فإذا أعملت ظرف الزمان، فالتقدير القتال واقع يوم السبت خلف المدينة، وإذا أعملت ظرف المكان فالتقدير: القتال واقع خلف المدينة يوم السبت. وإنما جاز أن تعمل كل واحد من هذين الظرفين في الآخر؛ لأن الكلام يتم بظرف الزمان خبراً، كما يتم بظرف المكان)[2].

الرابع: عمل الظرف في تركيب أن ومعموليها: ورد في كتاب سيبويه ما يشير إلى أن الظرف يعمل في مثل هذا التركيب، ذكر فيه تعليل الخليل لفتح همزة أن وعدم جواز كسرها قائلاً (فلما لم يجز ذلك حملوه على "أفي حق أنك ذاهب" و"على" أفي أكبر ظنك أنك ذاهب "وصارت أن مبنية عليه، كما يبني الرحيل على غد إذا قلت" غداً الرحيل" والدليل على

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٢) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٨-٢٤٩.

ذلك إنشاد العرب هذا البيت كما أخبرتك، زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفر.

أحقاً بني أبناءِ سلمى بنِ جَنْدَلٍ تهدُّدُكم إيايَ وسْطَ المجالسِ

فزعم الخليل أن التهدد هنا بمنزلة "الرحيل بعد غد" وأنّ "أن" بمنزلته، وموضعه كموضعه و"نظير" أحقاً أنك ذاهب "من أشعار العرب قول العبدي:

أحقاً أن جيرتنا استقلّوا فنيتُنا ونيّتهم فريق[1]

الخامس: رفع الظرف الاسم الواقع موقع المبتدأ: وقد صرح سيبويه بذلك معللاً الرفع بدلالة الظرف على الاستقرار، قال (لأنه مستقر لما بعده، وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه، هو الذي عمل فيه حين كان قبله، ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا؛ استغنى عنهما السكوت، حتى صارا في الاستغناء كقولك: "هذا عبد الله"، وذلك قولك "فيها عبد الله" ومثله "ثم زيد"، وهاهنا عمرو، وأين زيد؟ وكيف عبد الله؟ وما أشبه ذلك)[2] وقد فسر الأعلم الشنتمري كلام سيبويه بأنه تقديم وتأخير، وفي تفسيره ابتعاد عن روح النص؛ ذلك أن سيبويه أراد بيان أن الظرف أو ما كان في تقديره يرفع الاسم الذي بعده؛ فهو عامله فلو أراد اعراب "عبد الله" مبتدأ؛ لكان العامل فيه هو الابتداء، بحسب ما يذهب إليه البصريون، لكنه نص بوضوح على أن الظرف أو ما قدر به هو العامل في قوله (والذي عمل فيما بعده؛ حتى رفعه، هو الذي عمل فيه حين كان قبله) ومعلوم أن المبتدأ يرفع الخبر عند سيبويه قال (فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو

---

(١) الكتاب ٣/ ١٣٥-١٣٦.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٢٨.

بالابتداء، وذلك قولك: "عبد الله منطلق" ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته)[1] وربما فهم الأعلم الشنتمري نص سيبويه من خلال عنوان الباب (ما يقع الاسم المبتدأ ويسد مسده) الذي يوحي بأن هذا الباب من مباحث المبتدأ والخبر، فقال الأعلم الشنتمري (جملة هذا الباب أن المبتدأ الذي خبره ظرف من مكان، أو زمان، إذا تقدم الظرف فرفع الاسم على ما كان عليه مقدماً، كقولك" فيها زيد"[2] ولا أرى ذلك صحيحاً، والدليل على أن الأعلم قصد الارتفاع بالابتداء بخلاف ما ذهب إليه سيبويه، احتجاجه بما احتج به المدافعون عن هذا الرأي من أن الظرف لو كان هو العامل لما نصب الاسم بـ (إنّ) في نحو قولنا "إن فيها زيداً" ذلك أن العامل لا يتخطى العامل كما أشرنا إلى ذلك في نص ابن فلاح السابق، ويتضح مما تقدم أن النحويين قالوا بعمل الظرف، أو الجار والمجرور، سواء أنصب حالاً أم نصب ظرفاً، أم تحمل ضميراً، أم رفع فاعلاً، وهذا الاقرار بعمل الظرف هو اللبنة الأساسية التي بنى عليها النحويون فكرة وجود تركيب مستقل قائم برأسه هو الجملة الظرفية.

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ١٢٧، وينظر العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ٣٨.

(٢) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٠٩.

في ضـوء مـا قدمـته مـن عـرض لآراء الـنحويين في عمل الظرف أو الجار والجـرور، ورفعهمـا الاسـم بعهدهما، نستطيع القول إن هذا التركيب مختلف في اعـرابه عن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل؛ أي أنه تركيب لا ينضوي إلى الجملة الاسمـية، ولا إلى الجملـة الفعلـية بل هو قسم قائم برأسه كما قال ابن السراج، ولايضـاح هـذا الاسـتقلال لا بـد مـن ذكـر أمـرين مهمـين تتمـيز بهما الجملة الاسمية:

الأولى: اسمية الخبر: لا يخفى أن الجملة الاسمية تتكون من ركنين أساسيين، هما المبـتدأ والخـبر، ولا خـلاف في اسمـية المبتدأ، أو اعرابه إذا لم يكن وصفاً غير معتمد على نفي أو استفهام، بيد أن الخبر فيه آراء تستوقف الباحث، وتجعلـه مضـطراً إلى التدقـيق في تلـك الآراء والنظر إليها في ضوء المعنى وغـيره، ولبيان حقيقة كل ركن من أركان الجملة الاسمية أرى من المفيد ذكر أقوال النحويين في هذين الركنين. قال سيبويه في باب المسند والمسند إلـيه (وهمـا ما لا يغنى واحد منهما، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسـم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك "عبد الله أخوك، وهذا أخوك")[1]، وقـال في بـاب الابـتداء (فالمبـتدأ كـل اسـم ابتدئ له ليبنى عليه ، كلام، والمبـتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمـبني مـا بعـده عليه، فهو مسند ومسند إليه)[2] وكرر ابن السراج كلام سـيبويه مـع زيـادة في حد المبتدأ هي قوله (ما جردته من عوامل الأسماء

---

(١) الكتاب ١/ ٢٣.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١٢٦.

ومـن الأفعال، والحروف)[1]. وأوضح الزمخشري مفهوم الجملة الاسمية في حديثه عـن المبـتدأ والخـبر قـائلاً (هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولـك: "زيـد منطلق")[2] ويتضح مما ذكرت أن الأصل في الجملة الاسمية بـناؤها للإسـناد، مـن اسمـين مـرفوعين لذا جعل النحويون مجيء الخبر جملـة، أو شـبه جملـة فرعاً، قال ابن برهان في حديثه عن الاخبار بالجملة (البسـيط أول، والمركـب ثـان، فـإذا استقل المعنى بالاسم المفرد، ثم وقع المفـرد الجملة، فالاسم المفرد هو الاصل، والجملة فرع عليه)[3]. وقال في حديثه عـن الأخـبار بالظـرف، أو الجـار والمجـرور (واعـلم أن هذا فرع وأصـله أن يكـون اسـم الفاعل خبر المبتدأ، لأن المفرد إذا كان خبر المبتدأ لـزم أن يكـون هـو المبـتدأ)[4] وقـد يقول قائل: إن سيبويه وغيره، ذكروا أنواعـاً أخـرى للخـبر هي شبه الجملة، والجملة، فكيف نحكم على الخبر بأنـه نـوع واحـد هـو الاسم؟ أقول إن ما ورد في كتابه سيبويه، والكتب الأخـرى مـن تعـدد أنـواع الخبر، لم يكـن إلا اسـتجابة للفرضيات التي وضعها الـنحويون، ومتطلـبات نظـرية العمل، والشكل المتصور لأركان الجملـة، الـذي يقتضـي وجـود خـبر لكـل مبتدأ[5]، وهو ما ثبت بطلانه بالنصـوص القرآنـية[6] ونسـتدل عـلى هشاشـة فكـرة تعـدد أنواع الخبر بحجتين هما:

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٦٢-٦٣.

(٢) المفصل في علم العربية ١/ ٦٧.

(٣) شرح اللمع ١/ ٣٥.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٣٦.

(٥) نظرات في المصدر المؤول وإعراب الجمل ٦٢-٦٣.

(٦) ينظر نحو المعاني ١٨-٢٢.

الأولى: اختلاف النحويين البصريين في أنواع الخبر، إذ اقتصر سيبويه على الاسم المفرد وشبه الجملة قال (واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو الابتداء في المعنى، نحو "زيد أخوك، وزيد قائم" فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول؛ فيكون له فيه ذكر، فإن لم يكن على احد هذين الوجهين فهو محال، ونظير ذلك "زيد يذهب غلامه، وزيد أبوه قائم")[1] . وعد الأعلم الشنتمري هذا الاختلاف بين النصين من باب المؤاخذات قال: (وقد أنسب المبرد سيبويه إلى الغلط في قسمته خبر المبتدأ في هذا الباب على شيء هو هو أو يكون في زمان أو مكان، ولم يأت بالجمل التي تكون أخباراً)[2]

الثانية: اختلاف البصريين – عدا الأخفش –والكوفيين في عامل رفع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور، فجعله البصريون مرفوعاً بالابتداء، ورفعه الكوفيون والأخفش بالظرف؛ وهذا دليل على أن فكرة اعراب شبه الجملة غير متفق عليها بين النحويين. وفي ضوء ذلك أستطيع القول جازماً إن الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، ولا يكون جملة أو شبه جملة.

الثاني: المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ في المعنى: اتفق النحويون (بصريون وكوفيون) على هذا المبدأ في بناء الجملة الاسمية، قال سيبويه شارحاً ذلك (واعلم ان المبتدأ لا بد من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو)[3] وأوضح المبرد هذا القول (واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو

---

(١) الكتاب ٢/ ١٢٧.

(٢) المقتضب ٤/ ١٢٧-١٢٨ النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٥٠٩.

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٧.

الابتداء في المعنى، نحو "زيد أخوك، وزيد قائد" فالخبر هو الابتداء في المعنى)[1] وهذا الأساس المعنوي بنى عليه الكوفيون حجتهم في نصب الظرف بعامل الخلاف إذ روي عنهم أنهم قالوا (إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف؛ وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، الا ترى أنك إذا قلت "زيد قائم، وعمرو منطلق" كان "قائم" في المعنى هو "زيد" و"منطلق" في المعنى هو "عمرو" فإذا قلت "زيد أمامك، وعمرو وراءك لم يكن أمامك في المعنى هو زيد، ولا وراءك في المعنى هو عمرو كما كان (قائم) في المعنى هو زيد، ومنطلق في المعنى هو عمرو، فلما كان مخالفاً له نصب على المعنى، ليفرقوا بينهما)[2] ومن هذين الأساسين اللذين أوردتهما أستطيع القول إن التركيب المكون من الظرف أو الجار والمجرور والاسم المرفوع بأحدهما، هو تركيب خارج عن نطاق الجملة الاسمية، لأن الظرف فيه لا يكون هو الاسم المرفوع في المعنى.

الجملة الظرفية قسم قائم برأسه

في ضوء ما عرضته من أمور تميز بها هذا التركيب، واختلف بها عن الجملة الاسمية، اتجه التفكير عند عدد من النحويين ولا سيما الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة — بحسب ما أوردته الكتب النحوية؛ إلى إعراب هذا التركيب اعراباً آخر غير المبتدأ والخبر. وروى أبو علي الفارسي مقولة قالها أبو بكر بن السراج في أحد كتبه إن هذا التركيب قسم برأسه وأبدى أبو علي الفارسي استحسانه هذا الرأي[3] وهذا النوع من التركيب ينقسم على نوعين

---

(١) المقتضب ٤/ ١٢٨ وينظر الأصول في النحو ١/ ٦٨.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٥-٢٤٦ المسألة ٢٩.

(٣) المسائل العسكريات ٨١-٨٢.

الأول: المختلف في اعرابه: يتألف من الظرف أو الجار والمجرور، والاسم المرفوع بهما من غير اعتماد.

الثاني: المتفق على اعرابه: يتألف من الظرف أو الجار والمجرور، والاسم المرفوع بهما، معتمداً على أمور سنذكرها مؤيدة بالشواهد؛ فمن شواهد القسم الأول قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[البقرة:٧] وقوله تعالى:﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] وقوله تعالى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠] فقد نسب إلى أبين الحسن، والكسائي أن "عذاب" في هذه الآيات ونحوها يرتفع بقوله "لهم" ونسب إلى سيبويه ومن تبعه من البصريين، أنه يرتفع بالابتداء[1] قال العكبري (فإن لم يعتمد على شيء، لم يعمل عند سيبويه، وعمل عند الأخفش،والكوفيين، والمبرد)[2] وقال الرضي بعد ذكر حالات الاعتماد (أما في غير المواضع المذكورة نحو "في الدار رجل" فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر، وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، هو فاعل للظرف، لتضمنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو "قائم زيد" وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفرداً كان أو جملة فيوجبون ارتفاع "زيد" في نحو "في الدار زيد "وقائم زيد" على الفاعلية؛ لئلا يتقدم الضمير على مفسره.. وأما الأخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً[3]) وقد تعددت الآراء في اعراب الاسم المرفوع، في هذا التركيب نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لا يَعْلَمُونَ الكِتَابَ إِلا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة:٧٨) (قال

---

(١) اعراب القرآن المنسوب إلى الزوجاج (كذا) ٢/ ٥١١، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٣.

(٢) اللباب في علل البناء والاعراب ١٤٣.

(٣) شرح الكافية ١/ ٩٤.

الـزجاج يـرتفع "أميون" بالابتداء و"منهم" الخبر. وفي قول الأخفش يرتفع "أمـيون" بفعـلهم، كـأن المعـنى "واستقر مـنهم" قال أبو علي ليس يرتفع أميون بفعلهم، وإنما يرتفع بالظرف الذي هو "منهم". ومذهب سيبويه أنه بالابـتداء؛ ففـي "مـنهم" عنده ضمير لقوله "أميون"، وموضـع "منهم" على مذهـبه رفـع، لوقوعه موقع خبر الابتداء، فأما على مذهب الأخفش فلا ضـير لقولـه : أمـيون) في (فهـم) ولا موضـع له عـنده كما لا موضع لـ "ذهـب" في قولك "ذهب زيد"[1]. وجعلوا من هذا النمط قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَـنْ يُعْجِـبُكَ قَوْلُـه﴾(البقرة: من الآية٢٠٤) وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ﴾ (البقرة: ١٦٥)[2] وهذا النمط من الجملة الظرفية، وإن حصـل فيه خلاف؛ إلا أنه لا يغير من حقيقة أنها جملة مختلفة عن كل من الجملـة الاسمـية، والجملـة الفعلية؛ لكونها تفتقد إلى ما تتميز به كل من الجملـتين الأخـريين من حيث البناء والإعراب والدلالة، إذ يكتسب هذا التركيـب دلالـته من دلالة مكوناته، وطريقة بنائه.. أما ما قدّره النحويين مـن اسـتقرار، سـواء أكـان فعـلاً أم اسمـاً؛ فهو إيحاء دلالي يمنحه الجار والمجرور أو الظرف من دلالته الظرفية، وهو معنى عام متصور غير ملزم، قـال ابـن فـلاح (وإنما يقدر المحذوف بالألفاظ العامة، كمستقر، وحاصل، وكائن، وثابت، لصلاح المقدر لكل حال، يكون عليها، ولو قدر بالألفاظ الخاصـة كـ "'كل، وشارب، ونائم" احتاج إلى دليل؛ لأن الظرف لا يدل

---

(١) مجمع البيان ١/ ١٤٤، ولم أجد إشارة إلى ما ذكر في معاني القرآن للأخفش وربما أورده فيما فقد من كتبه. ولم أعثر على ما نسب إلى الزجاج من اعراب في معاني القرآن وإعرابه.

(٢) وينظر لقمان ٦ ، والأنعام ٢٥، ١٢٧، والتوبة ٤٦ ، ٥٨ ، ٦١، ٧٥، ١٠١.

عليها لأنه ليس من ضرورة كونه في الدار أن يكون آكلاً، أو شارباً، أو قاعدا)[1].

أما النوع الثاني من هذا التركيب، وهو المتفق على إعرابه، فقد أجمع النحويون على أن الظرف، إذا اعتمد على شيء؛ رفع فاعلاً اتفاقاً[2] ولم أجد فيما اطلعت عليه رأياً يخرج على هذا الإجماع فالاسم عندهم مرفوع على الفاعلية، وليس على الابتداء في الحالات الآتية الأولى: إذا جرى الظرف خبراً لمبتدأ نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾(البقرة:من الآية٦٢) ارتفع "أجرهم" بالجار والمجرور؛ لأنه خبر للمبتدأ "من" وقوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ﴾ ارتفع "لعنة" بالجار والمجرور "عليهم" لأنهما في تقدير خبر للمبتدأ "أولئك" قال الفراء (وذلك أن قولك "عليهم لعنة الله" كقولك يلعنهم الله ويلعنهم الملائكة والناس)[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾(الأنعام: من الآية٨٢) فالأمن يرتفع بـ "لهم" لكونه خبراً لـ "أولئك"[4].

الثانية: إذا جرى الظرف حالاً لذي حال؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾(آل عمران: من الآية٧) حيث ارتفع لفظ "آيات" بالظرف "منه" لأنه يعرب حالاً لـ "الكتاب" ومنه قوله تعالى﴿ وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾(هود: من

(١) المغني في النحو ٢/ ٣٢١.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٣٢٦.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٩٦.

(٤) وينظر على سبيل المثال المائدة ٤١، البقرة ٢٢٨، والأنعام ٧٠، والواقعة ١١-١٣.

الآيـة٤١) قالوا يجوز في "باسم الله" أن يكون حالاً من الضـمير الذي في "فـيها"؛ لذا ارتفع "مجراها" فاعلاً للظرف، والمعنى متبركين بهذا الاسم، متمسـكين في وقت الجري والإجراء، والرسو والإرساء بحسب الخلاف بـين القـراء فـيه، ولا يكـون الظرف متعلقاً بـ "اركبوا" لأن المعنى ليس علـيه، ألا تـرى أنـه لا يـراد "اركـبوا فيها في وقت الجري والثبات" إنما المعـنى اركـبوا متـبركين باسـم الله في الوقتين اللذين لا ينفك الراكبون فيها منهما؛ من الإرساء والإجراء[1].

ومـن ذلـك قوله تعالى ﴿وَآتَيْنَاهُ الْأِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾(المائدة: من الآية ٤٦) فــ "هدى" و"نور" رفع بالظرف لأنه حال من الإنجيل بدليل قوله "ومصدقاً" إذ لا يناسبه مما قبله إلا الظرف[2].

الثالـثة: إذا جـرى الظـرف صفة لموصوف نحو قوله تعالى﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾(البقرة: من الآية١٩) حيث ارتفع "ظلمات" بالجـار والمجـرور "فيه" قال الزمخشري (إن قلت بم ارتفع "ظلمات" قلت بالظـرف عـلى الاتفـاق لاعـتماده عـلى موصوف)[3] ومن ذلك قوله تعـالى:﴿فَأَصَـابَهَا إِعْصَـارٌ فِيهِ نَارٌ﴾ (البقرة: ٢٦٦) يرتفع "نار" بالظرف على المذهبين لأنه جرى وصفاً على الإعصار[4]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ﴾(البقرة: من الآية٢٦٤) فـتراب يرتفع بالظرف "عليه" لأنه صفة لـ "صفوان" ومنه قوله تعالى: ﴿

---

(١) اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (كذا) ٢/ ٥٢٢ - ٥٢٣.

(٢) المغني في النحو ٢/ ٣٢٩.

(٣) الكشاف ١/ ٢١٥.

(٤) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢/ ٥٢٢.

لِكُلِّ بَابٍ مِنْهُمْ جُزْءٌ مَقْسُومٌ﴾(الحجر: من الآية٤٤) معناه لكل باب جزء مقسوم من الداخلين ولا يصح تعلقه به في هذا الظاهر لأنه صفة لـ "جزء" متعلقة [1].

الرابعة: إذا اعتمد الظرف على نفي نحو قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ (الأعراف: من الآية٥٩) أي مالكم إله غيره فيرتفع بالظرف، وقوله تعالى: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾(يونس: من الآية٦٨) أي ما عندكم سلطان فيرتفع بالظرف [2] ومنه قول الشاعر:

وقفتُ فيها أصيلاناً أسائلها عَيّتْ جواباً وما بالربع مِنْ أحَدِ

حيث ارتفع "أحد" حين اعتمد على النفي و"من" زائدة[3].

الخامسة: إذا اعتمد الظرف على حرف استفهام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا﴾(الأنعام: من الآية١٤٨). ومنه قوله تعالى:﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(ابراهيم:من الآية١٠) ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ﴾النجم: من الآية٣٥) حيث ارتفع كل من "شك" و"علم" بالجار والمجرور أو الظرف لاعتماده على همزة الاستفهام، ووقع "من علم" في موقع رفع بالظرف المعتمد على حرف الاستفهام "هل".

السادسة: إذا اعتمد الظرف على موصول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾(آل عمران: من الآية٧)، وقوله تعالى: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُ أَصْحَابٌ يَدْعُونَهُ﴾(الأنعام: من الآية٧١) وقوله

---

(١) المصدر نفسه ٢/ ٥٣٦.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٥٢٤.

(٣) المغني في النحو ٢/ ٦٥٦.

تعالى:﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(المؤمنون:٨٨) وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾ (القمر:٤) حيث رفعت الأسماء "زيغ" و"أصحاب" و"علم" و"ملكوت" و"مزدجر" بالظرف، أو الجار والمجرور؛ لجريان كل منهما صلة لموصول.

السابعة: إذا كان الظرف عاملاً في "أن والفعل" أو "أن واسمها وخبرها" نحو قوله تعالى: ﴿مِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ بِأَمْرِهِ﴾(الروم: من الآية٢٥)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الأَرْضَ خَاشِعَةً﴾(فصلت: من الآية٣٩). ويلاحظ في هذه الأنماط المختلفة للجملة الظرفية؛ أن كلاً من الظرف أو الجار والمجرور يعتمد على شيء آخر؛ كالنفي، أو الاستفهام، أو المبتدأ، أو صاحب الحال، أو الموصوف، وهذا أمر يثير اهتمام الباحث؛ لما فيه من شبه بالاسم المرفوع بعد الوصف المعتمد على نفي، أو استفهام. وقد يسأل سائل؛ هل ثمة فرق بين المبتدأ المجرد للابتداء، والاسم المرفوع بما يعتمد على غيره سواء أكان مرفوعاً بالظرف، كما هو الحال في الجملة الظرفية، أم بالوصف نحو قولنا "أقائم الزيدان"؟

وللجواب عن هذا السؤال أشير إلى ثلاثة أمور:

الأول: تجرد كل من المبتدأ والخبر للإسناد؛ وهو مبدأ يراعى في حد كل من المبتدأ والخبر، قال الزمخشري في حده الذي أوردته (هما الاسمان المجردان للإسناد) وعد هذا التجرد رافعهما في قوله (وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً وحسبت، وأخواتها، صحيحاً، لكنه لم يستوف حالات التجرد فالإخلاء يشمل أموراً أخرى منها؛ ألا يكون الخبر اسماً مفرداً، مشتقاً أو جامداً، ومنها أن يكون الاسم معتمداً على

كالحروف المشبهة بـ "ليس" أو الوصف المعتمد على نفي، أو استفهام، وأرى أن التجرد هو كون كل من المبتدأ أو الخبر اسماً مستعداً بذاته لإسناده إلى الثاني غير معتمد على شيء آخر، وهذا ما ينطبق على الجملة الاسمية المكونة من اسمين. أما الأمثلة التي لا يكون فيها أحد الاسمين مجرداً للآخر نحو قوله تعالى: ﴿أفي الله شك﴾ أو قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (مريم: من الآية٤٦) أو سائر الأمثلة التي أوردتها في الأنماط التي يعتمد فيها الاسم على غيره، فهي أمثلة لا يتجرد فيها اسم للإسناد إلى اسم آخر. وقد استنبط الدكتور احمد عبد الستار الجواري من حد الزمخشري ما يقرب من هذا المعنى، في حديثه عن نصب اسم "إنّ" وخبر "كان"؛ فذهب إلى أنه (قد يصح القول بأن النصب في هذين الموضعين ... لأن الاسم الواقع في موقع الإسناد لم يستقل لهذا الموقع موقع الإسناد، ولم يتجرد له، وإنما استعان عليه بأداة اخرى، وهي ما يعرف بالفعل الناقص، أو الحرف المشبه بالفعل وهي الرفع، إلى المرتبة التي هي دونها وهي النصب)[1] وتفسيره وجيه؛ غير أني أرى أن التغيير في موقع أحد الركنين حدث بسبب انتفاء التجرّد فاستحالت الجملة الاسمية إلى نمط آخر غيرها؛ ذلك أن لا جملة الاسمية؛ هي الجملة التي يتجرد فيها كل من الاسمين للإسناد إلى الثاني، فإن اختل هذا الشرط صار التركيب نمطاً آخر.

الثاني: الاعتماد: وردت في العربية نصوص اعتمد فيها الوصف، من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، على نفي، أو استفهام في نحو قولنا "ما قادمٌ الرجلان، و" أقادمٌ الرجلان؟ " وقد أعرب النحويون "قادم" مبتدأ،

---

(١) المفصل ١/ ٦٨، نحو المعاني ٤٧.

وأعربوا "الرجلان" فاعلاً سد "مسد الخبر، وهو إعراب غريب، يجتمع فيه المبتدأ، وهو من أركان الجملة الاسمية، والفاعل، وهو من أركان الجملة الفعلية، في جملة واحدة، ثم يطلقون على هذه الجملة جملة اسمية؛ لأنها تبتدئ باسم [1] والجمع بين المصطلحات المتنافرة في جملة مثل هذه يؤدي إلى خلط المفاهيم المختلفة، والمتضادة، واضطراب في الوصف والتنظير، والأولى أن نقول إن هذا النمط من التركيب لا ينضوي تحت مفهوم الجملة الاسمية، ولا الجملة الفعلية، لأن اسم الفاعل حين اعتمد على نفي، أو استفهام، لم يتجرد للاسناد إلى الاسم الآخر؛ ولهذا قبح عندهم رفع الاسم باسم الفاعل، أو نصب معموله إذا لم يعتمد على شيء، قال ابن السراج عن قولنا "منطلق زيد" (فإن أردت أن تجعل "منطلقاً" في موضع "ينطلق: فترفع "زيداً" بـ "منطلق" على أنه فاعل، كأنك قلت: "ينطلق زيد" قبح إلا أن يعتمد اسم الفاعل وهو "منطلق" وما اشبهه على شيء قبله، وإنما يجري مجرى الفعل إذا كان صفة جرت على موصوف؛ نحو قولك "مررت برجل قائم أبوه" ارتفع "أبوه" بـ "قائم"، أو يكون مبنياً على مبتدأ نحو قولك "زيد قائم ابوه" وحسن عندهم "أقائم أبوك؟، وأخارج أخوك؟ "تشبيهاً بهذا إذا اعتمد "قائم" على شيء قبله، فأما إذا قلت "قائم زيد" فأردت أن ترفع زيداً بـ "قائم" وليس قبله ما يعتمد عليه البتة؛ فهو قبيح، وهو جائز عندي على قبحه، وكذلك المفعول؛ لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله نحو "ضارب، وقاتل"، لا تقول "ضاربٌ بكراً عمروٌ" فتنصب "بكراً" بـ "ضارب" وترفع "عمرواً" به،

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٣٧٦.

لا يجوز أن تعمله عمل الفعل؛ حتى يكون محمولاً على غيره؛ فتقول "هذا ضارب بكراً" جعلوا بين الاسم والفعل فرقاً، فإذا لت "قائم أبوك" ؛ فـ "قائم" مرتفع بالابتداء، و"أبوك" رفع بفعلهما، وهما قد سدا مسد الخبر)[1] وفسر ابن يعيش هذه القدرة على العمل، بما يكتسبه من الفعل من دلالة تمكنه من التأثير في غيره قال (واعلم أن قولهم: "أقائم الزيدان؟" إنما أفاد، نظراً إلى المعنى، إذ المعنى "أيقوم الزيدان". فتمَ الكلام لأنه فعل وفاعل، و"قائم" هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا "أقائم" مبتدأ و"الزيدان" مرتفع به، وقد سد مسد الخبر، من حيث إن الكلام قد تم به، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة[2] فاسم الفاعل يكتسب قدرته على العمل من اعتماده على غيره ذلك أنه إنما عمل لشبهه بالفعل، وزاده الاعتماد قوة في العمل[3] لذا سماه الكوفيون "الفعل الدائم".

الثالث: التطابق بين المبتدأ والخبر: اشترط النحويون تطابق الخبر مع المبتدأ من حيث الإفراد، أو التثنية، أو الجمع، والتأنيث أو التذكير، والإعراب أما التعريف والتنكير، فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة والخبر نكرة، وقد يتطابقان في التعريف، وقد يتطابقان في التنكير إذا كان المبتدأ نكرة بسوغ الابتداء بها بمسوغ، وقد تميزت الجملة الاسمية بهذا التطابق فيها؛ مما يدل على أنها لا علاقة لها بالجملة الاسمية، وهو أمر تشترك فيه مع الجملة

---

(١) الأصول في النحو ١/ ٦٥.

(٢) شرح المفصل ١/ ٩٦.

(٣) المغني في النحو ٢/ ٣٢٨.

التي يعتمد فيها الوصف على نفي، أو استفهام نحو قولنا "أقائم الزيدان"؟ إذ لا يتحقق ذلك التطابق، فكيف يصح عدها جملة اسمية؟ لذا اضطر النحويون إلى إعراب "الزيدان" فاعلاً سد مسد الخبر، (ولا يعرف لإعرابهم "قائم" مبتدا، وليس خبراً مقدماً، كما صنعوا في جملة "أقائمان الزيدان"؟ وجه من الوجوه المعقولة؛ غير اشتراطهم التطابق في الجملة الاسمية؛ لأنه متوافر في الجملة الثانية غير متوافر في الأولى، وإلا فهما من حيث الإسناد سواء)[1] ومن خلال هذه الأمور الثلاثة، يظهر الفرق بين المبتدأ، والاسم المرفوع بالظرف أو الوصف المعتمدين على نفي، أو استفهام، أو أمور أخرى، وتتضح لنا معالم جملة الظرفية، لوجدنا دلالتها مستقاة من حيث الاعراب والدلالة، فلو تأملنا في أمثلة للجملة الظرفية، لوجدنا دلالتها مستقاة من دلالة مكوناتها ففي قوله تعالى: ﴿لهن الأمن﴾ [الأنعام:٨٢) اشاع الخطاب القرآني بهذا التعبير السكينة والأمن للذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم فكأنه قال: إن أولئك امتلكوا الأمن فصار من مستلزمات حياتهم لكون إيمانهم لم يختلط بشرك بحسب رأي أكثر المفسرين، وهذه الدلالة تفهم من دلالة اللام والاسم المجرور بها، والدلالة المعجمية للاسم المرفوع بهما. وكذلك قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ﴾(البقرة: من الآية٢٦٤) فالصفوان حجر أملس و"عليه تراب" أي تغشاه تراب وتراكم فوقه وهذا المعنى يستفاد من دلالة "على" على الاستعلاء ودلالة التراب المعجمية وكذلك قوله تعالى: ﴿ أفي اللهِ شَكٌ﴾(ابراهيم: من الآية١٠) يدل هذا التركيب على تساؤل عن

---

(١) البحث النحوي عند الأصوليين ٢٥٥.

وجـود شـك في الله الـذي تجلـت آيـات وحدانيـته، وتفـرده عـن سـائر المخلوقـات وهـذا المعـنى محصـل من دلالة "في" ولفظ الجلالة دلالة على ثـبوت أو اسـتقرار؛ لأن مـثل هـذه التراكيـب امتلكت خصائص معنوية تسـتقي مـن مكوناتهـا وطـريقة بنائها، وهذا الأمر حاد بحذاق العربية إلى الإجمـاع على القول بأن الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد فاعل للظرف وليس مبتدأ وهذا إجماع على أن هذا التركيب جملة قائمة برأسها سواء في إعرابها أم في دلالتها كما ذكرت.

نهاية المطاف

وأرى في خـتام هـذا البحـث أن الاسـم المـرفوع بالظرف المعتمد لا يصح إعـرابه فـاعلاً – كمـا دأب على ذلك العلماء القدماء – لكي لا تختلط المفاهيم، وتـتداخل المصـطلحات، ذلـك أن الفـاعل مـن مسـتلزمات الجملة الفعلية، وقد أطلـق عـلماؤنا المصطلح نفسه على الاسم المرفوع بالظرف المعتمد لاعتقاد عدد منهم بأن ثمة فعلاً مقدراً قبل الظرف استغنى عنه، وناب الظرف عنه، لذا يكون المـرفوع بهذا الظرف فاعلاً، وهذا أمر فيه نظر؛ فالفاعل هنا لفعل محذوف مقدر، وهـذا يعـني أن هذا التركيب – بحسب رأيهم – جملة فعلية، وليس الأمر كذلك؛ بل هو تركيب مختلف عن كل من الجملة الاسمية، أو الجملة الفعلية، قائم برأسه كما أثبت ذلك في هذا البحث؛ لذا أرى من المناسب، في مثل هذا التركيب الذي يكـون الأسـاس فـيه اعـتماد الظـرف عـلى غيره، أن يطلق على الاسم المرفوع بالظـرف مصـطلح "عمدة" وأن يعرب بذلك، وهو مصطلح معروف كان يشمل الفـاعل، ونائب الفاعل والمبتدأ وغير ذلك من الأسماء التي نسميها "مسنداً إليه" غـير أن هـذا المصطلح لم يشع شيوع الفاعلية، أو المسند إليه؛ لذا يكون استعمال هـذا المصـطلح في هذا الموقع مناسباً، لكي يختص بهذا التركيب، ويقابل كلاً من

المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، ولا بأس في أن يطلق على الاسم المرفوع بالوصف المعتمد على نفي، أو استفهام في نحو "أقائم الزيدان"؟ فيعرب "الزيدان" عمدة، بدلاً من "فاعل سد مسد الخبر" ويكون رافعه الوصف المعتمد، ويكون هذا الوصف مرفوعاً بالاعتماد، وبهذا نوحد بين التركيبين في البناء، والاعراب، ونزيل الاضطراب والاختلال في المفاهيم والمصطلحات، ونحكم بثقة واطمئنان على هذه الجملة التي كان الباحثون يذكرونها بتردد واستحياء بأنها جملة قائمة برأسها في ضوء ما عرضته من أسس معنوية وبنيوية واعرابية.

الفصل الرابع

نظرات في وضع الألفاظ في غير مواضعها من الجملة

بين يدي الفصل

شغلت موضوعات الإعراب وعلله وعوامله كثيراً من دارسي النحو العربي في القرون المتأخرة، فانصرفوا إلى التفكير في تفصيلاتها على الرغم من ظهور عدد من الدعوات – لإثارة الانتباه – إلى أهمية التوجه إلى اتباع المنهج الصحيح في دراسة النحو دراسة شاملة؛ يكون الإعراب فيها أحد الموضوعات التي تفضي إلى فهم المعنى، والتعبير عنه تعبيراً سليماً؛ ذلك أن الإعراب يعني الإبانة عن المعنى الذي يتم إدراكه بدلالات متفق عليها هي الحركات الأصلية والفرعية، ولكن المعنى الأساسي لا يمكن التعبير عنه بالإعراب وحده، بل بأساليب مختلفة تشمل: نظام بناء الجملة العربية، وطرائق تأليفها بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتعددة وعوارضها الكثيرة، ووضع الألفاظ في مواضعها الخاصة بها في الجملة التي لا يجوز التعويض عنها بغيرها إلا في حالات خاصة تقود إلى التغيير في المعنى، وتختلف عن الأولى في جوانب معينة ذكرها النحويون.

والجملة العربية بأنواعها المختلفة، وأحوالها المتباينة لن تؤدي المعنى المقصود بدقة إلا إذا انتظمت في نسق دقيق السبك ترتبط أجزاؤه بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً بوشيجة معنوية سماها عبد القاهر الجرجاني (التعلق)، وترتب في نظام معنوي متجانس توضع فيه كل مفردة في موضعها الذي تستحقه. وهذا البناء يظل غامضاً غير قادر على التعبير عن المعنى الدقيق ما لم تراع في بناء الجملة العلاقات المعنوية الأخرى من تذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، وتنكير وتعريف، وغير ذلك من القرائن المعنوية التي تسهم في أداء المعنى.

ولا شك في أن دراسة هذه الموضوعات والإحاطة بتفصيلاتها كانت أولى المهمات التي تصدى لها النحويون الأوائل، وجعلوها أساساً للوصول إلى كشف

معاني القرآن الكريم وأسرار إعجازه، فاتجهوا إلى البحث عن الأوجه الصحيحة للجملة العربية السليمة والبليغة، وأسرار تضمنها المعاني التي يروم المتكلم إيصالها إلى المخاطب، وذلك بتحليلهم النصوص والجمل وبيان خصائصها وإعرابها، ومواضع استعمالها، وقواعد ائتلافها، غير أن هذه التفصيلات اتسعت وتشعبت حتى صارت حالات المفردة وظاهرة إعرابها في الجملة وما رافق ذلك من عوامل وعلل وحجج مؤيدة للآراء المختلفة موضع الدراسة، ومثار الاهتمام، فأبعدت الدرس النحوي عن اتجاهات سيره السليم، وهذا ما عابه المحدثون على القدامى.

لكن الباحث المنصف يجد في دراسات القدامى كثيراً من الجوانب المضيئة التي تدل على سلامة منهجهم في بدء مراحل التأليف، وقد حاول الشيخ عبد القاهر الجرجاني التنبيه على ضرورة السير على مناهج النحويين الأوائل، والالتزام بموضوعات بحثهم المعنوية حين رفع صوته منادياً بنظرية النظم التي عزا سرها إلى العودة إلى قوانين النحو ومناهجه في إيضاح المعاني. وقد عُني المحدثون بهذه النظرية واعتمدوا أركاناً منها هي: التعلق، والإعراب، والترتيب، وأهملوا جانباً أساسياً هو صلب نظرية النحو العربي ألا وهو (الموقع) الذي يُعنى بوضع الألفاظ في مواضعها، ويفسر وضع بعضها في موضع بعضها الآخر، وعلة الإهمال انصراف أذهان كثير من الباحثين إلى الجوانب الأخرى التي أشرت إليها ومنها الموقع الإعرابي، حيث طغى هذا المصطلح وأزاح من الأبحاث النحوية الركن الأهم في نظرية النحو العربي؛ وهو موقع الكلمة في بناء الجملة العربية، لذا حاولت في هذا البحث أن أنبه الباحثين والأدباء على أهمية هذا الركن وأذكرهم بما قاله علماء العربية في كيفية بناء الجملة العربية، ووضع كل لفظ في موضعه الذي يستحقه.

وإني لعلى يقين أن الإحاطة بتفصيلات هذا الموضوع عسيرة جداً تحتاج إلى أكثر من بحث، لكنني حاولت الإلمام بما أستطيع الإلمام به خلال استقرار كتب النحويين القدامى لاستجلاء المواضع التي يوضع فيها نوع من الكلمات في موضع آخر، مشيراً إلى عدد منها بإيجاز، وملخصاً آراء النحاة في عدد آخر لإدراكي أن الموضوع طويل ومتشعب اختلطت فيه المصطلحات، وتداخلت فيه الآراء، وقد قصرت البحث على الاسم والفعل، لاعتقادي بأن مباحث وضع الحروف في غير مواضعها قد استوفاه موضوع التضمين أو النيابة، لذا يغدو الخوض فيها تكراراً مملاً.

وأرى في هذا الميدان أن دراسة (الموقع أو الموضع) بعمق وتفصيل ينبغي أن تحتل حيزاً واسعاً في الدراسات النحوية والأسلوبية؛ لأهميتها في إعادة مناهج النحو العربي إلى وجهتها الصحيحة التي تهدف إلى صون اللسان العربي من الاضطراب في التعبير، وتمكين المتكلمين والمنشئين والبلغاء من صياغة الأساليب والجمل صياغة عربية فصيحة، وبليغة، بوضع المفردات في مواضعها التي تستحقها.

وضع الأسماء في غير مواضعها:

اتفق العلماء الأوائل تقريباً على تقسيم الكلمة ثلاثة أقسام؛ هي: الاسم، والفعل، والحرف[1]، وحدوا كلا منها، وبينوا خصائصه ودلالاته، كما قسموا كل قسم وفق تلك الخصائص والمعاني أقساماً فرعية. قال ابن السراج: "الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف"[2]. وحد الاسم قائلاً: "الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص؛ فالشخص نحو:

(١) زاد الفراء وابن صابر قسماً رابعاً سماه الخالفة، ينظر: أقسام الكلام ص ٢١٥.

(٢) الأصول ١/ ٣٨.

رجـل، وفـرس، وحجـر، وبلـد، وعمـر، وبكر. وأما ما كان غير شـخص فنحو: الضـرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة"[1]. ومن هذا الحد يتضـح أن الاسـم لا يكـون على هيئة واحدة، أو لدلالة واحدة، بل يكون على أصـناف، وقـد قسـم الزمخشـري الاسـم أقسـاماً قال: "ومن أصناف الاسم اسم الجـنس، وهـو مـا علـق عـلى شيء وعلى كل ما أشبهه، وينقسم إلى اسم عين، واسـم معـنى، وكلاهمـا ينقسـم إلى اسم غير صفة، واسم هو صفة. فالاسم غير الصـفة نحـو: رجـل، وفـرس، وعـلم، وجهـل. والصـفة نحـو: راكب، وجالس، ومفهوم، ومضمر"[2].

وفي ضـوء هـذه التقسيمات كانت إشارات النحويين واضحة إلى منزلة كل قسـم واختصاصـه، واحتمال وضع أي من هذه الأقسام في موضع آخر، وكانت ملاحظهـم تتـناثر هـنا وهـناك عن هذه الظاهرة، فعينوا موضع كل قسم في بابه وبيـنوا اختصاصـه بذلك الباب، إلا أنهم كانوا يذكرون في كل باب ما يحتمل أن يكون في موضعه، أو يقع في غير موضعه، وسأذكر ذلك بإيجاز.

وضع المصدر موضع المشتق:

عُـني الـنحويون في دراسـتهم لأجـزاء الجملـة الاسـمية ببيان الأسـماء التي تكـون في موقـع المبـتدأ أو في موقـع الخـبر، فذكروا مثلاً أن الخبر لا يجوز أن يكـون مصـدراً؛ لأنـه حـدث مجـرد، والحـدث لا يكون عين اسم الذات، أي لا يكـون الخبر هو المبتدأ، ذلك أننا نقول: زيد عالم، ولا نقول: زيد علم، وقد وجد النحويون في النصوص الفصيحة مصادر وردت أخباراً؛ لذا اضطروا إلى البحث عـن المعـاني الـتي خرجت إليها الجملة الاسمية في مثل هذا التغيير. قال سيبويه

(١) الأصول ١/ ٣٨.

(٢) المفصل ١/ ١٤.

مفسراً حالة الرفع في المصادر بعد أن وضح حالة النصب: "وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام؛ من ذلك قول الخنساء:

ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادكَّرت فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ

فجعلها الإقبالَ والإدبار، فجاز على سعة الكلام كقولك: نهارك صائم، وليلك قائم"[1]. وهذا التغيير في الموضع دفع النحاة إلى البحث عن المعاني التي خرج إليها التركيب؛ لذا حملوه على تقدير محذوف كدأبهم في كل تغيير في الموضع، فقدروا مضافاً إلى المصدر لتتسق القاعدة، ويكون الخبر في موضعه، ولكن هذا التقدير غير مقبول؛ لما فيه من صرف عن المعنى المراد، فاتهوا إلى البحث عن هذا المعنى وأجازوه على سعة الكلام، وذلك بأن جعلوا الخبر هو المبتدأ على وجه المبالغة؛ قال المبرد في تفسير قولنا "إنما أنت سير": "فهذا يجوز على وجهين: أحدهما: أن يكون زيد صاحب سير، فأقمت المضاف إليه مقام المضاف لما يدل عليه، كما قال عز وجل: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾ [2] إنما هو أهل القرية، كما قال الشاعر:

ترتعُ ما رتعت حتى إذا ادكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبار

أي ذات إقبال وإدبار، ويكون على أنه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها"[3] وذكر ابن جني أن مسوغ هذا هو إرادة المبالغة[4]، ومثل هذا المصدر الواقع حالاً؛ لأن النحويين اشترطوا أن تكون الحال اسماً مشتقاً، ولكنه سمع مثل قولك (قتلته صبراً، ولقيته فجاءة، ومفاجأة، وكفاحاً، ومكافحة، ولقيته

---

(١) الكتاب ١/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) يوسف: ٨٢.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٣٠-٢٣١.

(٤) ينظر: الخصائص ٣/ ١٩٢.

عياناً، وكلمته مشافهة.."[1]. قال الرضي: "على أن انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى (مشياً) ماشياً، وقع المصدر صفة كما أن الصفة وقعت مصدراً في نحو: قم قائماً على احد المذهبين.. ولا يمتنع أن يقال إن جميع ذلك على حذف المضاف اي أثبته ذا ركض إلا أنه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ"[2].

وقد لخص الدكتور فاضل السامرائي الغرض من مجيء الخبر أو الحال مصدراً بأمرين هما: "المبالغة، فإن المصدر هو الحدث المجرد، والوصف هو الحدث مع الذات.. فإن قلت: "أقبل أخوك سعياً" كان المعنى أن أخاك تحول إلى سعي، ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات؛ لم يبق ما يثقله من عنصر المادة بل تحول إلى حدث مجرد، وهذه مبالغة.

الثاني: التوسع في المعنى، وذلك أنك إذا عبرت بالوصف فقد أردت معنى واحداً، فإذا قلت: "جاء خالد ماشياً" كان ماشياً حالاً ليس غير، ولكن إذا عبّرت بالمصدر اتسع المعنى وكسبت أكثر من قصد وغرض، فقد تكسب معنى المصدرية والحالية. وقد يحتمل الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد ومنه قوله تعالى: ﴿وادعوه خوفاً وطمعاً﴾[3]، فلو قال ادعوه خائفين وطائعين لكان المعنى واحداً هو الحالية"[4].

---

(1) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٠.

(2) شرح الكافية: ١/ ٢١٠-٢١١.

(3) الأعراف: ٥٦.

(4) معاني النحو ٢/ ٧٢٠-٧٢٢.

للـزمان والمكـان ألفـاظ اختصـت بذلـك وهـي قسـمان: متصرف وغـير متصـرف، ويراد بالمتصرف ما استعمل في الكلام ظرفاً وغير ظرف كساعة ويوم، أمـا غـير المتصـرف فهـو ما لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: سحر وصباحاً، إذا أردت بهما سحر يوم بعينه أو صباح يومك.

وقـد توضع ألفاظ أخرى موضع أسماء الزمان، ومنها المصادر. قال سيبويه (في بـاب مـا يكـون فـيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار): "وذلك قولك: مـتى سـير علـيه؟" فيقول: مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصـر.. فإنمـا هـو زمـن مقـدم الحـاج، وحين خفوق النجم.. ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[1].

فالمصـادر هـنا أقيمت مقام ظروف الزمان، ولكن المعنى في هذا الاستعمال لا يمكـن أن يكـون هـو المعنى الذي يؤديه الظرف نفسه، إنما هو ربط للأحداث بزمن حدوثها، وجعل ذلك الحدث كالزمن الذي يؤرخ به. لذا اضطر النحاة إلى الـتأويل والـتقدير لجعـل ذلك الاستعمال مجارياً لمعنى الظرف. قال ابن السراج: "واعـلم أن العـرب قـد أقامـت أسمـاء ليسـت بأزمـنة اتساعاً واختصاراً، وهذه الأسماء تجيء على ضربين أحدهما: أن يكون أصل الكلام إضافة أسماء الزمان إلى مصدر مضاف، فحذف اسم الزمان اتساعاً نحو: جئتك مقدم الحاج، وخفوق النجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر... فالمراد في جميع هذا : جئتك وقت مقدم الحاج، ووقت خفوق النجم، ووقت خلافة فلان، ووقت صلاة العصر.

والآخـر: أن يكـون اسم الـزمان موصوفاً فحذف اتساعاً، واقيم الوصف مقـام الموصـوف نحـو: طويـل، وحديـث، وكـثير، وقلـيل، وقديـم. وجمـيع هذه

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٢.

الصفات إذا أقمتها مقام الأحيان لم يجز فيها الرفع، ولم تكن إلا ظروفاً وجرت مجرى ما لا يكون إلا ظرفاً من الأزمنة"[1].

وضع المصدر موضع اسم الذات:

ومن المواضع التي وضع المصدر فيها في غير موضعه نحو قولنا "خيف خَوْفٌ" فالذي يخاف منه ليس هو الخوف بل هو شيء أو أمر؛ لأن الخوف معنى الفعل نفسه، لذا استخدم هذا المعنى في موضع الأمر أو الشيء الذي هو اسم الذات، وقد ذكر ذلك سيبويه قائلاً: "ومما يسبق فيه الرفع من المصادر لأنه يراد به أن يكون في موضع غير المصدر قوله: قد خيف منه خوف، وقد قيل في ذلك قول، إنما يريد: قد خيف منه أمر أو شيء، وقد قيل في ذلك خير أو شر، ومثل هذا في المعنى كان منه كون، أي كان من ذلك"[2]. وغاية هذا الخروج عن الموضع الأصلي – فيما أعتقد – هو التهويل والتفخيم؛ لأن الخوف لا يخاف، ولكن هذا الأمر الذي يُخاف منه يتجسد فيه الخوف كله ويتعاظم حتى لا يرى خوف أكبر منه، وكذلك القول أو الكون في نص سيبويه.

وضع الجوهر موضع المصدر:

أفرد سيبويه باباً للاسماء التي تجري مجرى المصادر التي يُدعى بها، ذلك أنه بعد أن ذكر طائفة من المصادر التي تضمر أفعالها نحو: سقياً، وجوعاً، وجدعا، ورعياً، وهي مصادر دالة على الدعاء، جاء بعدد من الأسماء التي توضع موضع هذه المصادر. قال الأعلم الشنتمري موضحاً هذه الأسماء: " اعلم أن هذا الباب يُدعى فيه بجواهر لا أفعال لها، وعبر عنها سيبويه بأفعال على جهة التمثيل

---

(١) الأصول ١/ ١٩٣ [مؤسسة الرسالة].

(٢) الكتاب ١/ ٢٣٣.

لوقوعها مواقع المصادر المدعو بها، والرفع فيها أقوى من الرفع في المصادر، وأنشد:

لقد ألب الواشون ألباً بجمعهم فتربٌ لأفواه الوشاةِ وجندلِ

معنى ألب: جَمَعَ، وكنى بالترب والجندل عن الخيبة"[١].

وتحدث النحويون عن استعمالات كثيرة يقع الاسم فيها موقع المصدر، قال المبرد في باب الأسماء التي توضع موضع المصادر التي تكون حالاً: "وذلك قولك: كلمته فاه إلى في، وبايعته يداً بيد؛ فإنما النصب لأنه أراد: كلمته مشافهة، وبايعته نقداً، فوضع قوله: (فاه إلى في) موضع مشافهة، ووضع قوله: "يداً بيد" في موضع نقداً"[٢].

ومن هذه الاستعمالات قولهم: "مررت بزيد وحده ومررت بأخويك وحدهما، ومررت بالقوم خمستهم، ومررت بهم ثلاثتهم، وأتاه القوم قضهم بقضيضهم"[٣].

ومنه قول الشماخ:

أتتني سليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبا لها

واختلفت تفسيرات النحويين لهذا التعبير، لكنها تتفق على إرادة الحدث وهو الانقضاض[٤].

وضع الصفات موضع المصادر والظروف:

---

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٣٦٧-٣٦٨.

(٢) المقتضب ٣/ ٢٣٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٤٠.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٧، المقتضب ٣/ ٢٤٠، شرح الكافية ١/ ٢٠٢-٢٠٣.

وقد وضع ما يوصف به من الأسماء في نحو قولنا: "هذا شراب هنيء ومريء" موضع المصادر في الدعاء على الرغم من كونه ليس مصدراً، ولا من أسماء الجواهر. قال سيبويه في باب (هذا ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات): "وذلك قولك: هنيئاً مريئاً"، كأنك قلت: ثبت لك هنيئاً مريئاً، وهنأه ذلك هنيئاً؛ وإنما نصبته لأنه ذكر لك خيراً أصابه رجل فقلت: هنيئاً مريئاً"[(١)].

وصرح النحويون بأن هذه الصفات لا توضع موضع الأسماء إلا في مواضع معينة، قال سيبويه: "ومما يختار فيه أن يكون ظرفاً ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثاً، وسير عليه كثيراً، وسير عليه قليلاً، وسير عليه قديماً؛ وإنما نصب صفة الأحيان على الظروف ولم يجز الرفع لأن الصفة لا تقع موقع الاسم.. وربما جرت الصفة في كلامهم مجرى الاسم، فإذا كان كذلك حسن"[(٢)].

وعد ابن السراج ذلك اتساعاً في اللغة قال: "وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به، فإنما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يستقبح ذلك في مواضع"[(٣)].

ولو دققنا النظر فيما أوردته من أمثلة قليلة، هي غيض من فيض، مما قاله النحاة في مواضع الاسم، لوجدنا أنهم كانوا يضعون كل نوع في موضعه الذي يكون فيه معبراً عن المعنى الذي وضع له، ولا يجوز وضع غيره فيه إلا في

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٦-٣١٧.

(٢) الكتاب ١/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) الأصول ١/ ١٤٠.

حالات قليلة على سعة من الكلام يكون فيه الاستعمال الآخر معبراً عن معنى غير المعنى الأول، أو على تأويل افترضه النحويون.. ولا أميل إلى هذه التأويلات مطلقاً؛ لأنها تفسر المعاني قسراً لاحتمال معان لم ترد في بال واضعها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأقسام للاسم من اسم عين، أو معنى أو مشتق أو صفة، أو ما دل على حين أو مكان لا تختلف كثيراً في خصائصها الجوهرية المميزة للاسم، فهي تُنون، وتجر، وتعرف، وتنكر، ويضاف إليها، وغير ذلك مما يتسم به الاسم، وتختلف عليها المعاني فترفع وتنصب وتجر وتثنى وتجمع، ومنها المؤنث ومنها المذكر، فهي أسماء لكن الذي ماز بعضها عن بعض هو المعنى الدقيق الذي يحمله كل قسم من هذه الأقسام، ويؤهله لوضعه في هذا الموضع أو ذاك من الجملة، وهذا الموقع الإعرابي أو ذاك من الإعراب ليتلاءم معناه مع موضعه الذي وضعه فيه، أي أنه يوضع في الموضع الذي يعبر عن المعنى الذي يستحقه في ذلك الموضع.. لذا يكون وضع أي نوع آخر من أنواع الاسم في موضعه اتساعاً في اللغة والاستعمال، ولا يلجأ المتكلم إلى وضع اللفظ في غير موضعه إلا أداء لمعنى آخر غير المعنى الذي يؤديه الاسم الموضوع له أصلاً، وفي هذا يتفاوت البلغاء والأدباء؛ لأن قدرة الشاعر أو الأديب على اختيار اللفظ، ووضعه في موضعه أو في موضع آخر يقاربه، تظهر نجاحه في اختيار الموضع الصحيح لذلك اللفظ، وفي توليده للمعنى الجديد من غير إخلال بما اتفق النحاة على أنه الاستعمال العربي الفصيح، والتطبيق الأمثل لسنن العربية وأصولها.

ولا يقتصر وضع الاسم في غير موضعه على نوع الاسم، بل يمتد إلى كثير من حالات الاسم كالإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، والتنكير والتعريف، والإبدال بين مواضعها كثير لا تحيط به مثل هذه الدراسة المختصرة؛

ولا يقتصر وضع الاسم في غير موضعه على نوع الاسم، بل يمتد إلى كثير من حالات الاسم كالإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، والتنكير والتعريف، والإبدال بين مواضعها كثير لا تحيط به مثل هذه الدراسة المختصرة؛ لذا سأشير إلى أمثلة منها في كتب النحويين، وأترك تفصيل ذلك لأنه مبثوث في كتب معاني القرآن ومجازه وإعرابه وإعجازه وتفسيره، ولا أقول في هذا المجال أكثر من أن عظمة هذه النصوص الأدبية سواء ما كان منها معجزاً كآيات القرآن الكريم، أم كان بليغاً كالأثر النبوي الشريف وشعر الشعراء الفحول، تتجلى في قدرة منشئ نظمها على اختيار الحالات التي يخرج فيها عن المألوف، ليضع اللفظ في غير ما ينبغي أن يوضع فيه من تنكير أو تعريف أو تأنيث أو تذكير أو غير ذلك، وقد قال كثير من الباحثين في ذلك أقوالاً تتفاوت بين الإعجاب أو الذهول، والبحث عن المسوغات التي أباحت لذلك الناظم أن يضع اللفظة في غير موضعها، فأكثروا القول مثلاً في قوله تعالى:﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿يلتقطه بعض السيارة﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وأخاف أن يأكله الذئب﴾[3].

وتتجه تخريجات النحويين لهذه الأقوال إلى المعنى، ومن يتأمل في الفصل الذي عقده ابن جني في كتابه الخصائص، الموسوم بـ (فصل في الحمل على المعنى)، ويلحق كل مبحث فيه ببابه النحوي يجد أن مسألة الحمل على المعنى هي تفسير لوضع الألفاظ في غير مواضعها تفسيراً معنوياً، أي أن الناظم الذي يقصد معنى معيناً ويجد أن وضع اللفظ في موضعه لا يفيه حقه من المبالغة أو التعظيم أو التحقير أو غير ذلك من المعاني، يعدل عن ذلك الوضع أو الحالة إلى

---

(1) الأعراف: ٥٦.

(2) يوسف: ١٠ ، قرأ الحسن بالتأنيث.

(3) يوسف: ١٣.

نـازح فسـيح، قـد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً: كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً"[1].

وفي ضوء هذا التفسير قال في بيت الفرزدق:

وإذا ذكرتَ أباكَ أو أيامَهُ　　　أخزاكَ حيثُ تُقبّلُ الأحجارُ

"يـريد الحجـر، فإنـه جعـل كل ناحية حجراً. ألا ترى أنك لو مسست كل ناحـية منه لجـاز أن تقـول: "مسست الحجر"، وعليه (شابت مفارقه) و(هو كثير العثانين). وهذا عندي سبب إيقاع لفظ الجماعة على معنى الواحد"[2].

وضع المعرفة موضع النكرة:

وقـد ورد ذلـك في نصوص كثيرة وأبواب مختلفة اخترت منها مثالاً واحداً هو اسم (لا) النافية للجنس، فالمعروف أنها لا تعمل إلا في نكرة، كما أن (رب) لاتعمـل إلا في نكـرة، وكما أن (كم) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة قـال سيبويه: " فلا تعمل (لا) إلا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل، رحمـه الله، في قولـك: "وهل من عبد أو جارية"؟ فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"[3].

وقـد وردت نصـوص بلـيغة بخلاف هذا الحكم حيث وضع اسم معرفة في موضـع اسـم لا النافـية للجنس، الأمر الذي دفع النحويين إلى التأويل والبحث

---

(1) الخصائص ٢/ ٤١٣.

(2) الخصائص ٢/ ٤٢٤، وينظر: تأويل مشكل القرآن ٢١٩، المخصص ١/ ٣١، البحر المحيط ٦/ ٣٤٦.

(3) الكتاب ٢/ ٢٧٤-٢٧٥.

عن المعنى المقصود من الوضع الجديد. قال سيبويه: "واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً، فأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطي

فإنه جعله نكرة كأنه قال لا هيثم من الهيثميين، ومثل ذلك (لا بصرة لكم)، وقال ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند أبي خبيب   نَكِدْنَ ولا أمية بالبلاد

وتقول: "قضية ولا ابا حسن" تجعله نكرة.

قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه؟

فقال: لأنه لا يجوز لك أن تُعمل (لا) في معرفة وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي، وأنه قد غيب عنها.

فإن قلت: إنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه علي فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي كأنه قال: "لا أمثال علي لهذه القضية"، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غُيِّب عنها"[1].

وأضاف الرضي إلى هذا التعليل تعليلاً معنوياً آخر اقرب إلى القبول من حذف المضاف، قال: "وأما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى (قضية ولا أبا حسن لها) لا فيصل، إذ هو – كرم الله وجهه – كان فيصلاً في الحكومات على ما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "أقضاكم علي"، فصار اسمه رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: "لكل

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٩٦-٢٩٧.

فـرعون موســى" أي لكل جبار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور أيضاً، نحو "لا إياه ههنا"، ولا "هذا"، وهو بعيد غير مسموع"[1]

ونظـير (لا) النافـية للجـنس (رب) و(كَـمْ) في دخولهمـا عـلى المعـارف، وكذلك تقع المعرفة موضع النكرة في النعت في نحو: "مررت برجلٍ مثلك"[2]

وجـوّز الفـراء إجراء المعرفة مجرى النكرة بأحد التأويلين في الضمير واسم الإشارة، وغير ذلك من المواضع التي يطول الحديث عنها.

وضع (من) و(ما) أحدهما موضع الآخر:

اخـتص كـل مـن هذيـن الاسمـين إذا كانـا موصولين بمعانٍ معـروفة في استعمال كـل مـنهما، ذلك أن (مَنْ) تختص بالدلالة على العاقل، و(ما) تختص بالدلالـة عـلى غـير العـاقل، وقـد نجـد أحد هذين اللفظين يقع موقع الآخر في نصوص بليغة كآيات القرآن الكريم، ؛ لذا جعل النحويون تحديد المعنى المقصود موقوفـاً على معرفة السياق، والحمل على المعنى أو اللفظ. قال الرضي: "و(مَنْ) في وجوههـا لـذي العـلم، ولا تُفـرد لما لا يعلم خلافاً لقطرب، وتقع على ما لا يعلم تغليباً كقوله تعالى:﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾(الحجر: من الآية٢٠)، وتقول: "اشترِ مَنْ في الدار غلاماً أو جارية أو فرساً"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَـى بَطْـنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾، وذلك لأنـه قـال تعـالى: ﴿وَمِـنْهُمْ﴾ والضـمير عـائد عـلى كـل دابة، فغلب العلماء في الضـمير، ثم بنى على هذا التغليب فقال: ﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ و﴿مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾.

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) ينظر: الأصول ١/ ٥١٤، الكتاب ١/ ٤٢٣-٤٢٤، شرح المفصل ٢/ ١٢٥*١٢٦.

و(ما) في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلاً حكى أبو زيد: سبحان ما سخركن لنا، وسبحان ما سبح الرعد بحمده، وقال تعالى: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم﴾.[1]

وضع بعض الضمائر موضع بعضها الآخر:

وضع النحاة للضمائر منازل لا يجوز أن يوضع فيها ما لا يستحقها، فصنفوها التصنيف المعروف: ضمائر للرفع، وضمائر للنصب والجر، وضمائر للمخاطب، وأخرى للغائب أو المتكلم.. ولا يجوز أن يقع أحدها في موضع الآخر؛ لأن كلا منها وُضع لمعنى مخصوص، قال سيبويه في ضمائر الرفع: "ولا يقع (أنا) في موضع (التاء) التي في : فعلتُ، ولا يجوز أن تقول: "فعل أنا"؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في: فعلنا، لا تقول: "فعل نحن". واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع (التاء) التي في: فعلتَ، ولا (أنتما) في موضع (تما) في : فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول: (فعل أنتما)؟ ولا يقع (أنتم) في موضع (تم) التي في: فعلتم"[2].

ولكن هذا التخصص في الدلالة على المعنى لا يعني أن العرب لم تضع ضميراً في موضع ضمير آخر في سعة الكلام، فقد وردت نصوص بليغة تبادلت الضمائر فيها المواقع، وقد أشار سيبويه إلى ذلك حيث قال عن ضمائر النصب: "فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها"[3]

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٥٥، وينظر: معاني النحو ١/ ١٤٦.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٥-٣٥٦.

وضع بعض الضمائر موضع بعضها الآخر:

وضع النحاة للضمائر منازل لا يجوز أن يوضع فيها ما لا يستحقها، فصنفوها التصنيف المعروف: ضمائر للرفع، وضمائر للنصب والجر، وضمائر للمخاطب، وأخرى للغائب أو المتكلم.. ولا يجوز أن يقع أحدها في موضع الآخر؛ لأن كلا منها وُضع لمعنى مخصوص، قال سيبويه في ضمائر الرفع: "ولا يقع (أنا) في موضع (التاء) التي في : فعلتُ، ولا يجوز أن تقول: "فعل أنا"؛ لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في: فعلنا، لا تقول: "فعل نحن". واعلم أنه لا يقع (انت) في موضع (التاء) التي في: فعلتَ، ولا (أنتما) في موضع (تما) في : فعلتما، ألا ترى أنك لا تقول: (فعل أنتما)؟ ولا يقع (أنتم) في موضع (تم) التي في: فعلتم"[1].

ولكن هذا التخصص في الدلالة على المعنى لا يعني أن العرب لم تضع ضميراً في موضع ضمير آخر في سعة الكلام، فقد وردت نصوص بليغة تبادلت الضمائر فيها المواقع، وقد أشار سيبويه إلى ذلك حيث قال عن ضمائر النصب: "فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيا) ذلك الموضع؛ لأنهم استغنوا بها عن (إيا) كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها"[2]

وقد سمي ابن جني ذلك (غلبة الفروع على الأصول) قال: "هذا فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئاً من ذلك إلا والغرض فيه المبالغة"[3] .

---

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٠-٣٥١.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٣) الخصائص ١/ ٣٠١.

وسأقتصر في هذا المبحث على مثل واحد هو مجيء الضمير المتصل بعد (لولا)، فالوجه أن يرد الضمير منفصلاً على نحو ما ورد في القرآن الكريم، ولكنه ورد متصلاً في نصوص كثيرة منها قول الشاعر:

وأنت امرؤ لولاي طحتَ كما هوى ... بأجرامه من قُلّةِ النّيق منهوي

وقول الآخر:

أتطمع فينا من أراق دماءنا ... ولولاك لم يعرِض لأحسابنا حَسَنْ.

وقول بعض العرب:

أومت بعينيها من الهودج ... لولاكَ هذا العام لم أحجُجِ(١)

وقد ذهب النحاة في هذا الوضع مذاهب شتى؛ فذهب سيبويه إلى أن هذه الضمائر المتصلة في محل جرّ بـ (لولا)؛ لأنها حرف جر في هذا الاستعمال.

وذهب الأخفش والفراء إلى أن هذه الضمائر المتصلة في محل رفع لأن العرب قد تضع ضمير الجر في موضع ضمير الرفع كما تضع ضمير الرفع في موضع ضمير الجر في نحول قولهم "ما أنا كانت، ولا أنت كأنا".

وقد أورد أبو البركات الأنباري آراء الكوفيين وأبي الحسن الأخفش في هذه المسألة، ورجحها على رأي سيبويه، قال: "ولأنه لو كان المكني في موضع خفض لكنها نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بـ (لولا)؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر، فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز، وفي عدم ذلك

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨٧ – ٦٨٨، المسألة ٩٧، الكتاب ١/ ٣٨٨، الخصائص ٢/ ٢٦١، والرواية فيه: وكم منزلٍ لولاي.

دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً، فدل على أن الضمر بعد (لولاك) في موضع رفع"[1]

وضع الأفعال في غير مواضعها:

حد سيبويه الفعل قائلاً: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"[2]، وقال ابن السراج: "الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل"[3].

ومن ذلك يتضح أن الدلالة على الزمن هي الفارق بين الاسم والفعل، أما الحدث فلا بد أن يصدر عن حركة الفاعلين في واحد من هذه الأزمنة، قال الزجاجي: "إن الافعال عبارة عن حركات الفاعلين وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال، وإذا كان الأمر كما ذكرنا، والحركة لا تبقى وقتين، بطل من ذلك أن يكون فعل دائم"[4].

وفي ضوء ذلك اختلف البصريون مع الكوفيين في تقسيمهم للفعل فالبصريون، قسموا الفعل ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر.

وقسمه الكوفيون على ثلاثة أقسام، ولكنهم جعلوا الأمر من المضارع، وذهبوا إلى أن القسم الثالث هو الفعل الدائم، ويقصدون به (اسم الفاعل).

ولا شك في أن تقسيمات الفعل هذه بنيت على أساس دلالة الفعل على الزمن، غير أن هذا الأساس لم يكن وحده المقياس الذي اعتمد عليه النحاة، بل

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٨٧-٦٨٨، وينظر: شرح الكافية ٢/ ١٩.

(٢) الكتاب ١/ ١٢.

(٣) الأصول ١/ ٤١.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٥٣.

اعتمدوا على معايير أخرى كالنقص والتمام في الفعل، واللزوم والتعدي، والتصرف والجمود وغير ذلك، لكن معيار الزمن له ميزة خاصة في تعيين نوعه في الكلام.

وتدل صيغة الفعل على زمنه ويستفاد من القرائن كذلك، قال ابن جني: "ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"[1]، وأوضح النحاة المراد من الزمن بأنه زمان وقوع الحدث لا زمن القول به؛ لذا جاء الزمن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، قال ابن يعيش شارحاً حد الزمخشري: "فالماضي ما عدم بعد وجوده، فيقع الإخبار عنه بعد زمان وجوده، وهو المراد بقوله: "الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك"... ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه. والمستقبل ما لم يكن له وجود بعد، بل يكون الإخبار عنه قبل زمان وجوده. وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل، ويسري منه الماضي فيكون زمان الإخبار عنه هو زمان وجوده"[2].

وفي ضوء فهم معاني الفعل يستطيع الباحث إدراك أهمية الفعل في بناء الجملة وتعيين دلالتها، لما يحمله الفعل من دلالة على التغير والتجدد والحدوث. قال الجرجاني: "وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به، شيئاً بعد شيء، فإذا قلت: زيد منطلق، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: "زيد طويل، وعمرو قصير"، فكما لا تقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد

---

(١) الخصائص ٣/ ١٠٠.

(٢) شرح المفصل.

ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضي بوجودهما على الإطلاق (...) وأما الفعـل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: "زيد ها هو ذا ينطلق" فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجّيه"[1].

كما يستطيع الباحث إدراك أن لكل من الفعل والاسم خصائصه التي تجعل وضـع أحدهما في موضع الآخر قليلاً، ولا يحصل إلا لتحقيق معان خاصة. وقد ربـط الجـرجاني دلالـة كل منهما بموقعه قال: " وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلطف فتأمل هذا البيت:

لا يألفُ الدرهمُ المضروبُ صُرَّتَنا لكن يمر عليها وهو منطلق

هذا هو الحس اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: "لكن يمر عليها وهو ينطلق" لم يحسـن، وإذا أردت أن تعتـبره، بحيث لا يخفى أن احدهما لا يصلح في موضع صـاحبه، فانظـر إلى قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾، فإن أحداً لا يشـك في امتـناع الفعـل هـا هـنا، وإن قولـنا: "كلـبهم يبسـط ذراعـيه" لا يؤدي الغـرض، ولـيس ذلـك إلا لأن الفعـل يقتضـي مزاولة وتجدد الصفة في الوقت، ويقتضـي الاسـم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعـل ومعـنى يحـدث شيئاً فشـيئاً"[2]، ولكـن ما ذهب إليه الجرجاني لا يعني أن الفعل لم يوضع في موضع الاسم أو بالعكس، كما لا يعني أن أنواع الفعل لا يقع بعضـها في موضـع بعضها الآخر، فقد وردت نصوص فيها من ذلك شيء كثير. فـالفعل كمـا مـر ذكر حده يدل على الزمن كما يدل على الحدث، ودلالته على الـزمن أهـم مـا يميزه؛ لأن الحدث يمكن التعبير عنه بالمصدر وحده لكن الأفعال

---

(١) دلائل الإعجاز ١٣٣-١٣٤.

(٢) دلائل الإعجاز ١٣٤.

امتازت بدلالتها على الزمن. وقد نقل ابن جني عن أبي بكر بن السراج قوله: "كان حكم الأفعال أن تأتي كلها بلفظ واحد؛ لأنها لمعنى واحد غير أنه لما كان الغرض في صناعتها أن تفيد أزمنتنا، خولف بين مثلها ليكون ذلك دليلاً على المراد فيها.

قال: فإن أمن اللبس فيها جاز أن يقع بعضها موضع بعض، وذلك مع حرف الشرط نحو: "إن قمتَ جلستُ"؛ لأن الشرط معلوم أنه لا يصح إلا مع الاستقبال، وكذلك: "لم يقم أمسِ"، وجب لدخول (لم) ما لولا هي لم يجز.

قال: ولأن المضارع أسبق في الرتبة من الماضي فإذن نفي الأصل كان الفرع أشد انتفاء، وكذلك أيضاً حديث الشرط في نحو: "إن قمتَ قمتُ" جئت فيه بلفظ الماضي الواجب تحقيقاً للأمر وتثبيتاً له، أي أن هذا وعد موفى به لا محالة، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة"[1].

وقد وضع العرب الأفعال بعضها في موضع بعض لتعدد دلالة الفعل الواحد على المعاني بحسب استعماله، وما يصاحبه من ألفاظ تصرف زمنه إلى أزمنة أخرى، فضلاً عن السياق الذي يساعد في تحديد الزمن. وقد ذكر ابن هشام ذلك قائلاً: "إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن، حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار، نحو: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (النحل: من الآية١٢٤) لأن لام الابتداء للحال. ونحو ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾(القصص: من الآية١٥)؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي صلى الله عليه وسلم كما تقول: "هذا كتابك فخذه"، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت، ومثله ﴿وَاللَّهُ

---

(١) الخصائص ٣/ ٣٣٤.

الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾(فاطر: من الآية٩) قصد بقوله سبحانه: (فتثير) إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولاً قطعاً ثم تتضام منقلبة بين أطوار حتى تصير ركاماً. ومنه: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾(آل عمران: من الآية٥٩) أي فكان. ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾(الحج: من الآية٣١) إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾(القصص: من الآية٦) ومنه عند الجمهور: ﴾ ﴿(الكهف: من الآية١٨) أي: يبسط ذراعيه بدليل: (ونقلبهم) ولم يقل وقلبناهم وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ. وبهذا التقدير يندفع قول الكسائي وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثله: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾(البقرة: من الآية٧٢)، إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ. وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية، ومثلها قوله:

جارية في رمضان الماضي   تقطع الحديث بالإيماض

ولولا حكاية الحال في قول حسان:

يغشون حتى لا تهرُّ كلابُهم   لا يسالون عن السواد المقبل

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾(البقرة: من الآية٢١٤) بالرفع"[1].

ولو تأملنا في الآيات الكريمة الواردة في نص ابن هشام، ودققنا في دلالتها في ضوء السياق؛ لوجدنا أن الفعل المضارع الدال على الحال وضع موضع الفعل الماضي لغاية معنوية خاصة بالفعل (تثير) الدال على الحال، وضع موضع الفعل الذي يقتضيه نظام بناء الجملة ودلالة الحديث وهو (فأثارت) ذلك أن السامع

(١) مغني اللبيب ٢/ ٦٩٠-٦٩١.

يتوقع أن يكون الكلام - في غير القرآن الكريم - : " الذي أرسل الرياح فأثارت" ليجانس الفعل الماضي (فأثارت) الفعل الذي سبقه، وكان الثاني من نتائجه (أرسل)؛ لأن الأحداث جرت في زمن مضى، لكنه سبحانه وتعالى أراد أن يجعل السامع يحضر الأحداث في ذهنه حتى كأنه يشاهدها في الوقت الحاضر؛ لتكون أكثر تأثيراً في نفسه فيتعظ بها ويعتبر من أحداثها.

وكذلك الفعل (فتخطفه) أي فتتخطفه، والفعل (تهوي) يدل على كل منهما على الزمن الحاضر، لكن السياق يقتضي أن يكونا بصيغة الماضي بدلالة الفعل (خرَّ) الماضي.. لكن الله جل وعلا أراد أن يجسد الحال، ويجعل السامع يتصور مرأى ذلك الشخص الكافر وهو تتخطفه الطير، أو تهوي به الريح، ليكون هذا المرأى مثيراً لمشاعره فيستولي عليه الرعب من هذا المرأى، ويتعظ بما تصوره، لذا وضع الفعل المضارع موضع الفعل الماضي الدال على انقطاع الحدث.

وهذا التغيير في موضع الفعل ينقل المخاطب إلى زمن غير الزمن الذي يعيش فيه، ويحفز ذهنه لتصور أحداث ذلك الزمن بدقائقها وتفصيلاتها وكأنها تقع أمام عينيه.

وقد يوضع الفعل المضارع ويراد به الزمن الماضي، نحو قول الشاعر:

إن يقتلوك فإن قتلكَ لم يَكُنْ   عاراً عليك وربَّ قَتْلٍ عارُ

فالفعل (يقتلوك) مضارع، لكن السياق يقتضي أن يوضع موضعه (قتلوك)؛ لأن القصيدة قصيدة رثاء قيلت في شخص مات في زمن مضى ومثله قول الشاعر:

فإنه يهلك بني فليس شيء   على شيء من الدنيا يدوم

فالفعل (يهلك) الدال على الاستقبال لم يوضع في موضعه الحقيقي بل وضع موضع الفعل الماضي؛ ذلك أن المقصودين بالهلاك قد هلكوا فعلاً بدلالة قوله:

كأن الليل محبوس دُجداه ... فأوله وآخرهُ مقيمُ

لمهلكِ فتيةٍ تركوا أباهم ... وأصغرُ ما به منهم عظيم

وفي ضوء ما تقدم نستطيع أن نقول: إن وضع الفعل الماضي في موضع المضارع وبالعكس باب واسع؛ اتسعت فيه العربية لأداء المعاني التي لا يمكن التعبير عنها بما وضعت الصيغة له أصلاً.

ومثل ذلك الاتساع جرى في دلالة الأفعال على المعاني، فالفعل له دلالة أصلية يوضع لها، لكن العربية لم تبق ذلك الفعل على هذه الدلالة بل استعمل للتعبير عن معان أخرى، وهذا يعني أن الفعل قد وضع للتعبير عن معنى وضع له فعل آخر، وهذا التبادل في الوضع يحقق الغرض السابق أيضاً، وهذا الباب واسع وضعه ابن هشام في قاعدة من قواعد الأمور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية، فالأصل أن الفعل يعبر به عن وقوعه، لكنه يوضع أحياناً في غير موضع الأصل، وأهم هذه المواضع التي لخصها ابن هشام[1].

١ - وضع الفعل للتعبير عن مشارفة الوقوع في موضع الفعل الدال على الوقوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾[2]

---

(١) ينظر في ذلك: القاعدة الخامسة، مغني اللبيب ٢/ ٦٨٨-٦٩٠.

(٢) البقرة: ٢٤٠

فالمعنى يشير إلى أن الذي يوصي ليس الذي مات حقاً، بل هو الذي شارف الموت، وكان أصل التعبير (والذين يشارفون الموت) ولكن الفعل (يتوفون) وضع موضعه. ومثله قول الشاعر:

إلى ملك كاد الجبال لفقده تزول، وزال الراسيات من الصخر

٢- وضع الفعل للتعبير عن إرادة الفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾[١] ذلك أن الاستعاذة تحدث قبل إحداث القراءة لذا وضع (قرأت) في موضع (أردت قراءة القرآن)، ومنه قوله تعالى:﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا﴾[٢] ذلك أن الوضوء الذي هو الغسل يسبق الصلاة فوضع الفعل (قمتم) في الآية في موضع (أردتم القيام) ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[٣] ذلك أن القول يسبق القضاء لذا كان وضع الفعل (قضى) في الآية الكريمة في موضع فعل آخر هو (أراد قضاء أمر)، ونحو هذا كثير في أسلوب الشرط[٤].

أما في غير الشرط فنحو قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[٥] ذلك أن العثور على بيت من المسلمين سبق الإخراج فوضع في الآية الكريمة الفعل (فأخرجنا) موضع (أردنا إخراج). قال ابن هشام: "وفي كلامهم عكس هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده نحو: ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾[٦] بدليل أنه قوبل بقوله

---

(١) النحل: ٩٨.

(٢) المائدة: ٦.

(٣) البقرة: ١١٧.

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٦٨٩.

(٥) الذاريات: ٣٥-٣٦.

(٦) النساء: ١٥٠.

سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾، ويقصد أن الفعل (ويريدون أن يفرقوا) وضع في موضع (يفرقون)[1].

٣- وضع الفعل للتعبير عن القدرة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَعْداً عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾[2] أي: قادرين على الإعادة. ويفسر ابن هشام وضع الفعل في غير موضعه هنا قائلاً: وأصل ذلك أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس.. فالأول نحو (ونبلوا أخباركم) أي: ونعلم أخباركم لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿هل يستطيع ربك﴾[3] الآية في قراءة غير الكسائي (يستطيع) بالغيبة و(ربك) بالرفع، معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه، أي: هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته. ومثله: ﴿فظن أن لن نقدر عليه﴾، أي: لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها"[4].

ولا شك في أن وضع الأفعال في غير مواضعها، كما مر في آيات القرآن الكريم هذه، يكسب الجمل معاني خفية لا يمكن إدراكها إلا بالتأمل والتدبر، وهو وضع يتجاوز الاستعمال الحقيقي للفعل (أي التعبير عن وقوع الفعل) إلى معان أخرى كالمشارفة، والإرادة والقدرة وغيرها مما يضيق به المقام.

وقد اتسعت العربية في معاني الأفعال كثيراً فوضعت أفعال في موضع أفعال أخرى اختصت بأداء معان خاصة إذ المعروف أن لكل من الأمر والتمني والرجاء والدعاء صيغاً واستعمالات خاصة بكل مكنها لكن العرب اتسعوا في ذلك ووضعوا بعضها في موضع الآخر وهو باب واسع سأذكر منه أمثلة قليلة.

---

(١) النساء: ١٥٢، ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٨٩.

(٢) الأنبياء: ١٠٤.

(٣) المائدة: ١١٢

(٤) مغني اللبيب ٢/ ٦٨٩-٦٩٠.

قال ابن السراج: "وقد يجيء الأمر والنهي والدعاء على لفظ الخبر إذا لم يلبس، تقول أطال الله بقاءه، فاللفظ لفظ الخبر والمعنى دعاء، ولم يلبس لأنك لا تعلم أن الله قد أطال بقاءه لا محالة، فمتى ألبس شيء من ذا بالخبر لم يجز حتى يبين فتقول على ذا: لا يغفر الله له، ولا يرحمه، فإن قلت: لا يغفر الله ويقطع يده، لم يجز أن تجزم (يقطع) لأنه لا يشاكل الأول لأنه لا يشاكل الأول لأن الأول دعاء عليه، وإذا جزمت (يقطع) فقد أردت: ولا يقطع الله فهذا دعاء له فلا يتفق المعنى، وإذا لم يتفق المعنى لم يجز النسق، وكذلك إذا قلت ليغفر الله لزيد ويقطع يده لم يجز جزم يقطع لاختلاف المعنى، ولكن يجوز في جميع ذا الرفع فيكون لفظه لفظ الخبر، والمعنى الدعاء، وإذا أسقطت اللام و (لا) رفعت الفعل المضارع فقلت يغفر الله لك، وغفر الله لك، وقال الله عز وجل: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾[1] وقال: ﴿فلا يؤمنوا﴾[2]، وقال تبارك وتعالى: ﴿ ليضلوا عن سبيلك﴾[3] باللام وقال قوم يجوز الدعاء بـ (لن) مثل قوله:﴿فلن أكون ظهيراً للمجرمين﴾[4]، وقال الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـتَ لهم خالداً خلود الجبال

والدعاء بـ (لن) غير معروف، إنما الأصل ما ذكرنا أن يجيء على لفظ الأمر والنهي، ولكنه قد تجيء أخبار يقصد بها الدعاء إذا دلت الحال على ذلك"[5].

---

(١) يوسف: ٩٢، والآية بتمامها: ﴿ولا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم﴾.

(٢) يونس: ٨٨، والآية بتمامها: ﴿واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم﴾.

(٣) يونس: ٨٨ وتكملتها ﴿ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾.

(٤) القصص: ١٧.

(٥) الأصول ٢/ ١٧٧-١٧٨.

ويتضح من قول ابن السراج أن "أطال الله بقاءه" جملة فيها فعل ماض يدل على الإخبار، ولكن المعنى الذي أداه هو الدعاء، وكذلك الحال في الأفعال الأخرى: (لا يغفر)، و(يقطع) و(لا يؤمنوا)، و(يضلوا)، و(لن أكون)، و(لن تزالوا)، فقد وضعت في الأصل لأداء معنى خاص بكل منها ضمن أسلوب الخبر، لكنها في هذه التراكيب أفادت ما تفيده صيغ الدعاء أو الأمر أو النهي في هذه الآيات، أو في غيرها مما زخرت به كتب البلاغة والنحو.

ومن حالات وضع الفعل الماضي في غير موضعه أفعال العقود نحو: (بعتك)، و(زوجتك) و(اشتريت منك)، ذلك أن هذه الأفعال لا يراد بها حدوث الفعل في الزمن الماضي، بل يحصل العقد في الزمن الحاضر، قال الرضي: "وأما (بعت) الإنشائي فإنه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال"[1].

ويتضح مما تقدم أن الأفعال من دلالته الأصلية العرب كثيراً في وضع بعضها موضع بعضها الآخر، فأخرجوا الفعل من دلالته الأصلية ووضعوه في موضع آخر بحسب السياق والقرائن، وهذا يفرض على الأدباء والمنشئين فهم الاستعمال الدقيق للأفعال، وكيفية التصرف في الأزمنة والأحداث، لما في ذلك من اتساع في المعاني ودقة التعبير عنها، لكن ذلك لا يعني إباحة وضع صيغة في موضع أخرى من غير قرينة، لأن تلك الإباحة تؤدي إلى الإخلال بالمعنى المقصود، والخروج عن قوانين اللغة وأنظمتها التي وضعت بعد استقراء النصوص الفصيحة.

---

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٢٥.

وضع الأفعال في مواضع الأسماء:

لا شك في أن الأسماء تختلف عن الأفعال في الدلالة والموقع، لذا جعل النحاة للأسماء مواضع وجعلوا للأفعال غيرها. فمن المواضع التي يوضع فيها الفعل موضع الاسم إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال؛ إذ وضع ابن السراج باباً وسمه بـ (باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل)، ماز فيه بين ما يضاف إلى الأفعال وما يضاف إلى الجمل نحو (إذ) و(إذا)، وعد الإضافة إلى الأفعال اتساعاً في اللغة، قال: "اعلم أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارع للفعل لأن الفعل له بني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولك: "أتيتك يوم قام زيد"، و"آتيك يوم يقعد عمرو"، فإذا أضفت إلى فعل معرب فإعراب الاسم عندي هو الحسن"[1].

وفي هذه المسألة أمر يلفت أنظارنا إلى حقيقة الفعل والفواصل بينه وبين الاسم في الإعراب، وما يجوز وما لا يجوز لكل منهما، فالنحاة كما ذكر ابن السراج لم يجوزوا إلى الفعل قد حدثت لكثرة تلك الشواهد الفصيحة تدل دلالة قاطعة على أن الإضافة إلى الفعل قد حدثت لكثرة تلك الشواهد نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]، وقوله تعالى:﴿ألا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً﴾[3]، وقوله تعالى:﴿هَذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ﴾[4].

---

(١) الأصول ٢-٩.

(٢) المائدة. ١١٩.

(٣) هود: ٨.

(٤) المرسلات: ٣٥.

قال سيبويه: "وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفة، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو (ابن)، وإنما أصله للفعل وتصريفه. ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: "ما رأيته منذ كان عندي"، و"مذ جاءني"، ومنه أيضاً (آية) قال الأعشى:

بآية تقدمون الخيل شُعثاً كأن على سنابكها مداما

وقال يزيد بن عمرو بن الصعق:

ألا من مبلغ عني تميماً بآية ما تحبون الطعام

فما لغو

ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قوله: "لا أفعل بذي تسلَمُ" و"لا أفعل بذي تسلمان"، و"لا أفعل بذي تسلمون"، المعنى لا أفعل بسلامتك، وذو مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنه قال "لا أفعل بذي سلامتك" فذو هاهنا الأمر الذي يسلمكم، وصاحب سلامتك.

ولا يضاف إلى الفعل غير هذا. كما أن (لدن) لا تنصب إلا في غدوة"[1].

ونلاحظ هنا أن سيبويه يصرح بالإضافة إلى الفعل، لذا وضع الفعل في غير موضعه، ولا يصح أن نقول: إن الإضافة في هذه النصوص إلى الجملة؛ لأن سيبويه وابن السراج نصاً على أن الإضافة إلى الفعل وليس إلى الجملة، فقد ماز ابن السراج الفعل عن الجملة في النص الذي أوردته، وقرن سيبويه الفعل بالاسم فأعطاه ما يعطى الاسم.

---

(١) الكتاب ٣/ ١٧-١٩.

وثمة سؤال يتبادر إلى الذهن عند دراسة هذه الحالة الإعرابية: أيصح أن يكون الفعل في محل جر؟.

وللإجابة عن ذلك نقول: إن النحويين منعوا ذلك وجعلوا الجر من خصائص الاسم والجزم من خصائص الفعل، لكننا لو دققنا في الأمر لوجدنا خلطاً في الأحكام ينبغي الفصل فيه، فالمعروف أن الجر هو الحالة الإعرابية التي يعبر بها عن معنى الإضافة، وتظهر علامة الجر الأصلية على الأسماء المعربة، وتنوب عنها الفتحة في الاسم الممنوع من الصرف، وتقدر الحركة على الاسم المبني أو الاسم الذي يمنع الثقل أو تعذر النطق بالحركة من ظهورها تقديراً. ولما كان الفعل في هذا الموضع مرفوعاً ولكنه يوضع في موضع الاسم المجرور، فلماذا لا تقدر عليه الحركة كما قدرت في الاسم المبني أو ما أشبهه؟ ولنا أمثلة يمكن القياس عليها منها تقدير الجزم في حالات بناء الفعل المضارع أو الفعل الماضي. فإن قيل: إن الفعل لا يجر كما أن الأسماء لا تجزم. قلت: إن هذا الوصف غير دقيق ما دمنا نسوقه على وجه التقدير وليس الظهور، أي أن ما ندعو إليه هو إجازة تقدير الجر في الفعل، وليس القول بظهور علاماته مذكراً بأن الكسرة تظهر على الفعل عند التقاء الساكنين، وهي وإن لم تكن حركة إعراب، لكن ذلك لا قيمة له ما دامت الحركات دلائل على المعنى، ومنها الكسرة علامة الجر، والجر كما هو معلوم الحالة المعبرة عن الإضافة، فلماذا لا نقدر لهذا المعنى علامته ولو تقديراً على الفعل، أو نخرج من ذلك الافتراض الذي لا موجب له أن الفعل لا يجر، ذلك أن الفعل كالاسم تتغير معانيه. ولقد ذهب الكوفيون إلى أن علة إعراب المضارع تغير معانيه وليس شبهه للاسم.

وبذلك نعطي للفعل مجالات في الإعراب أوسع مما وضعه النحويون فيه.

ويوضع الفعل في موضع الاسم في خبر (كاد) و (عسى)، فقد حمله سيبويه على المشتق في خبر كان فوضع موضعه. قال في حديثه عن الأفعال المضارعة التي تقع في مواضع الأسماء: ((ومن ذلك أيضاً: ((كِدْتُ أفعل ذاك))، و (كِدْتَ تفرغ))، ((فكدت فعلت)). و (فعلت) لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، و (أفعل) هاهنا بمنزلتها في كُنْت إلا أن الأسماء لا تستعمل في كِدْت وما أشبهها. ومثل ذلك ((عسى يَفْعلُ ذاكَ))، فصارت كِدْت ونحوها بمنزلة كُنْت عندهم، كأنك قُلْت ((كِدِتُ فاعلاً ثم وُضِعَتْ (أفْعَلُ) في موضع فاعل، ونظير هذا في العربية كثير))[1].

وشرح السيرافي علّة وضع الفعل المضارع هنا موضع الاسم قائلاً: ((إنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه أو مداناته وقرب الالتباس به، ومواقعته، فإذا قلت: ((كِدْتُ أفعلُ كذا)) فلست بمُخبِرٍ أنك فعلْتَه، ولا أنك عَرِيْتَ منه عُرْيَ مَنْ لم يرُمْهُ، ولكنك رُمْتَه وتعاطيتَ أسبابه حتى لم يبقَ بينك وبينه شيء إلا مواقعته، فإذا قلتَ: ((كِدْتُ أفعله))، فكأن أفعله حدّ انتهيت إليه ولم تدخل فيه، فكأنك قلتَ كُنْتَ مقارباً لفعله، وعلى حد فعله، ولفظ (كِدْتُ أفعل) أدلُّ على حقيقة المعنى وأخصر في اللفظ))[2].

وقال الأعلم الشنتمري موضحاً قول سيبويه: ((ومثله: ((عسى زيد أن يقوم))، ومعناه عسى زيدٌ القيامَ، إلا أن القيام لا يدل على زمان محصّل فلزموا اللفظ الذي يدل على زمان بعينه، وإذا قلت: ((عسى زيدٌ يقومُ))، جاز، و (يقوم) في موضع (قائم) ولذلك قيل: عسى الغويرُ أبْؤساً))[3].

---

(١) الكتاب ٣/ ١١

(٢) الكتاب ٣/ ١١ (الحاشية).

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٩٨.

ويتضح من نص سيبويه وشروحه أن الفعل المضارع وضع في موضع الاسم لأغراض معنوية تخرج عمّا يقتضيه خبر (كان)؛ ذلك أن الفعل (كاد) الدال على مقاربة إحداث الحدث، يختلف عن (كان) التي تدلّ على زمن حصول الخبر، وكذلك الحال في (عسى) فإن دلالتها أوسع من دلالة (كان)، لذا اقتضى المقام وضع الفعل في موضع الاسم؛ لتتسع دلالة الجملة، وتخرج عن حدود التعبير عن زمن الحدوث إلى معان أخرى على وفق دلالة كل فعل من الأفعال الدالة على المقاربة أو الرجاء. واستعمال العرب للفعل المضارع في خبر (عسى) صار هو القياس، وعدّ النحاة مجيء الاسم في خبر (عسى) شذوذاً، واضطروا إلى التأويل في نحو قولهم: ((عسى الغويرُ أبْؤُسا)) تمشياً مع هذا القياس. قال المبرّد: ((وأما قولهم في المثل: ((عسى الغُويرُ أبؤساً)) فإنما كان التقدير عسى الغوير أن يكون أبْؤُساً؛ إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجرداً، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب))[1]، وقد أجاز الكسائي وضع الفعل في موضع الاسم في نحو: ((نِعْم الرجل يقومُ))، وقامَ عندك فيضمر، يريد: نعم الرجلُ رجلٌ عندك، ونعم الرجلُ رجلٌ قامَ ويقومُ، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول: نعم رجلاً قامَ ويقومُ[2].

ومنع ابن السرّاج هذا؛ لأن الفعل لا يقوم عنده مقام الاسم في هذا الموضع، وإنما الصفات هي التي تقوم مقامه، قال: ((وهذا عندي لا يجوز من قِبَل أنّ الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها ما يدخل على الأسماء. والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وُضِع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة

---

(١) المقتضب ٣/ ٧٠.

(٢) الأصول ١/ ١٤٠.

وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة، وقد يُستقبح ذلك في مواضع فكيف تقيم الفعل مقام الاسم، وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذّ عن القياس، فلا ينبغي أن يُقاس عليه، بل نقوله فيما قالوه فقط))[1].

ورأي ابن السرّاج نابع من اعتقاده أن الاسم لا يُوصف بفعل ولا يُعطف عليه فعل، وكلُّ ما جاء خلافاً لذلك يؤوّل، لذا اضطروا إلى تأويل كثير من النصوص التي جاءت مخالفة لاعتقادهم، نحو قول الشاعر:

فدَمْعُهما سَحٌ وسَكْبٌ وديمةٌ ورَشٌ وتوكافٌ وتنهملان

فقد ذكر ابن الدهان أن ابن جني قال: ((والتقدير (وأنْ تنهملان) لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فلابد من تقدير (أن) ليكون عاطفاً للاسم على الاسم، وما ذكرت من المصادر كلها نكرات، فعلى هذه القصة تقدير هذا: وانهمال))[2].

وفي قول ابن جني نظر؛ لأن الشاعر لا يعسر عليه وضع مصدر آخر، ولكنه عدل إلى صيغة الفعل ليعطي هذه المعاني: سح الدمع، وسكبه، ورشه، وتوكافه، صفة الاستمرار والتجدد فعمد إلى الفعل وصاغه بصيغة الألف والنون ليدل على أن العينين مستمرتان في ذلك إلى زمن غير محدود.

وقد أجاز النحاة عطف الفعل على الاسم المُشْبه له من المشتقات، قال ابن عقيل: ((يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم المُشْبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عكس هذا وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم.

---

(١) الأصول ١/ ١٤٠ .

(٢) شرح اللمع ٢/ ٢٠٤ .

فمـن الأول قولـه تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً﴾[1]، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾[2]، ومن الثاني قوله:

فألفيته يوما يبيرُ عَدُوه ومُجرٍ عطاءً يستحقّ المعابرا

فـ (مُجرٍ) معطوف على (يبير)، ومثله قول الشاعر:

بات يُغشيها بعضبٍ باترٍ يقصد في أسْوُقها وجائر

حيث عطف (جائر) على (يقصد)))[3].

وإنمـا جـاز ذلك في الصفات لقرب دلالتها من دلالة الفعل واشتراكها معه في كثير من خصائصه، لذا جاز وضع الفعل في موضع الصفات، وقد ذكرنا من قبلُ أن ابن السرّاج عدَّ ذلك من باب الاتساع في اللغة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الفعل قد يدخل عليه ما يختص بالدخول على الأسماء، كالألف واللام في قول الفرزدق:

ما أنت بالحَكَمِ التُرضى حكومته ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجَدل

وقول الشاعر:

يقولُ الخَنا، وأبغض العُجم ناطقاً إلى ربِّنا صوتُ الحمار اليُجَدعُ

فيستخرج اليربوعَ من نافقائه ومن جُحره بالشيخةِ اليتقصع[4]

كما تدخـل عليه لام الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[5].

---

(1) العاديات: ٣، ٤ .

(2) الحديد: ١٨ .

(3) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٩٦-٢٩٧ .

(4) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٣٦-١٣٧ .

(5) النحل: ١٢٤ .

وهذه النصوص تجعلنا نميل إلى أن الفصل بين الفعل والاسم في الإعراب، ولا سيما الفعل المضارع، يحتاج على دراسة أدق في ضوء ما ذكرنا عن الإضافة إلى الأفعال والعطف عليها.

وضع الاسم في موضع الفعل:

أشار النحاة إلى أن الفعل له دلالته ومواقعه وكذلك الاسم، وفصلوا بين ما يصح أن يوضع فيه الفعل وما يوضع فيه الاسم، وكانوا يستلهمون ذلك من المعاني التي يدل عليها كل منهما، ولكن ذلك لم يحل دون الإشارة إلى أن ثمة مواضع وضع الاسم فيها في موضع الفعل، وأهمها وقوع المصدر في موضع الفعل، فقد عقد سيبويه أبواباً ناقش فيها المعاني التي تدل عليها تلك المصادر في حالة نيابتها عن الفعل، وكان غرضه بيان العوامل في نصبها أو رفعها، ولكن المدقق في تلك الأبواب يجد أن سيبويه يستنبط آراءه في نصب تلك المصادر أو رفعها من معانيها في الحالتين، فاعتقد أنَّ المصدر المنصوب النائب عن فعله سواء في الدعاء أم في غيره إنما ينصب بتقدير فعل ينوب عنه المصدر ويدل على معناه. وقسّم ما ينوب عن الفعل على مجموعات، منها ما لا تدلُّ على الدعاء ومنها ما تدلُّ على الدعاء، وقسّم المجموعة الأولى على مصادر وأسماء وصفات فذكر في (باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره): ((وذلك قولك: ((سَقْياً ورَعْياً))، ونحو قولك: ((خَيْبةً، ودفراً، وجَدعاً، وعَقْراً، وبؤساً، وأفةً، وتفةً، وبُعداً، وسُحقاً))، ومن ذلك قولك: تَعْساً، وتبّاً، وجُوعاً، وجوساً، ونحو قول ابن ميّادة:

تفاقَدَ قومي إذْ يبيعون مهجتي   بجاريةٍ بَهْراً لهم بعدها بهرا

أي: تَبّاً، وقال:

ثم قالوا تحبّها قلتُ بَهراً   عددَ النجم والحصى والتراب

كأنه قال: جهداً، أي: جهدني ذلك.

وإنما ينتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكِر مذكور فدعوتَ له أو عليه على إضمار الفعل كأنك قلت: ((سقاك الله سقياً))، و ((رعاك الله رعياً))، و ((خيّبك الله خيبة))، فكل هذا وأشباهه على هذا ينتصب، وإنما اختُزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل كما جُعِل الحذر بدلاً من احذر، وكذلك هذا كأنه بدل مِنْ سقاك الله، ورعاك الله، ومِنْ خيّبك الله))[1].

وذكر من المصادر التي تنوب عن فعلها في غير الدعاء: حَمْداً وشُكراً لا كُفْراً وعَجَباً وكرامةً ومسرّةً ونعمة عين، وحبّاً، ونعام عين ولا كيداً ولا همّاً ورغماً وهواناً قال: ((فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت أحمدُ الله حمداً وأشكرُ الله شكراً، وكأنك قلتَ أعجب عجباً، وأكرمك كرامةً، وأسرّك مسرّةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهمّ همّاً، وأرغمك رُغْماً، وغنما اختُزِل الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك من باب الدعاء كأن قولك (حمداً) في موضع أحمد الله، وقولك عَجَباً منه في موضع أعْجَب منه وقوله ولا كيداً في موضع ولا أكاد ولا أهمّ))[2].

كما ذكر سيبويه مجموعة من المصادر التي تنوب عن أفعالها، وهي مصادر لا تتصرف (أي لا تقع في موضع الجر أو الرفع، ولا تدخلها الألف واللام) قال: "وذلك قولك سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه، وعمرك الله إلا فعلت، وقعدك الله إلا فعلت، كأنه حيث قال سبحان الله قال: تسبيحاً، وحيث قال وريحانه قال واسترزاقاً لأن معنى الريحان الرزق، فنصب هذا على أسبح الله تسبيحاً واسترزق الله استرزاقاً فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه، وخزل الفعل ها

---

(١) الكتاب ١/ ٣١٢ .

(٢) الكتاب ١/ ٣١٨-٣١٩ .

هـنا لأنـه بـدل من اللفظ بقوله: أسبحك وأسترزقك، وكأنه حيث قال معاذ الله قـال عـياذاً بـالله، وعياذاً انتصب على أعوذ بالله عياذاً، ولكنهم لم يظهروا الفعل ههنا كما لم يظهر في الذي قبله"[1].

ويتضـح ممـا ذكـرته أن هـذه المصـادر وضعت في مواضع الأفعال ذلك أن قولـنا: "سقيا" إنما هو في الأصل سقاك الله سقياً، ثم عدل عن هذا التعبير بحذف الفعـل أو الاستغناء عـنه، ووضـع المصدر موضعه للتعبير عن معنى الدعاء له، وأن قولنا: "سحقاً لك" إنما هو في الأصل سحقتك المصائب سحقاً، ثم عدل عن هـذا التعـبير بوضـع المصـدر في موضع الفعل لتعبير عن معنى الدعاء عليه. ولا شـك في أن ذكـر الفعل مع المصدر يختلف في معناه عن حذف الفعل والاستغناء عنه بالمصدر، ذلك أن معنى التعبير الأول أي بذكر الفعل يفيد التأكيد على إرادة الدعـاء، أمـا التعـبير الثاني أي بالمصدر وحده فلا يحمل معنى التأكيد بل يقتصر على الدعاء وحده.

وقـد ذكـر الرضـي دواعـي حـذف الفعـل، ودلالـة ذلـك الحـذف قـائلاً: "فاستحسـن حـذف الفعـل في بعـض المواضـع، إمـا إبانة لقصد الدوام واللزوم بحـذف مـا هو موضوع للحدوث والتجدد (أي الفعل) في نحو حمداً لك، وشكراً لك، وعجباً منك ومعاذ الله وسبحانه.."[2]

ولا تكسـل كسـلاً، واعمـل عمـلاً ولا تتوان توانياً، وحذف الفعل في هذا واجـب. أما الدعاء فقد ذكر الرضي أن منه ما يجوز فيه ذكر الفعل ومنه ما يجب حذفه[3].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢٢.

(٢) شرح الكافية ١/ ١١٦-١١٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية ١/ ١١٦.

وقد فرق الدكتور فاضل السامرائي بين التعبير بالمصدر والتعبير بالفعل قال: "فأنت حين تأمر بالمصدر فقد أمرت بالحدث المجرد، وهو آكد من الفعل لمجيئنا بالحدث وحده، ثم إن الفعل قد يكون بصيغ متعددة فقد يكون ماضياً ومضارعاً وأمراً نحو قولك: "سقاك الله ويرعاك الله"، فإذا جئت بالمصدر فقلت: "سقياً لك ورعياً" فقد جئت بالحدث بلا دلالة على زمن، ثم إن الفعل لا بد له من فاعل، غير أنه قد يكون الغرض لا يتعلق بذكر الفاعل وإنما يتعلق بالحدث المأمور به أو المدعو به وهو المصدر نحو: "سقياً لك وسقاك الله"، فإذا قلت:"سقاك الله وسقتك الغوادي" فقد ذكرت الفاعل لأنه تعلق غرض الدعاء بذكره، أما في نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُم﴾(محمد: من الآية٨) فهو دعاء بالتعس غير مقيد بزمن ولا بفاعل معين، بل هو تعس عام"[1].

ولا شك في أن الفعل يحذف كذلك في باب المفعول المطلق وينوب المصدر عنه وله مواضع درسها النحاة يمكن الرجوع إليها في مظانها [2].

وقد يعترض معترض قائلاً إن هذه مواضع لحذف الفعل، وليس لوضع المصدر في موضع الفعل. أقول: إن عملية الحذف في الجملة افتراض عقلي، ذلك أن القياس هو ذكر المصدر أما تقدير الفعل فهو افتراض اقتضته قوانين العامل؛ لأن المصدر منصوب ولا بد له من ناصب، وكان سيبويه يذكر في جميع هذه المواضع أن الفعل متروك إظهاره، وعلى هذا فهو لا يرد في اللسان العربي لذا وصفوه بأنه محذوف وجوباً، وهذا دليل على أن الحذف لم يحصل مطلقاً؛ لأن الحذف ينبغي أن يكون لما هو موجود.

---

(١) ينظر: معاني النحو ٢/ ٥٩١ – ٥٩٢ بتصرف.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٣٥-، ٣٣٦-٣٣٨، ٣٥٣ ، ٣٥٦، المقتضب ٣/ ٢٠٤، النكت ١/ ٣٨٨-٣٩٠.

لـذا يكـون مـن الأولى أن نقول: إن المصدر وضع في موضع الفعل، وليس بنا حاجة إلى تأويل الفعل في ضوء المنهج الوصفي.

النتائج والتوصيات:

يتضح مما عرضته من آراء النحاة أن الألفاظ لها مواقعها التي يختص بها كل واحـد منها بحسـب نوعـه ودلالـته، وأن أبلغ الكلام هو ما وضع فيه اللفظ في موضـعه، وهـذا مـا جـرت عليـه العربية في نصوصها الفصيحة البليغة من قرآن كـريم وشعر؛ ذلك أن المعنى يعبر عنه تعبيراً دقيقاً باختيار الألفاظ المناسبة لذلك المعنى، ووضعها في مواضعها المحددة لها في ضوء الأحكام النحوية وأصول النظم السليم.

وكـون اللغـة العربـية لغـة حـية قـادرة على الاتساع في التعبير عن المعاني المتشـعبة الدقـيقة، أتاح للمتكلمين بها مجالات يستطيعون من خلالها التصرف في الوضـع وتغـيير بُـنِي الجملـة العربية من غير خروج على الأحكام، أو انحدار إلى مهـاوي الـلحن والاضطراب في ائتلاف الألفاظ. وذلك بالتساهل في وضع عدد مـن الألفـاظ في غـير مواضـعها الـتي ينبغي أن توضـع فيها أصلاً، وقد استطاع البحـث أن يحـدد جوانب مما ورد في اللغة العربية على غير قوانين وضع الألفاظ وأحكامه، وأهمها:

١. وضـع نـوع مـن الاسـم في موضـع نوع آخر يقتضيه البناء الصحيح للجملة العربية كوضع المصدر في موضع اسم الذات، أو وضع الصفة في موضع اسم الزمان، وغير ذلك.
٢. وضـع نـوع من أنواع الفعل في موضع نوع آخر يقتضيه بناء الجملة العربية، سواء من حيث الدلالة على الزمن، أم الدلالة على الحدث.
٣. وضع فعل في موضع اسم، أو موضع اسم في وضع فعل.

وظهر من خلال الاستقصاء لهذه الحالات التي وضع فيها اللفظ في غير موضعه نتائج أهمها:

١. أن هذا الوضع لم يكن خطأ يؤاخذ علماء اللغة عليه المنشئ، ولم يقل أحد منهم أنه ضعف أو ركاكة في بناء الجملة

٢. أن وضع الألفاظ في غير موضعها أمر مقصود يسعى إليه المنشئ؛ لأداء المعاني التي لا يستطيع التعبير عنها بالوضع المألوف، ومنها: المبالغة، والاتساع في المعنى، وغيرهما.

٣. أن وضع الألفاظ في غير موضعها مسلك مكن العربية من إيجاد شعب جديدة للتعبير عن المعاني، فضلاً عن مسالكها الأخرى المتفق عليها. وهذا المسلك لا يقتحمه إلا المتمكنون من اللغة العارفون بأصول بنائها وطرائق نظمها، وقوانين ائتلاف الألفاظ فيها ليكون الوضع الجديد غير مناف لتلك القوانين والأصول، ولكنه اتساع فيها.

وفي ضوء ذلك يكشف البحث للأدباء والمنشئين مجالاً خصباً لتوليد المعاني، وذلك ببيان طرائق جديدة للتعبير عنها. ولكن الباحث يوصي بأن ولوج هذا المسلك لا يتاح إلا لمن عرف العربية وتعمق في دراسة أسرارها، وأحاط بأساليب نظمها على وفق قوانين النحو ومناهجه في بناء الجملة وترتيب الألفاظ، وأحكام وضعها فيها، ليكون سلوكه هذا المنهج على بصيرة وهدى كي لا يقع في حالة من حالات الخطأ في الوضع أو اللحن في الإعراب أو الضعف في التأليف، أو اللبس في المعنى، متوهماً أن ذلك مما يبيحه وضع الألفاظ في غير مواضعها، ذلك أن الذين استطاعوا وضع الألفاظ في غير مواضعها لبيان المعاني التي يقصدونها هم الأفذاذ والرواد من الشعراء والمبدعين. وأعظم رائد في هذا الميدان كتاب الله المعجز.

وأخيراً لا بد من القول، إن اقتصاري على دراسة وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها لا يعني الإحاطة بجوانب الموضوع كلها، ذلك أن الموضوع واسع متعدد المباحث، كثير الجوانب، لا يسعها هذا البحث الموجز.

نتائج البحث

في الكتاب بحوث درست الجملة دراسة فاحصة تتحرى عن الوجوه الصحيحة في المنهج اللغوي ولا سيما في قضايا الجملة العربية، وقد كشف الكتاب في تمهيده عن وجوه الخلل في دراسة الجمل ذاكراً الرأي الذي أراه صحيحاً في تغيير هذا المنهج للوصول إلى منهج سليم في دراسة الجملة العربية كما توصل البحث في الجملة العربية إلى نتائج ذكرت بعضها في نهاية عدد من الفصول وسأجملها في النتائج الآتية:

١ - ظل الدرس النحوي قروناً طويلة يولي إعراب الجملة اهتماماً كبيراً إلى الحد الذي حدا بعدد من الباحثين إلى تأليف كتب مستقلة تختص بدراسة إعراب الجملة فقسموها على جمل لها من الإعراب، وأخرى لا محل لها من الإعراب، واختلفوا في قضايا كل واحدة منها وتجادلوا، وعرض كل منهم حججه ليدمغ الآخر، وقد دفعهم إلى ذلك وهم كبير هو أن الجملة إذا صح تأويلها بمفرد جاز أن يكون لها موقع من الإعراب، فإن لم يصح تأويلها بمفرد لم يكن لها موقع من الإعراب، والغريب أنهم جعلوا القسمة متساوية، فعددها في كل نوع سبع جمل، ولم يعترض على ذلك أحد طوال هذه القرون، ولم يناقش أحد في هذا المجال الفرق بين الجملة والمفرد من حيث الدلالة على المعنى وأثر الإعراب في بيان معنى المفرد، وانتفاء الحاجة لهذا البيان في الجملة كونها تامة المعنى يحسن السكوت عليها من غير إعراب، ذلك أنها تكتسب معناها من موارد معنوية أخرى وضحها الكتاب

في أحد فصوله، وقد استطعنا – بفضل الله – أن نجلي الغبار عن حقيقة الأمر في هذا الموضوع، وقلنا أن الإعراب يختص بالمفرد ولا يصح إعراب الجمل لأي سبب كان لأن ذلك وهم كبير لا ينبغي السكوت عليه، ولم يكتف الكتاب بذلك بل وضع البديل لتفسير الحالات التي يقتضي الإعراب فيها وضع الجملة في موقع المفرد بالرجوع إلى فكرة الاستغناء التي أقرها العلماء القدامى مكتفياً بدلالة الجملة على المستغنى عنه وأزعم أن هذا الرأي جديد في هذا المضمار على حد علمي، وهو رأي أرجو أن يحظى بالدراسة والتأييد ليزيح من الدرس اللغوي مباحث طويلة استغرقت منا كثيراً من الجهد الذي ضاع هباءً، وقد قدمت هذه النتيجة على غيرها لاعتقادي بأنها أحق بالعناية من غيرها.

٢- واستطاع الكتاب أن يغير في بنود نظرية التلازم في الجملة العربية، ويزيد عليها بنوداً تتيح للباحثين تغيير كثير من المفاهيم في دراسة الجملة، وإعادة النظر في قضايا التقدير التي أوجبتها مقولة سيبويه في التلازم وهي مقولة صحيحة لو أنها قيلت مع غيرها مما عرضناه في هذا الكتاب.

٣- ومن نتائج البحث في هذا الكتاب وضع الأسس الواضحة للجملة الظرفية التي كنا نسمع عنها ولا يعرف القارئ حدودها ووجوه إعرابها والفرق بينها وبين الجملة الاسمية التي ينسبها كثير من الباحثين إليها، وقد توصل الباحث إلى تشخيص خصائص للجملة الاسمية أحسب أنها تذكر لأول مرة في تاريخ الدرس النحوي، أهمها أن الجملة الاسمية تتكون من اسمين مفردين فقط، وأن المبتدأ هو الخبر، والخبر هو المبتدأ في المعنى، كما قال النحويون القدماء، وهي خصائص لو أنها أقرت لغيرت عدداً آخر من المفاهيم أخص منها عد الجملة أو شبه الجملة خبراً للمبتدأ؛ وما يدخل

عليه من النواسخ، وقد تنبه الكتاب على قضية اعتماد الاسم على نفي أو استفهام أو مبتدأ، أو صاحب حال أو الموصوف وربط بين الاسم الرفوع بعد وصف معتمد على نفي أو استفهام، والاسم المرفوع بعد ظرف معتمد على ما ذكرت ورأيت أن إعراب كل منهما فاعلاً بعيد عن فاعلية الجملة الفعلية، ويؤدي إلى اضطراب في الإعراب.

لذا اقترحت أن يعرب عمدة ليكون هذا المصطلح العائم في الاستعمال، مختصاً بهذا النوع من الألفاظ والجمل، وهو أمر أدعو الباحثين إلى مناقشته بموضوعية وتجرد.

٤- ودرس الكتاب موضوعاً يدخل في صلب نظرية النظم التي تقوم على أساس مهم هو وضع الألفاظ في غير موضعها، غير أننا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى هي وضع الألفاظ في غير مواضعها وقد كشف البحث في هذا الموضوع أموراً تقضي إلى نتائج معنوية مهمة ترشد إلى أن اللفظة لا توضع في غير موضعها من الجملة في الأساليب الفصيحة إلا لغايات معنوية لا تؤديها عند وضعها في موضعها الأصلي الذي تستحقه في النظم الجاري على طبيعة اللغة وتلك قضية أخرى أنبه إليها الباحثين والأدباء والله ولي التوفيق.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: الشرجي الزبيدي، عبد اللطيف بن ابي بكر (ت ٨٠٢ هـ) تحقيق الدكتور طارق الجنابي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م، عالم الكتب، مكتبة النهضة.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: الأندلسي أبو حيان أثير الدين (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق مصطفى أحمد النمّاس، مطبعة المدني، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
- أسرار العربية: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد بهجة العطار، دمشق، المجمع العلمي العربي ١٣٧٧ هـ-١٩٥٠م.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف ١٩٧٣، الجزء الأول، مطبعة سلمان الأعظمي ١٩٧٣ بغداد الجزء الثاني.
- إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج: تحقيق إبراهيم الأبياري: - القسم الثاني - دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ ت ١٩٨٦م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: الساقي، د. فاضل، القاهرة مكتبة الخانجي، ١٩٧٧م.
- الأمالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله (ت ٥٤٢ هـ) مطبعة حيدر آباد، الطبعة الأولى.
- الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن (ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، (ت ٣٧٧هـ) تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، مكتبة دار العروبة ١٣٧٨ هـ ت ١٩٥٩م.
- البحث النحوي عند الأصوليين: د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، سلسلة دراسات ١٩٨٠م.
- البحر المحيط: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٥٤ هـ) مطبعة السعادة.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: العكبري، أبو البقاء (ت ٦١٦هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م.
- جامع الدروس العربية: الغلاييني، مصطفى، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، لبنان الطبعة العاشرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد منشورات وزارة الثقافة والأعلام - الجمهورية العراقية، سلسلة كتب التراث ٩٤ ، ١٩٨٠م.
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٣هـ) تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، مشروع النشر العربي الموحد - الهيئة المصرية العامة للكتاب - دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: عضيمة، محمد عبد الخالق، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٣٩٣-١٩٧٣م.
- دلائل الأعجاز في علم المعاني: الجرجاني، عبد القاهر، (ت ٤٧١ هـ) صححه وعلق على حواشيه السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
- دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: الدكتورة بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩ ، الطبعة الأولى.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور (ت ٧٠٢ هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، مطبعة السعادة ١٩٦٢م.
- شرح عيون الإعراب: المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩ هـ) تحقيق د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء ١٤٠٦ هـ-١٩٨٥م.
- شرح الكافية في النحو: الأستراباذي النحوي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- شرح اللمع: ابن برهان العكبري، أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي، (ت ٤٥٦هـ) تحقيق د. فائز فارس، السلسلة التراثية (١١) الطبعة الأولى، الكويت، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م.
- شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) عالم الكتب، بيروت.
- في بناء الجملة العربية :د.محمد حماسة عبد اللطيف،الطبعة الأولى،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، دار القلم، الكويت.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: المخزومي،د.مهدي،منشورات المكتبة العصرية،صيدا بيروت،الطبعة الأولى.
- كتاب سيبويه: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧ م الطبعة الثانية.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) دار الفكر - بيروت.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن عبد الله (ت ٦١٦هـ) تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥ م الطبعة الأولى.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ) حققه وصححه وعلق عليه الحاج السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان ١٣٧٩هـ.
- المخصص: ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ١٣٢١هـ.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، الفارسي،أبو علي الحسن بن أحمد عبد الغفار (ت ٣٧٧هـ) تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة، بغداد ١٩٨٢، الطبعة الأولى.

- معاني القرآن: الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري (ت ٢١٥ هـ) تحقيق الدكتور فائز فارس ١٤١٠ هـ - ١٩٨١ م الطبعة الثانية.
- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا، يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ) تحقيق محمد علي النجار، واحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م الطبعة الثالثة.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- معاني النحو: السامرائي فاضل صالح، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩ جامعة بغداد، بيت الحكمة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد مطبعة المدني، مصر.
- المغني في النحو: ابن فلاح اليمني النحوي، تقي الدين أبو الخير منصور (ت ٦٨٠هـ) تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩ الطبعة الأولى.
- المفصل في علم العربية: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) عني بنشره محمود توفيق، مطبعة حجازي، القاهرة.
- المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، تحقيق د. كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، الطبعة الأولى.
- نتائج الفكر في النحو: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس، طابع الشروق بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
- نحو التيسير: الجواري، د. أحمد عبد الستار، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م.
- نحو القرآن: الجواري، أحمد عبد الستار، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- نحو المعاني: الجواري، د. أحمد عبد الستار، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هـ) تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ١٤٠٧هـ ت ١٩٨٧ الطبعة الأولى.

الرسائل الجامعية

- اثر المعنى في الدراسات النحوية حتى نهاية القرن الرابع الهجري: الخالدي، كريم حسين ناصح، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ١٩٩٠م.
- نظرية العامل في النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: البطاطي، سعيد أحمد طالب، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٢م.